فيض المجيد
في
دراسة الأسانيد

د / نبيل محمد عبده محمد زاهر
مدرس الحديث وعلومه
في كلية أصول الدين والدعوة بالمنصورة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي رفع بعض خلقه علي بعض في الدرجات والمنازل، وميز الخبيث من الطيب بمحكمات الدلائل، وتفرد بالملك، وإليه ينتهي مطلب كل طالب، وسؤال كل سائل.

وأشهد أن لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، ولا شبيه ولا مماثل، الناقد البصير فلا تخفي عليه خافية، وما الله بغافل، الحكم العدل فلا يظلم مثقال ذرة بل هو الحكيم العادل.

وأشهد أن محمداً عبده ورسوله المبعوث بالبينات واضحات الدلائل، الآمر بتنزيل الناس ما يليق بهم من المقامات والمنازل، صلي الله عليه وعلي آله وأصحابه السادة الكرماء الأفاضل.

وبعد:

فإن علم الحديث علم رفيع القدر، عظيم الفخر، شريف الذكر، لا يعتني به إلا كل حبر، ولا تفني محاسنه على مرِّ الدهر، ولم يزل في القديم والحديث يسمو عزة وجلالة، وطالما كان السلف الصالح يقاسون في تحمله شدائد الأسفار ليأخذوه عن أهله بالمشافهة، ولا يقنعون بالنقل من الأسفار، لأخذ حديث عن إمام انحصرت روايته فيه، أو لبيان وضع حديث تتبعوا سنده حتى انتهى إلى من يختلق الكذب ويفتريه.

وتأسي بهم من بعدهم من نقلة الأحاديث النبوية، فضبطوا الأسانيد، وقيَّدوا منها كل شريد، وسَبَرُوا الرواة بين تجريح وتعديل، وسلكوا في تحرير المتن أقوم سبيل، ولا غرض لهم إلا الوقوف على الصحيح من أقوال المصطفى وأفعاله، ونفي الشبهة بتحقيق السند واتصاله، فهذه هي المنقبة التي تتسابق إليها الهمم العوالي، والمأثرة التي يُصْرَف في تحصيلها الأيام والليالي.

ولما كان هذا العصر، تكلم في الحديث مَنْ ليس مِنْ أهله، وأخذوا يُعَدِّلون ويُجَرِّحُون، حتي بلغت بهم الجرأة أن يتكلموا في الصحيحين بما لا يَعْلَمُون، فراحوا يُصحِّحون ويُضَعِّفون، فاستمع إليهم من ليس من أهل الحديث بإنصات، وأخذوا

يرددون ما سمعوه علي الشاشات، دون علم بكيفية الحكم علي الحديث ومراعاة الشواهد والمتابعات، حتى ذاع صيتهم في كل مكان.

من أجل ذلك أردت أن أساهم في تعليم طلاب الحديث خاصة، ورجال ونساء الأمة عامة، كيفية دراسة الأسانيد، حتى لا يقولون بما لا يعرفون، ويتحدثون بما لا يعلمون، وعلي الأئمة الكبار لا يتجرأون [1]، فكان هذا البحث بعنوان:

فيض المجيد في دراسة الأسانيد.

وقد قسمته إلي مقدمة، وتمهيد، وستة مباحث، وخاتمة.

أما المقدمة: فقد تناولت فيها سبب اختيار الموضوع وخطة البحث فيه.

وأما التمهيد فقد تحدثت فيه عن:

أ . الإسناد وبيان أهميته. ب . المراد بدراسة الأسانيد.

ج . علم التخريج وبيان أهميته في دراسة الأسانيد.

وأما المبحث الأول فقد جاء بعنوان: الترجمة لرجال الإسناد.

وأما المبحث الثاني فهو بعنوان: الجرح والتعديل وأهميتهما عند دراسة الأسانيد.

وأما المبحث الثالث فهو بعنوان: أهمية علم مصطلح الحديث عند دراسة الأسانيد.

وأما المبحث الرابع فهو بعنوان: النظر في انتفاء الشذوذ والعلة

وأما المبحث الخامس فهو بعنوان: معرفة الاعتبار للمتابعة والشاهد.

وأما المبحث السادس فهو بعنوان: الحكم علي الحديث.

---

١) وقد سبقني في الحديث عن دراسة الأسانيد لفيف من الأساتذة الكبار أذكر منهم: أد / محمود الطحان، في كتابه: أصول التخريج ودراسة الأسانيد، ط مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، الثالثة ١٤١٧ . ١٩٩٦، أد / ماهر منصور عبد الرازق، في كتابه: تحفة المستفيد في الجرح والتعديل ودراسة الأسانيد، ط دار اليقين للنشر والتوزيع، المنصورة، مصر، أد: رضا بن زكريا بن محمد بن عبد الله، في كتابه: الإرشاد إلي كيفية دراسة الإسناد، وقد استفدت منهم جميعاً فجزاهم الله عني وعن المسلمين خيراً

وأما الخاتمة: فقد اشتملت علي أهم النتائج والتوصيات.

وقد اتبعت في هذا البحث المنهج التالي:

أولاً: عزوت الآيات القرآنية إلي سورها مع بيان أرقامها.

ثانياً: إذا كان الحديث في الصحيحين أو أحدهما اكتفيت بالعزو إليهما.

ثالثاً: خَرَّجتُ الأحاديث من مصادرها الأصيلة مع بيان درجتها.

رابعاً: بيَّنتُ غريب ألفاظ الحديث التي تحتاج إلي بيان وذلك من خلال كتب اللغة، وكتب غريب الحديث، وكتب الشروح.

خامساً: علَّقتُ علي الأحاديث التي تحتاج إلي تعليق من أقوال أهل العلم، أو بما منَّ الله ﷻ به عليَّ.

سادساً: أصَّلْتُ أقوال أهل العلم بعزوها . غالباً . إلي مصادرها.

وأسأل الله ﷻ أن أكون قد وفقت في كتابة هذا البحث، وأستغفره مما عسي أن يكون قد زلَّ فيه الفكر، أو البصر، فمن يَعْرَي عن الخطأ والتصحيف.

وفي الختام أسأل الله ﷻ أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم،
إنه نعم المولي ونعم النصير، وبالإجابة قدير،
ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

أبو محمد / نبيل محمد عبده محمد زاهر
مدرس الحديث وعلومه
في كلية أصول الدين والدعوة بالمنصورة.

التمهيد

أ ـ الإسناد وبيان أهميته.

إن العلم بحديث رسول الله ﷺ وروايته من أشرف العلوم وأفضلها، لأنه ثاني أدلة علوم الإسلام، ومادة علوم الأصول والأحكام، ولذلك لم يزل قدر الحِفَاظِ عليه عظيماً.

ولهذا العلم أصول وأحكام، واصطلاحات وأقسام، يحتاج طالبه إلى معرفتها، وتحقيق معنى حقيقتها، وبقدر ما يحصل منها تعلو درجته، وبقدر ما يفوته تنحط عن غايته رتبته، ومدار هذه الأمور على المتون والأسانيد، وما يتصل بجميع ذلك، فلا بد من تقديم معرفة معنى السند والإسناد فنقول وبالله التوفيق والسداد:

السند في اللغة: هو ما ارتفع من الأرض في قُبل الجبل أو الوادي، والجمع أسناد، وكل شيء أسندت إليه فهو مسند، وفلان سند أي معتمد [١]

يقول ابن جماعة: وهو مأخوذ **إما** من السند: وهو ما ارتفع وعلا عن سفح الجبل، لأن المسند يرفعه إلى قائله.

أو من قولهم: " فلان سند، أي معتمد "، فسمي الإخبار عن طريق المتن سنداً لاعتماد الحفاظ في صحة الحديث وضعفه عليه [٢].

وفي الاصطلاح: هو الإخبار عن طريق المتن [٣].

وأما الإسناد فهو: رفع الحديث إلى قائله [٤].

العلاقة بين السند والإسناد: يقول الطيبي: وهما متقاربان في معني اعتماد الحفاظ في صحة الحديث وضعفه عليهما [٥]

---

١) لسان العرب ٣/٢٢٠ . ٢٢١
٢) المرجع السابق ٢٩ . ٣٠
٣) المنهل الروي ٢٩
٤) المنهل الروي ص ٢٩
٥) الخلاصة في أصول الحديث للطيبي ص ٣٠

فالسند إخبار عن طريق المتن وهو رجاله الذين رووه، والإسناد هو رفع الحديث إلي قائله، وهما متقاربان في معني اعتماد الحفاظ في صحة الحديث وضعفه عليهما، وقد يجيء الإسناد بمعني ذكر السند والحكاية عن طريق المتن(١).

أهمية الإسناد

يُعد الإسناد خصيصة فاضلة من خصائص هذه الأمة، وسنة بالغة من السنن المؤكدة، امتازت به عن غيرها من الأمم السابقة، وحفظ الله ﷻ به الدين من التحريف والتبديل، ولولاه لدرس منار الإسلام، فقد كان علماء هذه الأمة يروون الحديث عن الثقة المشهور بالصدق والأمانة، عن مثله حتي تتناهي أخبارهم، ثم يقومون بالبحث عنها أشد البحث حتي يعرفوا الأحفظ فالأحفظ، ثم يكتبون الحديث من عشرين وجهاً أو أكثر حتي يهذبوه من الغلط، فكان إسناد الحديث كرامة من الله ﷻ لهذه الأمة، وقد اجتهد الأئمة في حفظ آثار رسول الله ﷺ كأبي زرعة وغيره، وبينوا فضل الإسناد وأهميته، وأنه من الدين، وأنه مما امتازت به هذه الأمة، وأنه الطريق إلي معرفة أحكام هذه الشريعة، ومن أقوالهم في هذا الشأن:

ما رواه الخطيب بسنده إلي محمد بن حاتم بن المظفر قال: إن الله أكرم هذه الأمة وشرَّفها وفضَّلها بالإسناد، وليس لأحد من الأمم كلها قديمها وحديثها إسناد، إنما هو صحف في أيديهم، وقد خلطوا بكتبهم أخبارهم، فليس عندهم تمييز بين ما نزل من التوراة والإنجيل، وبين ما ألحقوه بكتبهم من الأخبار التي أخذوها عن غير الثقات.

وهذه الأمة تروي الحديث عن الثقة المعروف في زمانه، المشهور بالصدق والأمانة، عن مثله، حتى تتناهى أخبارهم، ثم يبحثون أشد البحث حتى يعرفوا الأحفظ فالأحفظ، والأضبط فالأضبط، والأطول مجالسة لمن فوقه ممن كان أقل

١) الحطة في ذكر الصحاح الستة ص ٥٦

مجالسة، ثم يكتبون الحديث من عشرين وجهاً أو أكثر حتى يهذبوه من الغلط والزلل، ويضبطون حروفه ويَعُدُّوه عَدَّاً، فهذا من أفضل نعم الله على هذه الأمة [١].

روي الخطيب بسنده إلي القاسم بن بندار [٢] قال: سمعت أبا حاتم الرازي يقول: لم يكن في أمة من الأمم منذ خلق الله ﷻ آدم أمناء يحفظون آثار الرسل إلا في هذه الأمة، فقال له رجل: يا أبا حاتم، ربما رووا حديثاً لا أصل له ولا يصح، فقال: علماؤهم يعرفون الصحيح من السقيم، فروايتهم ذلك للمعرفة، ليتبين لمن بعدهم أنهم ميَّزوا الآثار وحفظوها، ثم قال: رحم الله أبا زرعة، كان والله مجتهداً في حفظ آثار
رسول الله ﷺ [٣]

روي الخطيب بسنده إلي أبي بكر محمد بن أحمد [٤] يقول: بلغني أن الله خصَّ هذه الأمة بثلاث أشياء لم يُعطها مَن قَبْلَها: الإسناد، والأنساب، والإعراب.[٥]

روي السمعاني بسنده إلي إسحاق بن إبراهيم الحنظلي [٦] قال: كان عبد الله بن طاهر[٧] إذا سألني عن الحديث فذكرته بلا إسناد سألني عن إسناده وقال: رواية الحديث بلا إسناد من عمل الذِّمِّي، فإن إسناد الحديث كرامة من الله ﷻ لأمة محمد ﷺ [٨]

---

١) شرف أصحاب الحديث ٤٠.
٢) هو قاسم بن أبي صالح بندار بن إسحاق، روي عن أبي حاتم وغيره، وعنه إبراهيم ابن محمد بن يعقوب وغيره، قال صالح: كان صدوقاً متقناً لحديثه، توفي سنة ثمان وثلاثين وثلاثمائة (لسان الميزان ٤/٤٦٠)
٣) شرف أصحاب الحديث ٤٣.
٤) هو: محمد بن أحمد بن حمويه أبو بكر، ثقة (تاريخ جرجان ٥٣٨)
٥) شرف أصحاب الحديث ٤٠.
٦) هو إسحاق بن إبراهيم بن مخلد الحنظلي ابن راهُويه، ثقة حافظ مجتهد (التقريب ١/٦٧)
٧) هو عبد الله بن طاهر بن الحسين بن مصعب، شيخ ابن راهويه، قال الخطيب: كان أحد الأجواد الممدحين والسمحاء المذكورين، مات سنة ثلاثين ومائتين (تاريخ بغداد ٩/٤٨٣، والسير ١٠/٦٨٥) ومعني قوله " رواية الإسناد من عمل الذمي " أي: من فعل غير المسلمين " وسيأتي من كلام ابن حزم ما يدل علي ذلك.
٨) أدب الإملاء والإستملاء ٦.

وإذا كان الحديث سنداً ومتناً فلا ريب أن الإسناد من الأهمية بمكان، إذ هو نصف الحديث، ولمَّا وقعت الفتنة، وأخذ الدسُّ علي السنة يربو عصراً بعد عصر بدأ علماء السلف الإهتمام بالاسناد والمطالبة به، لأخذ الحديث عن الثقات وترك الضعفاء.

روي مسلم بسنده إلي عبد الله بن المبارك قال: الْإِسْنَادُ مِنْ الدِّينِ وَلَوْلَا الْإِسْنَادُ لَقَالَ مَنْ شَاءَ مَا شَاءَ" [١].

وقال أيضاً: بَيْنَنَا وَبَيْنَ الْقَوْمِ الْقَوَائِمُ يَعْنِي الْإِسْنَادَ . " [٢].

وقال الإمام مسلم في المقدمة: وقال محمد [٣] سَمِعْتُ أَبَا إِسْحَقَ إِبْرَاهِيمَ بْنَ عِيسَى الطَّالَقَانِيَّ قَالَ: قُلْتُ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحَدِيثُ الَّذِي جَاءَ إِنَّ مِنْ الْبِرِّ بَعْدَ الْبِرِّ أَنْ تُصَلِّيَ لِأَبَوَيْكَ مَعَ صَلَاتِكَ وَتَصُومَ لَهُمَا مَعَ صَوْمِكَ، قَالَ: فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ يَا أَبَا إِسْحَقَ عَمَّنْ هَذَا؟ قَالَ: قُلْتُ لَهُ: هَذَا مِنْ حَدِيثِ شِهَابِ بْنِ خِرَاشٍ، فَقَالَ: ثِقَةٌ عَمَّنْ ؟ قَالَ: قُلْتُ عَنْ الْحَجَّاجِ بْنِ دِينَارٍ، قَالَ: ثِقَةٌ عَمَّنْ ؟ قَالَ: قُلْتُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: يَا أَبَا إِسْحَقَ إِنَّ بَيْنَ الْحَجَّاجِ بْنِ دِينَارٍ وَبَيْنَ النَّبِيِّ ﷺ مَفَاوِزَ تَنْقَطِعُ فِيهَا أَعْنَاقُ الْمَطِيِّ وَلَكِنْ لَيْسَ فِي الصَّدَقَةِ اخْتِلَافٌ [٤].

---

١) الأثر أخرجه مسلم في مقدمة صحيحه ١٥/١

٢) الأثر أخرجه مسلم في الموضع السابق ١٥/١، والقائم على الشيء: الثابت عليه، يقال: قام فلان على الشيء إذا ثبت عليه وتمسك به (لسان العرب ٥٠١/١٢) وعليه فقد سمي الإسناد بالقوائم لتمسك الأمة به في حفظ دينها وسنة رسولها ﷺ.

٣) يعني به: محمد بن عبد الله بن قُهْزَاذ، ثقة (التقريب ١٨٩/٢).

٤) الأثر أخرجه مسلم في المقدمة ١٦/١. يقول النووي في شرح مسلم ٨٩/١: معنى هذه الحكاية: أنه لا يُقبل الحديث إلا بإسناد صحيح، وقوله: " مفاوز " جمع مفازة، وهي الأرض القفر البعيدة عن العمارة وعن الماء التي يخاف الهلاك فيها، قيل: سميت مفازة للتفاؤل بسلامة سالكها، كما سموا اللديغ سليماً، وقيل: لأن من قطعها فاز ونجا، وقيل: لأنها تهلك صاحبها، يُقال: فَوَزَ الرجل إذا هلك، ثم إن هذه العبارة التي استعملها هنا استعارة حسنة، وذلك لأن الحجاج بن دينار هذا من تابعي التابعين، فأقل ما يمكن أن يكون بينه وبين النبي ﷺ اثنان، التابعي والصحابي، فلهذا قال: " بينهما مفاوز " أي انقطاع كثير.

وفي رواية عنه (أي ابن المبارك): مَثَلُ الَّذِي يَطْلُبُ أَمْرَ دِينِهِ بِلاَ إِسْنَادٍ كَمَثَلِ الَّذِي يَرْتَقِي السَّطْحَ بِلاَ سُلَّمٍ.(١)

وعن الشافعي قال: مَثَلُ الَّذِي يَطْلُبُ الْعِلْمَ بِلاَ حُجَّةٍ ، كَمَثَلِ حَاطِبِ لَيْلٍ يَحْمِلُ حِزْمَةَ حَطَبٍ وَفِيهِ أَفْعَى تَلْدَغُهُ وَهُوَ لاَ يَدْرِي. (٢)

وعن الثوري قال: الإِسْنَادُ سِلاَحُ المُؤْمِنِ، فإذا لَمْ يَكُنْ لَهُ سِلاَحٌ، فَبِأَيِّ شَيْءٍ يُقَاتِلُ؟ (٣).

وأخرج العقيلي بسنده إلي بقية بن الوليد قال: ذاكرت حماد بن زيد بأحاديث فقال: ما أجودها لو كان لها أجنحة " يعني الأسانيد (٤)

وروي مسلم بسنده إلي ابن سيرين قال: إِنَّ هَذَا الْعِلْمَ دِينٌ، فَانْظُرُوا عَمَّنْ تَأْخُذُونَ دِينَكُمْ. (٥)

وبسنده إليه أيضاً قال: لَمْ يَكُونُوا يَسْأَلُونَ عَنِ الإِسْنَادِ، فَلَمَّا وَقَعَتِ الْفِتْنَةُ، قَالُوا: سَمُّوا لَنَا رِجَالَكُمْ، فَيُنْظَرُ إِلَى أَهْلِ السُّنَّةِ فَيُؤْخَذُ حَدِيثُهُمْ، وَيُنْظَرُ إِلَى أَهْلِ الْبِدَعِ فَلاَ يُؤْخَذُ حَدِيثُهُمْ.(٦)

يقول ابن حزم . رحمه الله .: نقل الثقة عن الثقة يبلغ به النبي ﷺ مع الاتصال، خصَّ الله به المسلمين دون سائر الملل، وأما مع الإرسال والإعضال فيوجد في كثير من اليهود، ولكن لا يقربون فيه من موسى قُربنا من محمد ﷺ، بل

---

١) شرف أصحاب الحديث ٤٢، وفيه دليل علي أن من يُحدِّث بغير إسناد كمن يطلب أن يصعد فوق البيت بغير درجة، فالإسناد مثل الدرج ومثل المراقي، فإذا زالت رجلك عن المرقاة سقطت.

٢) المدخل إلي السنن الكبرى للبيهقي ٢١١. ولم أقف علي الأثر في مسند الشافعي ولا في كتابه الأم، وفيه دليل علي شدة الاهتمام بذكر الأسانيد، فمن جمع الحديث بدون إسناد جمع بين الصحيح والسقيم، فهو كمن يجمع الحطب ليلاً وفيها أفعي تلدغه وهو لا يدري.

٣) أدب الإملاء والإستملاء ٨، وانظر شرف أصحاب الحديث ٤٢

٤) الضعفاء الكبير ١٦٢/١.

٥) أخرجه مسلم في المقدمة باب بيان أن الإسناد من الدين.... الخ ١٤/١

٦) أخرجه مسلم في الموضع السابق ١٥/١

يقفون بحيث يكون بينهم وبين موسى أكثر من ثلاثين عصراً، وإنما يبلغون إلى شمعون ونحوه.[١]

مما تقدم ندرك أهمية دراسة الأسانيد:

١. فالاسناد خِصِّيصة من خصائص هذه الأمة.

٢ . لولاه لدرس منار الإسلام.

٣ . لولاه ما عرفنا صحيح الأحاديث والأخبار من مكذوبها.

٤ . لولاه لتجرأ علي اختلاق الأسانيد كل مبتدع.

٥ . نستطيع به معرفة الأحفظ فالأحفظ، والأضبط فالأضبط من الرواة.

فلولا الإسناد لقال من شاء ما شاء.

ب ـ المراد بدراسة الأسانيد

المقصود بدراسة الأسانيد: دراسة رجال الإسناد وذلك بالرجوع إلي ترجمة كل منهم، ومعرفة القوي منهم والضعيف، ومعرفة أسباب القوة والضعف في كلٍ منهم بشكل مفصَّل، ومعرفة الاتصال أو الانقطاع بين رجال الإسناد، وذلك من خلال معرفة مواليد الرواة ووفياتهم وطبقاتهم، ومعرفة الصحابة والتابعين لتمييز المرسل من الموصول والموقوف والمقطوع إلي غير ذلك من الدراسة الدقيقة المبنية علي العلم بأصول الجرح والتعديل، ومعرفة الرواة التي يندرج تحتها علوم كثيرة مثل المتفق والمفترق، والكنى والألقاب وغيرهم، وبالجملة نستطيع القول بأن المراد بدراسة الأسانيد:

دراسة أحوال الرواة في سند الحديث جرحاً وتعديلاً، وبحث السند من حيث الاتصال والانقطاع، والنظر في الشذوذ والعلة.

ج ـ علم التخريج، وبيان أهميته في دراسة الأسانيد.

تعريف التخريج لغة: تدور مادة " خرج " في معناها علي الظهور والبروز [٢].

---

١) الفصل في الملل والنحل ٨٢/٢ . ٨٥.

٢) المعجم الوسيط ٢٢٣/١

يقال: خَرَجَتْ خَوارجُ فلان إذا ظهرتْ نَجابَتُهُ وتَوَجَّه لإبرام الأُمورِ وإحكامها [١]، خَرَجَت السماء خُروجاً إذا أَصْحَتْ بعد إغامَتِها [٢]

وقد يكون المُخْرج غير ظاهر في المخرج منه، ويحتاج إخراجه إلي مجهود، ومنه الاستخراج بمعني الاستنباط [٣].

ويقولون: خرَّجه في العلم، وهو خِرِّيجه، بمعني درَّبَه وعلَّمه [٤]

التخريج عند المحدثين:

يطلق التخريج عند المحدثين علي عدة معان:

الأول: يطلق علي أنه مرادف ل " الإخراج " أي إبراز الحديث للناس بذكر مخرجه فيقولون مثلاً: أخرجه البخاري.

يقول ابن الصلاح: وللعلماء بالحديث في تصنيفه طريقتان: إحداهما التصنيف علي الأبواب، وهو تخريجه علي أحكام الفقه وغيرها [٥]

الثاني: يطلق علي معني إخراج الحديث من بطون الكتب وروايتها

يقول الحافظ السخاوي: والتخريج: إخراج المحدث الأحاديث من بطون الأجزاء والمشيخات والكتب ونحوها، وسياقها من مرويات نفسه، أو بعض شيوخه أو أقرانه، أو نحو ذلك، والكلام عليها، وعزوها لمن رواها من أصحاب الكتب والدواوين مع بيان البدل والموافقة ونحوهما. [٦]

يقال: " هذا الكتاب خرَّجه فلان واستخرجه " بمعني ذكر أحاديثه بأسانيد لنفسه، يلتقي مع مؤلف الأصل في شيخه أو من فوقه، وهذا المؤلف الثاني يسمي مستخرجاً، ومثاله: مستخرج أبي عوانة علي صحيح مسلم، فإن مسلماً أخرج أحاديث كتابه بأسانيده، ثم جاء أبو عوانة فأخرج هذه الأحاديث بأسانيد لنفسه،

---

١) لسان العرب ٢/٢٥٠
٢) المرجع السابق ٢/٢٥١ وإغامتها يراد به: الغيم.
٣) المرجع السابق ٢/٢٤٩
٤) المرجع السابق ٢/٢٥٠
٥) علوم الحديث ٢٢٨
٦) فتح المغيث ٢/٣٨٢

يلتقي فيها مع الإمام مسلم في شيخه أو من فوقه إلي الصحابي . وعليه فالتخريج والإستخراج بمعني واحد وهو: إيراد المؤلف أحاديث كتاب ما بأسانيد لنفسه، يلتقي مع مؤلف الأصل في شيخه أو من فوقه [١]

الثالث: يطلق علي معني الدلالة: أي الدلالة علي مصادر الحديث الأصلية وعزوه إليها وذلك بذكر من رواه من المؤلفين.

يقول المناوي عند قول السيوطي: " وبالغت في تحرير التخريج ":

بمعني اجتهدت في تهذيب عزو الأحاديث إلي مُخَرِّجيها من أئمة الحديث من الجوامع والسنن والمسانيد، فلا أعزو إلي شيء منها إلا بعد التفتيش عن حاله وحال مخرجه [٢].

وعليه فإن **التخريج اصطلاحاً** هو الدلالة علي موضع الحديث في مصادره الأصلية التي أخرجته بسنده، ثم بيان مرتبته عند الحاجة.[٣]

أو هو: عزو الأحاديث إلي من أخرجها من أئمة الحديث في كتابه مع الحكم عليها [٤]

أهمية علم التخريج في دراسة الأسانيد:

إن معرفة علم التخريج من أهم ما يجب علي كل مشتغل بالعلوم الشرعية أن يعرفه، ويتعلم طرقه وقواعده، حتى يتوصل إلي الحديث في مواضعه الأصيلة.

والحاجة إليه ماسة، حيث لا يسوغ لطالب العلم أن يستشهد بأي حديث إلا بعد معرفة من رواه من العلماء المصنفين في كتابه مسنداً.

وللتخريج فوائد كثيرة تبين أهميته في دراسة الأسانيد منها:

---

١) انظر تدريب الراوي ١١٢/١، وطرق تخريج حديث رسول الله ﷺ ص ١٠

٢) فيض القدير شرح الجامع الصغير ٢٠/١، وانظر أصول التخريج ٨ . ٩

٣) أصول التخريج ودراسة الأسانيد ص ١٠

٤) طرق تخريج حديث رسول الله ﷺ ص ١٠

١ . جمع أكبر عدد من أسانيد الحديث الواحد، فبالتخريج يستطيع الباحث أن يعرف من أخرج الحديث من الأئمة، مما يُتيح له جمع أكبر عدد من أسانيد الحديث الواحد.

٢ . معرفة حال الإسناد بتتبع الطرق، فبمُقابلة الطرق يظهر ما فيها من انقطاع أو إرسال أو غير ذلك.

٣ . معرفة حال الحديث بناء علي كثير من الطرق، فقد نقف علي الحديث من طريق ما ضعيفاً، وبالتخريج قد نجد له طُرقاً أخري حسنة، وقد تكون صحيحة.

٤. ارتقاء الحديث بكثرة طرقه، فقد يكون الحديث ضعيفاً وبالتخريج نجد له متابعات وشواهد تقويه، فيحكم له بالحُسن بدل الضعف.

٥ . معرفة أقوال الأئمة في الحكم علي الحديث من حيث الصحة والضعف.

٦ . تمييز المهمل من رواة الإسناد، كأن يذكر في إسناد حديث ما " عن محمد " فبالتخريج قد نستطيع الوقوف علي نسبته من خلال ذكره مميزاً في بعض الطرق الأخري.

٧ . تعيين المبهم من الرواة في الإسناد، كأن يذكر في إسناد حديث ما " عن رجل، أو عن فلان " فبتخريج الحديث نقف علي عدد من طرقه، وقد يكون في بعضها تعيين هذا المبهم.

٨ . زوال عنعنة المدلس، كأن يروي المدلس عن شيخه بالعنعنة، فبتخريج الحديث قد يمكن الوقوف علي طريق آخر يصرح فيه بالتحديث مما يزيل سمة الإنقطاع والتدليس عن الإسناد.

٩ . تمييز روايات المختلطين، فإذا كان معنا حديث في إسناده من اختلط، ولا ندري هل الراوي عنه في إسنادنا هذا روي عنه قبل الاختلاط أو بعده، فبالتخريج قد يتضح ذلك، كأن يُصَرَّح في بعض الطرق بأن هذا الراوي روي عنه قبل الاختلاط أو بعده.

١٠ . تحديد من لم يُحدد من الرواة: فقد يُذكر الراوي في الإسناد بكنيته أو لقبه،

ويشاركه فيها غيره، فبالتخريج يمكن معرفته وتمييزه بأن يُذكر باسمه صريحاً.

١١ . زوال الحكم بالشذوذ: فقد يُحكم علي حديثٍ بالشذوذِ، وبالتخريج يتضح ورود هذا الحديث من غير هذا الطريق الذي يظن تفرد راو به مما يدفع الشذوذ.

١٢ . معرفة أخطاء النُّسَّاخ فقد يخطئ الناسخ في الإسناد، أو في المتن، وبالتخريج يمكننا الوقوف علي الروايات، وبها يتضح الخطأ. [١]

وللتخريج طرق تساعد الباحث علي الوصول إلي الحديث [٢]

١) انظر طرق تخريج حديث رسول الله ﷺ ١١ . ١٤.
وقد اكتفيتُ بذكر هذه العناصر دون ذكر أمثلة موسعة لها، لأن البحث لا يتسع لمثل ذلك، وسيدرك الباحث أهمية فوائد التخريج أثناء الدراسة العملية.

٢) راجع في ذلك: أصول التخريج ودراسة الأسانيد أد / محمود الطحان، وطرق تخريج حديث رسول الله ﷺ أد /عبد المهدي عبد القادر، وكشف اللثام عن أسرار تخريج حديث سيد الأنام أد / عبد الموجود عبد اللطيف، وعلم تخريج الحديث أد / محمد محمود بكار، وغيرهم.

المبحث الأول

الترجمة لرجال الإسناد.

الأمور التي يجب اتباعها عند الترجمة لرجال الإسناد:

يجب علي الباحث في دراسة الأسانيد أن يبدأ أولاً بالترجمة لرجال الإسناد رجلاً رجلاً حتى يتسنى له معرفة الثقات من الضعفاء، مع ملاحظة أن كتب التراجم قد تتوسع في ذكر الترجمة للرواة، فعلي الباحث ألا ينْقُل كل ما قيل في الراوي، بل يجب أن يُرَكِّزَ علي عدة أمورٍ:

الأول: بيان اسم الراوي، ونسبه، وكنيته، ولقبه، ومولده، وكذا من نُسِب إلي جَدِّه، أو اختُلِفَ في اسمه واسم أبيه.

وبيان ذلك من وجوه:

أ . معرفة الباحث في دراسة الأسانيد **بالنعوت أو التعريفات المتعددة للرواة** من الأسماء أو الكني أو الألقاب، فقد يُذكر الراوي مرة باسمه، ومرة بكنيته، أو غير ذلك، فيَظُن من لا معرفة له أنه أكثر من راو، أو أنهم جماعة متفرقين.

وهذه التعريفات أو النعوت المتعددة للراوي الواحد إما من فعل جماعة من الرواة عنه، فَيَعْرِفه كل واحدٍ بغير ما عرفه الآخر، وإما من فعل راوٍ واحد عنه، فيذكره مرة باسمه ومرة بغير ذلك ليلتبس معرفته علي غيره، وقد زلَّ في ذلك الكثير من العلماء، فضلاً عن الأئمة الكبار كالبخاري، وأحمد وغيرهما، وهذا من أنواع التدليس المسمي بتدليس الشيوخ.

وقد جمع الخطيب البغدادي ذلك في كتابه " موضح أوهام الجمع والتفريق " فبدأ كتابه بأوهام البخاري، ثم بأوهام يحيى بن معين، ثم بأوهام أحمد بن حنبل....الخ [1]

---

١) طبع هذا الكتاب بدار المعرفة بيروت، الأولي ١٤٠٧ . ١٩٩٧ ت / د/ عبد المعطي أمين قلعجي، كما حُقِّق الكتاب في كلية أصول الدين والدعوة بالقاهرة، وكلية أصول الدين والدعوة بالمنصورة كرسائل دكتوراه، وانظر توضيح الأفكار ٢٧٩/٢

يقول الخطيب البغدادي: قد أوردنا في هذا الكتاب ذكر جماعة كثيرة من الرواة انتهت إلينا تسمية كل واحد منهم وكنيته، والأمور التي يعزى إليها كنسبته على وجوه مختلفة في روايات مفترقة، ذُكر في بعضها حقيقة اسمه ونسبه، واقتصر في البعض على شهرة كنيته أو لقبه، وغُيِّر في موضع اسمه واسم أبيه، ومُوِّه ذلك بنوع من أنواع التمويه، ومعلوم أن بعض من انتهت إليه تلك الروايات وقوع الخطأ في جمعها وتفريقها غير مأمون عليه[١]

ومن أمثلة ذلك: ما ذكره الخطيب في الوهم الخامس من أوهام البخاري حيث قال: قال البخاري في آخر باب الشين من آباء المحمدين: محمد بن أبي شملة، عن منكدر بن محمد، سمع منه يعقوب بن محمد.

ثم قال في باب العين: محمد بن عمر الواقدي، مديني قاضي بغداد، عن معمر ومالك، متروك الحديث، مات سنة سبع ومائتين أو بعدها بقليل.

قال الخطيب: ومحمد بن أبي شملة هو: محمد بن عمر أبو عبد الله الواقدي ليس غيره، وكان له أخ يُسمى شملة فكنى يعقوب والد الواقدي به

، ونسبه إليه في الرواية عنه تدليساً له [٢].

وكان الخطيب البغدادي يروي في كُتُبِه عن أبي القاسم الأزهري، وعن عبيد الله بن أبي الفتح الفارسي، وعن عبيد الله بن أحمد بن عثمان الصيرفي، والجميع شخص واحد من مشايخه [٣].

ب . معرفة الباحث في دراسة الأسانيد **بأسماء ذوي الكنى، وكنى ذوي الأسماء،** فربما يُذكر الراوي في إسناد ما بكنيته مرة، ومرة باسمه في إسناد آخر،

١) موضح أوهام الجمع والتفريق ١/٥، ومما يجب التنبه إليه أن المراد بأوهام البخاري هنا أوهامه في التاريخ الكبير لا في الصحيح.
٢) موضح أوهام الجمع والتفريق ١/٢٧
٣) انظر مقدمة ابن الصلاح ١٦٢

كأن يُذكر في إسناد حديث " عن أبي الزناد " [١]، ويُذكر في إسناد آخر باسمه " عبد الله بن ذكوان القرشي " فيظن من لا خبرة لديه أنهما راويان مختلفان [٢].

ج . معرفة الباحث **بألقاب رواة الحديث**، فقد يُذكر الراوي في سندٍ باسمه مرة، وبلقبهِ في سندٍ آخر مرة أخري، كأن يُذكر في إسناد ما " بُنْدار "[٣]، وفي إسناد آخر " محمد بن بشر العبدي البصري " فيظن من لا معرفة له بالألقاب أنهما شخصان [٤].

د . معرفة الباحث **بالمؤتلف والمختلف**، وهو فنٌ جليلٌ يقبح جهله بأهل العلم، لا سيما أهل الحديث، ومن لم يعرفه يَكثر خطؤه.

والمؤتلف والمختلف هو: ما يتفق في الخط دون اللفظ [٥]

فيجب علي من يشتغل بدراسة الأسانيد أن يعرف الأسماء والكني والألقاب والأنساب التي تتفق في الخط صورتها، وتختلف في النطق صيغتها، سواء كان الاختلاف في الشكل أو في النطق، **من أمثلة ذلك:**

---

١) انظر ترجمته في: تاريخ الدوري ٣٥٠/٢، والتقريب ٣٩٢/١.

٢) **ومن أشهر الكتب المطبوعة في الأسماء والكنى والألقاب:** الأسماء والكنى لأحمد بن حنبل ٢٤١ هـ ط دار الأقصى الكويت، ت/ عبد الله يوسف الجديع، الأولي ١٤٠٦ . ١٩٨٥، **وكتاب:** الكني والأسماء لأبي بِشْر محمد بن أحمد بن حماد الدولابي ٣١٠هـ، ط حيدر آباد الدكن بالهند، ١٣٢٢هـ. **وكتاب:** الكنى والأسماء لمسلم بن الحجاج النيسابوري ٢٦١هـ، ط المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية، ت / د / عبد الرحيم القشقري.

٣) لُقِّب به لأنه بندار الحديث أي مكثراً منه يفرقه على غيره (المنهل الروي ١٢٠/١) وقيل: لقب به لأنه كان بندار الحديث أي حافظه (مقدمة ابن الصلاح ص ١٧٠، = = = وكشف النقاب عن الأسماء والألقاب لابن الجوزي ص ١٣٣) وانظر ترجمته في: تهذيب الكمال ٥٢٣/٢٤ والتقريب ١٥٦/٢.

٤) **ومن أشهر الكتب المصنفة في الألقاب:** كشف النقاب عن الأسماء والألقاب لأبي الفرج بن الجوزي ٥٩٧هـ الإمارات العربية،عجمان . الشارقة، ت/ محمد رياض المالح، الطبعة الأولي، ١٤١٤هـ . ١٩٩٣م.، ونزهة الألباب في الألقاب للحافظ ابن حجر العسقلاني ٨٥٢هـ، ط مكتبة الرشد بالرياض ١٤٠٩. ١٩٨٩، ت/ عبد العزيز بن محمد ابن صالح.

٥) تدريب الراوي ٢٩٧/٢

سَلاَّم، وسَلاَم:

سَلاَّم ـ كله بالفتح وتشديد اللام ـ كثيرإلا خمسة فبتخفيف اللام وهم

* والد عبد الله بن سلام الصحابي المشهور[١].

* والد محمد بن سلام بن الفرج البِيكَنْدي الكبير، شيخ البخاري، وقيل بالتشديد، والراجح أنه بالتخفيف كما ذكر الحافظ ابن حجر [٢].

* سلاَم بن محمد بن ناهض المقدسي [٣].

* سلاَم جد محمد بن عبد الوهاب بن سلاَم، المتكلم الجُبَّائي، أبي علي المعتزلي [٤].

* سلام بن أبي الحُقيق اليهودي [٥].

هـ ـ معرفة الباحث **بالمتفق والمفترق:**

وهو: ما اتفق خطاً ولفظاً وافترق مسماه، وهو أقسام:

الأول: من اتفقت أسماؤهم وأسماء آبائهم: كيحيى بن سعيد القطان[٦] ، والأنصاري [٧]، وكأبي بكر بن عياش، ثلاثة: القارئ، والحمصي،

---

١) انظر ترجمته في: الاستيعاب ٩٢١/٣، والإصابة ١١٨/٤

٢) انظر ترجمته في: الثقات ٧٥/٩، والجرح ٢٧٨/٧، والتقريب ١٧٨/٢.

٣) انظر ترجمته في: لسان الميزان ٥٩/٣، والإكمال ٤٠٢/٤

٤) انظر ترجمته في: لسان الميزان ٢٧١/٥، وتاريخ بغداد ٥٥/١١

٥) **ومن أشهر الكتب المصنفة في المؤتلف والمختلف** : الإكمال في رفع عارض الارتياب عن المؤتلف والمختلف من الأسماء لأبي نصر علي بن هبة الله بن جعفر بن ماكولا ٤٧٨هـ، ط بيروت لبنان، ت/ عبد الرحمن المعلمي، **وذيل عليه** الحافظ أبو بكر ابن عبد الغني المعروف بابن نقطة ٦٢٩هـ في **كتاب سمَّاه:** تكملة الإكمال، ط مركز إحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، ت/ د / عبد القيوم عبد رب النبي.، **وكتاب:** تبصير المنتبه بتحرير المشتبه لابن حجر العسقلاني.، **وكتاب:** المؤتلف والمختلف لعلي بن عمر بن مهدي الدارقطني ٣٨٥هـ، ط دار الغرب الإسلامي، بيروت الطبعة الأولي ١٤٠٦. ١٩٨٦، ت/ د / موفق بن عبد الله بن عبد القادر.

٦) انظر ترجمته في: تهذيب الكمال ٣٣/٣١، والتقريب ٣٥٥/٢

٧) انظر ترجمته في: الجرح والتعديل ١٤٧/٩، والتقريب ٣٥٦/٢

والسلمي [١].

الثاني: من اتفقت أسماؤهم وأسماء آبائهم ونسبتهم مثل:

محمد بن عبد الله الأنصاري القاضي المشهور شيخ البخاري [٢].

والثاني أبو سلمة، وهو ضعيف [٣].

الثالث: من اتفقت أسماؤهم وأسماء آبائهم وأجدادهم مثل:

أحمد بن جعفر بن حمدان، أربعة، كل منهم يروي عمن اسمه عبد الله:

أحدهم: أبو بكر القطيعي، عن عبد الله بن أحمد بن حنبل [٤].

والثاني: أبو بكر السقطي، عن عبد الله بن أحمد الدورقي [٥].

والثالث: الدينوري، عن عبد الله بن محمد بن سنان.

والرابع: الطرسوسي، عن عبد الله بن جبر الطرسوسي.

الرابع: من اتفقت أسماؤهم وأسماء آبائهم وأجدادهم ونسبتهم مثل:

محمد بن يعقوب بن يوسف النيسابوري، اثنان:

أحدهما: أبو العباس الأصم [٦] والثاني: أبو عبد الله بن الأخرم [٧]

الخامس: من اتفقت كنيتهم ونسبتهم دون الاسم مثل: أبي عمران الجوني، اثنان: عبد الملك التابعي [٨]، وموسى بن سهل البصري [٩].

---

١) انظر ترجمة أبي بكر بن عياش القارئ في: تهذيب الكمال ١٣٢/٣٣، والتقريب ٤٠٦/٢، والسلمي في: التقريب ٤٠٦/٢، والحمصي في: المقتني في سرد الكني للذهبي ١٢٩/١، والضعفاء والمتروكين لابن الجوزي ٢٢٩/٣.

٢) انظر ترجمته في: تاريخ بغداد ٤٠٨/٥، والتقريب ١٨٩/٢

٣) انظر ترجمته في: المجروحين ٢٦٦/٢، والتقريب ١٨٦/٢

٤) انظر ترجمته في: لسان الميزان ١٤٥/١، والسير ٢١٠/١٦

٥) انظر ترجمته في: الإكمال ٤٩٢/٤

٦) انظر ترجمته في: تذكرة الحفاظ ٨٦٠/٢، وطبقات الحفاظ ٣٥٤

٧) انظر ترجمته في: تذكرة الحفاظ ٨٦٤/٣

٨) انظر ترجمته في: الجرح والتعديل ٣٤٦/٥، والتقريب ٤٨٠/١

٩) انظر ترجمته في: المقتني في سرد الكني ٤٣٨/١، وتذكرة الحفاظ ٧٦٣/٢

السادس: من اتفقت أسماؤهم وكنى آبائهم، مثل: صالح بن أبي صالح، أربعة: مولى التوأمة [١]، وابن السمان [٢]، والأسدي [٣]، ومولى عمرو بن حريث[٤].

السابع: من اتفقوا في الاسم أو الكنية وافترقوا عند الإطلاق:

قال مسلمة بن سليمان: إذا قيل بمكة "عبد الله " فابن الزبير، أو بالمدينة فابن عمر، أو بالكوفة فابن مسعود، أو بالبصرة فابن عباس، أو بخراسان فابن المبارك.

أبو حمزة عن ابن عباس: إذا أطلقه غير شعبة فهو(بالحاء والزاي) وإذا أطلقه شعبة فهو (بالجيم والراء) نصر بن عمران الضبعي، وقيل: أن شعبة يروي عن سبعة عن ابن عباس كلهم أبو حمزة (بالحاء والزاي) إلا واحداً وهو نصر بن عمران فإنه (بالجيم والراء) وإذا أطلقه شعبة فهو (بالجيم).

الثامن: من اتفقت نسبتهم خاصة، وهو كثير منهم: الآملي . بالمد والميم . قال السمعاني: أكثر علماء طبرستان من آمل طبرستان، والثاني آمل جيحون ممن ينسب إليه عبد الله بن حماد شيخ البخاري، وغلط أبو علي الغساني، والقاضي عياض بنسبته إلى آمل طبرستان.

ومنهم الحنفي: ينسب إلى بني حنيفة [٥]، وإلى مذهب أبي حنيفة [٦]

كيفية معرفته:

وما أُطْلِق من هذا النوع يُعرَف إما بالراوي عنه، أو بالمروي عنه، أو بمجيئه من طريق آخر مبيناً [٧].

---

١) انظر ترجمته في: الكامل ٥٥/٤، والتقريب ٣٤٧/١
٢) انظر ترجمته في: التقريب ٣٤٥/١
٣) انظر ترجمته في: الثقات ٤٦٣/٦، والتقريب ٣٤٥/١
٤) انظر ترجمته في: الثقات ٤٦٣/٦، والتقريب ٣٤٥/١
٥) مثاله: ثمامة بن أثال الحنفي، وسراج بن عقبة بن طلق الحنفي (اللباب ٣٩٧/١)
٦) ومثاله: ابنه حماد بن أبي حنيفة، والقاضي أبو عبد الله الحسين بن علي بن محمد ابن جعفر الصيمري الحنفي، وأبو الحسن عبد الله بن الحسن الكرخي الحنفي (اللباب ٣٩٧/١)
٧) المنهل الروي ١٢٧، وانظر تدريب الراوي ٣١٦/٢، وفتح المغيث للسخاوي ٢٦٩/٣

وفائدة معرفته: الأمن من اللبس، فربما ظن الأشخاص شخصاً واحداً، وربما يكون أحد المشتركين ثقة والآخر ضعيفاً، فيُضَعِّف ما هو صحيح، ويُصَحِّح ما هو ضعيف [١]

فيجب علي من يشتغل بدراسة الأسانيد أن يميز بين المشتركين أولاً، ثم الترجمة له ثانياً، حتى يصحح أو يُضعِّف علي بينةٍ من أمره.

الأمر الثاني: ضبط ما يُشكل من الأسماء والكنى والألقاب.

يجب علي المشتغل بدراسة الأسانيد أن يعتني بضبط ما يُشكل من الأسماء والكنى والألقاب والأنساب، فهذا أمر لا يُعرف بالقياس، ويكون ضبطه بالحروف لا بالتشكيل فقط، والواجب الضبط بالقلم في الأصل، وبالحروف في الهامش، مع ذكر مصادر الضبط، ومن أفضل ما يُستعان به في ذلك كتاب: المغني في ضبط أسماء الرجال، للعلامة مجد الدين محمد بن طاهر الحنفي، وهو مطبوع [٢].

وإذا كانت النسبة غير معروفة فليرجع إلي كُتب الأنساب، ومن أفضل ما يستعان به في ذلك كتاب: الأنساب للسمعاني [٣]، ومختصره: اللباب في تهذيب الأنساب لابن الأثير [٤].

وإذا كانت النسبة إلي بلدة ونحوها فليرجع إلي كتاب معجم البلدان لياقوت الحموي وهو مطبوع أيضاً.

الأمر الثالث: تمييز المهمل، وتعيين المبهم.

يجب علي المشتغل بدراسة الأسانيد أن يكون علي علمٍ بكيفية تمييز الراوي المهمل، " فقد يُذكر الراوي في السند باسمه فقط، من غير ذكر أبيه، أو نسبة تُميزه عن غيره، ويكون اسمه متفقاً مع غيره " [٥]، كأن يُذكر في إسناد حديث ما "

---

١) فتح المغيث للسخاوي ٣/٢٧٠

٢) طبعته دار الكتاب العربي ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م

٣) هو أبو سعدعبد الكريم بن محمد السمعاني، والكتاب طبعته دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية ١٤٠٠هـ، تحقيق عبد الرحمن بن يحيى.

٤) طبعته دار صادر، بيروت، بدون.

٥) انظر فتح المغيث ٣/ ٢٧٩

حماد " من غير أن يُنسب، هل هو ابن زيد، أو ابن سلمة، وكذا قد يُذكر الراوي بكنيته فقط من غير تمييز بغيرها.

كيفية تمييز المهمل: يمكن تمييز المهمل بعدة أمور:

الأول: النظر في الأصول المتعددة للكتاب الواحد من كتب الحديث

فقد يَذكر أحد رواة الكتاب الواحد الراوي مهملاً، وينسبه الباقون في نسخهم، وهذا الأمر يظهر جلياً في صحيح البخاري كأن يقول مثلاً: حدثنا محمد، حدثنا أحمد، ولا ينسبهما، وحدثنا إسحاق ولا يزيد علي ذلك شيئاً.

وقد ذكر الحافظ ابن حجر في الفصل السابع من هدي الساري مقدمة فتح الباري أمثلة كثيرة لذلك، تحت عنوان: (الفصل السابع في تبيين الأسماء المهملة التي يكثر اشتراكها) [١] فليُرجع إليه، ففيه فوائد جمَّة.

وقد ألَّف الإمام أبي علي حسين بن محمد بن أحمد الغساني الجيَّاني [٢] كتاباً قيِّماً أسماه " تقييد المهمل وتمييز المشكل " [٣]

الثاني: تخريج الحديث والنظر في أسانيده:

يمكن تمييز المهمل أيضاً عن طريق التخريج العلمي للحديث، فإن جمع طرق الحديث يساعد كثيراً علي تعيين المهمل وتسمية المبهم، فقد يُهمل الراوي في رواية، ويأتي منسوباً في رواية أخري، وقد تحدثتُ عن التخريج وأهميته في دراسة الأسانيد في التمهيد فليُرجع إليه.

يقول ابن الصلاح : قد يُدرك . أي المهمل . بالنظر في رواياته، فكثيراً ما يأتي مميزاً في بعضها [٤]

مثال ذلك: ما رواه البخاري في صحيحه قال: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، قَالَ: أَخْبَرَنَا جَعْفَرُ بْنُ عَوْنٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو العُمَيْسِ، عَنْ عَوْنِ بْنِ أَبِي جُحَيْفَةَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ:

---

١) ٢٢٢/١

٢) هو الحافظ الإمام الثبت محدث الأندلس أبو علي الحسين بن محمد بن أحمد الجياني الأندلسي ت ٤٩٨هـ (تذكرة الحفاظ ١٢٣٣/٤)

٣) قامت بطبعه وزارة الأوقاف بالمغرب ١٤١٨هـ، وقام بتحقيقه الأستاذ محمد أبو الفضل

٤) مقدمة ابن الصلاح ١٨٣.

رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ بِالأَبْطَحِ، فَجَاءَهُ بِلاَلٌ فَآذَنَهُ بِالصَّلاَةِ، ثُمَّ خَرَجَ بِلاَلٌ بِالعَنَزَةِ حَتَّى رَكَزَهَا بَيْنَ يَدَيْ رَسُولِ اللهِ ﷺ بِالأَبْطَحِ، وَأَقَامَ الصَّلاَةَ [١]

يقول الحافظ ابن حجر: لم يقع إسحاق هذا منسوباً في شيء من الروايات إلا في بعض النسخ من طريق أبي الوقت [٢]، وجزم خلف [٣] في الأطراف بأنه ابن منصور، وتردد أبو نصر الكلاباذي هل هو ابن إبراهيم أو ابن منصور ؟ ورجَّح أبو علي الجياني أنه ابن منصور، واستدل على ذلك بأن مسلماً روى هذا الحديث بعينه عن إسحاق بن منصور، عن جعفر بن عون، بهذا الإسناد، وهو استدلال قوي [٤].

وقد يُذكر هذا المهمل في موضع آخر من الكتاب نفسه منسوباً، كأن يروي صاحب الكتاب عن " حجاج " في موضع، وينسبه في مكان آخر من الكتاب نفسه بأنه " حجاج بن مِنْهال " شريطة أن يكون الشيخ واحداً في الموضعين بمتن واحد، وذلك كما وقع للبخاري في صحيحه في قصة الإفك، في كتاب الشهادات [٥]، وحينما كرر الحديث في كتاب المغازي ذكر حجاج منسوباً.

---

١) كتاب الأذان، باب الأذان للمسافرين إذا كانوا جماعة والإقامة وكذلك بعرفة وجمع وقول المؤذن الصلاة في الرحال في الليلة الباردة أو المطيرة ٢٢٧/١ح٦٠٧، ومسلم: كتاب الصلاة، باب سترة المصلي ٣٦٠/١ح٥٠٣ عن إسحاق بن منصور، وعبد بن حُمَيْد كلاهما عن جعفر بن عون به.

٢) أبو الوقت: هو الشيخ الإمام الزاهد الخير الصوفي شيخ الإسلام مسند الآفاق أبو الوقت عبد الأول بن الشيخ المحدث المعمر أبي عبد الله عيسى بن شعيب بن إبراهيم بن إسحاق السجزي ثم الهروي الماليني، ت ٥٥٣ هـ (سير أعلام النبلاء ٣٠٣/٢٠)

٣) هو خلف بن حمدون الواسطي في كتابه أطراف الصحيحين.

٤) مقدمة فتح الباري ٢٢٦

٥) كتاب الشهادات، باب إذا عدَّل رجل رجلاً فقال: لا نعلم إلا خيراً.... ٩٣٢/٢ ح٢٤٩٤ قال: حَدَّثَنَا حَجَّاجٌ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ عُمَرَ النُّمَيْرِيُّ، حَدَّثَنَا ثَوبَانُ، وَقَالَ اللَّيْثُ: حَدَّثَنِي يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ، وَابْنُ الْمُسَيَّبِ، وَعَلْقَمَةُ بْنُ وَقَّاصٍ، = = وَعُبَيْدُ اللهِ بْنُ عَبْدِ اللهِ عَنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ، رَضِيَ اللهُ عَنْهَا، وَبَعْضُ حَدِيثِهِمْ يُصَدِّقُ بَعْضًا، حِينَ قَالَ لَهَا أَهْلُ الإِفْكِ مَا قَالُوا، فَدَعَا رَسُولُ اللهِ ﷺ عَلِيًّا، وَأُسَامَةَ حِينَ اسْتَلْبَثَ الوَحْيُ، يَسْتَأْمِرُهُمَا فِي فِرَاقِ أَهْلِهِ، فَأَمَّا أُسَامَةُ فَقَالَ: أَهْلُكَ، وَلاَ نَعْلَمُ إِلاَّ خَيْرًا، وَقَالَتْ بَرِيرَةُ: إِنْ رَأَيْتُ عَلَيْهَا أَمْرًا أَغْمِصُهُ أَكْثَرَ مِنْ أَنَّهَا جَارِيَةٌ حَدِيثَةُ السِّنِّ، تَنَامُ عَنْ عَجِينِ أَهْلِهَا، فَتَأْتِي الدَّاجِنُ، فَتَأْكُلُهُ،

الثالث: مراجعة كتب الأطراف، والشروح الحديثية، فضلاً عن الكتب التي صُنِّفت في تمييز المهمل من الأسماء.

ومثال ذلك: ما رواه البخاري في صحيحه قال: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، سَمِعَ جَرِيرًا، عَنْ عَبْدِ المَلِكِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ، ﷺ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: إِذَا هَلَكَ كِسْرَى، فَلاَ كِسْرَى بَعْدَهُ، وَإِذَا هَلَكَ قَيْصَرُ، فَلاَ قَيْصَرَ بَعْدَهُ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَتُنْفَقَنَّ كُنُوزُهُمَا فِي سَبِيلِ اللهِ." [1] فإن " إسحاق " شيخ البخاري لم يُذكر منسوباً في موضع آخر من صحيح البخاري، ونسبه المزي في تحفة الأشراف، في ترجمة عبد الملك بن عُمير، عن جابر بن سمرة، فقال (خ فرض الخمس، عن إسحاق ابن إبراهيم، عن جرير [2]

وقال ابن حجر في هدي الساري: " مستند المزي فيه أن الحديث وُجد في مسند جابر بن سمرة من مُسند إسحاق بن راهويه بهذا السياق [3]

وكذا نسبه الحافظ في الفتح فقال: " إسحاق: هو ابن راهويه، وجرير هو ابن عبد الحميد، وعبد الملك هو ابن عمير، وذكر أبو علي الجيَّاني أنه لم ير إسحاق

فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: مَنْ يَعْذِرُنَا فِي رَجُلٍ بَلَغَنِي أَذَاهُ فِي أَهْلِ بَيْتِي، فَوَاللهِ مَا عَلِمْتُ مِنْ أَهْلِي إِلاَّ خَيْرًا، وَلَقَدْ ذَكَرُوا رَجُلاً مَا عَلِمْتُ عَلَيْهِ إِلاَّ خَيْرًا.

وفي كتاب المغازي، باب شهود الملائكة بدراً ٤/١٤٧٥ح٣٨٠١ قال: حَدَّثَنَا الحَجَّاجُ بْنُ مِنْهَالٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ عُمَرَ النُّمَيْرِيُّ، حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ يَزِيدَ، قَالَ: سَمِعْتُ الزُّهْرِيَّ، قَالَ: سَمِعْتُ عُرْوَةَ بْنَ الزُّبَيْرِ، وَسَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ، وَعَلْقَمَةَ بْنَ وَقَّاصٍ، وَعُبَيْدَ اللهِ بْنَ عَبْدِ اللهِ عَنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ، رَضِيَ اللهُ عَنْهَا، زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، كُلٌّ حَدَّثَنِي طَائِفَةً مِنَ الحَدِيثِ، قَالَتْ: فَأَقْبَلْتُ أَنَا وَأُمُّ مِسْطَحٍ، فَعَثَرَتْ أُمُّ مِسْطَحٍ فِي مِرْطِهَا، فَقَالَتْ: تَعِسَ مِسْطَحٌ، فَقُلْتُ: بِئْسَ مَا قُلْتِ، تَسُبِّينَ رَجُلاً شَهِدَ بَدْرًا، فَذَكَرَ حَدِيثَ الإِفْكِ."

١) كتاب فرض الخمس، باب قول النبي ﷺ أحلت لكم الغنائم ٣/١١٣٥ح ٢٩٥٣.

٢) تحفة الأشراف ٢/١٢٦ ح ٢٢٠٤، وإسحاق: هو ابن إبراهيم الحنظلي المعروف بابن راهُويه ٢٣٨ هـ.

٣) هدي الساري ٢٢٦

هذا منسوباً لأحدٍ من الرواة، لكن وجدناه بعده في مسند إسحاق بهذا السياق، فغلب على الظن أنه المراد [١].

الرابع: النظر في شيوخ الراوي وتلاميذه.

يمكن تمييز المهمل من الرواة أيضاً بالنظر في شيوخ الراوي وتلاميذه، مع النظر في الطبقات، فإذا روي رجل عن " حماد " مثلاً ولم ينسبه، فلا يُعرف مَنْ " حماد " هل هو ابن زيد، أو ابن سلمة، إلا بقرينة، فيُنْظر في شيوخ الراوي وتلاميذه في هذه الحالة ليتميز، مع معرفة من اختص بالإكثار وبالرواية عن أحدهما دون الآخر.

وقد عقد الحافظ المزي في تهذيب الكمال في آخر ترجمة " حماد بن سلمة " فصلاً مختصراً في كيفية التمييز بين الحمادين [٢]، ثم ذكره الحافظ الذهبي في سير أعلام النبلاء، في آخر ترجمة " حماد بن زيد " بشيء من التفصيل [٣].

---

١) فتح الباري ٦/٢٢١. **ومن الكتب المصنفة في بيان المهمل:** المكمل في بيان المهمل للخطيب البغدادي، وأفرد العلماء كتباً للمهمل في صحيح البخاري **ككتاب:** تقييد المهمل وتمييز المشكل " للحسين بن محمد بن أحمد الغساني ت ٤٩٨هـ، وعقد الحافظ ابن حجر فصلاً للمهمل الواقع في صحيح البخاري في الفصل السابع في تمييز الأسماء المهملة التي يكثر اشتراكها " من هدي الساري، وعقد باب المبهمات في التهذيب بعد الكني والألقاب.

٢) تهذيب الكمال ٧/٢٦٩ يقول الحافظ المزي : قد اشترك في الرواية عن الحمادين جماعة، وانفرد بالرواية عن كل واحد منهما جماعة... ثم ذكرهم.

٣) السير ٧/٤٦٤ . ٤٦٦ قال الذهبي . رحمه الله .: اشترك الحمادان في الرواية عن كثير من المشايخ، وروى عنهما جميعاً جماعة من المحدثين، فربما روى الرجل منهم عن حماد = ولم ينسبه، فلا يعرف أي الحمادين هو إلا بقرينة، فإن عري السند من القرائن . وذلك قليل . لم نقطع بأنه ابن زيد، ولا أنه ابن سلمة، بل نتردد، أو نقدره ابن سلمة ونقول: هذا الحديث على شرط مسلم، إذ مسلم قد احتج بهما جميعا..... ".

ثم ذكر طائفة من الرواة المختصين ب " حماد بن زيد " الذين ما لحقوا ابن سلمة، ثم ذكر شيوخهما معاً، وتلاميذهما، ثم ذكر الحفاظ المختصين بالإكثار من الرواية عن حماد بن سلمة، ثم حماد بن زيد، ثم قال: فإذا رأيت الرجل من هؤلاء الطبقة قد روى عن حماد وأبهمه علمت أنه ابن زيد، وأن هذا لم يدرك حماد بن سلمة، وكذا إذا روى رجل ممن لقيهما فقال: حدثنا حماد وسكت، نظر في شيخ حماد من هو ؟ فإن رأيته من شيوخهما على الاشتراك ترددت، وإن رأيته من شيوخ أحدهما على الاختصاص والتفرد عرفته= =بشيوخه المختصين

يقول ابن الصلاح: " قد يُدرك . أي المهمل . بالنظر في حال الراوي والمروي عنه " [1].

الخامس: النظر في أوائل أسانيد كتب الحديث.

يمكن أن نميز المهمل أيضاً من خلال النظر في أوائل أسانيد كتب الحديث، حيث إن بعض الأئمة ينسبون الراوي عند ذكره لأول مرة أو مرتين أو ثلاثة، ثم يُهمله بعد ذلك اعتماداً علي أنه تقدم منسوباً [2]، كأن يقول الخطيب في الإسناد مثلاً: حدثنا عبيد الله بن أحمد بن عثمان الصيرفي . وذلك في أول مرة يذكره فيها . ثم يقول في إسناد آخر: حدثنا عبيد الله . عند ذكره له مرة أخري ..

السادس: الرجوع إلي غالب الظنون أو القرائن.

قال ابن الصلاح بعد أن ذكر في كيفية تمييز المهمل " النظر في حال الراوي والمروي عنه " قال: وربما قالوا في ذلك بظن لا يقوى " [3]

به، ثم عادة عفان لا يروي عن حماد بن زيد إلا وينسبه، وربما روى عن حماد بن سلمة فلا ينسبه وكذلك يفعل حجاج بن منهال، وهدبة بن خالد، فأما سليمان بن حرب فعلى العكس من ذلك، وكذلك عارم يفعل، فإذا قالا: حدثنا حماد، فهو ابن زيد، ومتى قال موسى التبوذكي: حدثنا حماد فهو ابن سلمة فهو روايته والله أعلم.

ويقع مثل هذا الاشتراك سواء في السفيانين، فأصحاب سفيان الثوري كبار قدماء، وأصحاب ابن عيينة صغار لم يدركوا الثوري، وذلك أبين، فمتى رأيت القديم قد روى فقال: حدثنا سفيان وأبهم فهو الثوري، وهم كوكيع وابن مهدي والفريابي وأبي نعيم، فإن روى واحد منهم عن ابن عيينة بيَّنه، فأما الذي لم يلحق الثوري وأدرك ابن عيينة فلا يحتاج أن ينسب، لعدم الإلباس، فعليك بمعرفة طبقات الناس.

١) مقدمة ابن الصلاح ١٨٣

٢) الكفاية في علم الرواية ص ٢١٥، حيث ذكر الخطيب أن بعض الشيوخ قد ينسبون الذين حدثوهم بالأحاديث في أولها، ثم يقتصرون في بقية الأحاديث علي ذكر أسمائهم فقط دون نسبتهم.

٣) مقدمة ابن الصلاح ١٨٣ ثم قال: وذلك كما حدث القاسم بن زكريا المطرز يوماً بحديث عن أبي همام عن الوليد بن مسلم عن سفيان فقال له أبو طالب بن نصر الحافظ: من سفيان هذا ؟ فقال: هذا الثوري، فقال له أبو طالب: بل هو ابن عيينة، فقال المطرز: من أين ؟ قال: لأن الوليد قد روى عن الثوري أحاديث معدودة محفوظة، وهو ملئ بابن عيينة.=

وقال الحافظ السخاوي بعد أن ذكر في تمييز المهمل " مراعاة طبقة الراوي ": ومتى لم يتبين ذلك بواحد منها أو كان مختصاً بهما معاً، فإشكاله شديد، فيُرجع فيه إلى القرائن، والظن الغالب " (١).

وقال السيوطي: " إن لم يُبَيَّن . أي المهمل . واشتركت الرواة، فمشكل جداً، يُرجع فيه إلي غالب الظنون والقرائن، أو يتوقف (٢)

وأما معرفة الباحث بالمبهمات.

فالمبهم: من أبهم ذكره في المتن أو الإسناد من الرجال والنساء، كأن يُقال مثلاً: حدثني رجلٌ، أو حدثتني امرأةٌ، أو ابن عم لي وله أكثر من ابن عم.

فوائد معرفة مبهم المتن:

١ . تحقيق الشيء على ما هو عليه، فإن النفس متشوقة إليه.

٢ . أن يكون في الحديث منقبة له، فيستفاد بمعرفته فضيلته.

٣ . أن يشتمل على نسبة فعل غير مناسب، فيحصل بتعيينه السلامة من جولان الظن في غيره من أفاضل الصحابة، وخصوصاً إذا كان ذلك من المنافقين.

٤ . أن يكون سائلاً عن حكم عارضه حديث آخر فيستفاد بمعرفته هل هو ناسخ إن عرف زمن إسلامه. هذا في مبهمات المتن.

وإن كان المبهم في الإسناد فمعرفته تفيد ثقته، أو ضعفه ليحكم للحديث بالصحة أو غيرها (٣).

= قال الحافظ العراقي: وفيه نظر، لأنه لا يلزم من كونه مليئاً به أن يكون هذا من حديثه عنه إذا أطلقه، بل يجوز أن يكون من تلك الأحاديث المعدودة.
ثم قال: على أني لم أر في شيء من كتب التاريخ وأسماء الرجال رواية الوليد عن ابن عيينة البتة، وإنما ذكروا روايته عن الثوري، ويرجح ذلك وفاة الوليد قبل ابن عيينة بزمن (التقييد والإيضاح ص ٤١٦).

١) فتح المغيث ٢٨٢/٣

٢) تدريب الراوي ٣٢٩/٢.

٣) المستفاد من مبهمات المتن والإسناد ٩١/١. ٩٢ للحافظ أبي زرعة العراقي ت ٨٢٦ هـ، ت/ الأستاذ الدكتور عبد الرحمن عبد الحميد البر، طبعة دار الوفاء، ودار الأندلس الخضراء، الأولي ١٤١٤هـ، ١٩٩٤م

يقول الحافظ السخاوي: وفائدة البحث عنه: زوال الجهالة التي يرد الخبر معها، حيث يكون الإبهام في أصل الإسناد، كأن يقال: أخبرني رجل أو شيخ أو فلان أو بعضهم، لأن شرط قبول الخبر عدالة راويه، ومن أبهم اسمه لا تعرف عينه فكيف عدالته ؟ بل ولو فرض تعديل الراوي عنه له مع إبهامه إياه لا يكفي على الأصح، وما عداه مما يقع في أصل المتن ونحوه قال فيه ابن كثير: إنه قليل الجدوى بالنسبة إلى معرفة الحكم علي الحديث، ولكنه شيء يتحلى به كثير من المحدثين وغيرهم [1].

مما سبق يتضح لنا أثر الإبهام في السند وفي المتن، وهل يؤثر الإبهام علي صحة الحديث أو لا، وهذا فيما إذا كان المبهم غير صحابي، أما إذا كان صحابياً فإن عدم معرفته لا تؤثر في صحة الحديث من عدمه.

كيفية معرفة المبهم: يعرف المبهم بعدة أمور:

١ . بوروده مسمى في بعض الروايات وذلك واضح.

٢ . بتنصيص أهل السير على كثير منهم.

٣ . وربما استدلوا بورود حديث آخر أسند فيه لذلك الراوي المبهم في ذلك [2].

الأمر الرابع: بيان أشهر شيوخ الراوي وتلاميذه.

. يجب علي من يشتغل بدراسة الأسانيد معرفة طبقة الراوي بذكر بعض شيوخه وتلاميذه، فإذا كثروا فليقتصر علي ثلاثة من أشهرهم، علي أن يكون من بينهم شيخ الراوي وتلميذه المذكورين في السند الذي يدرسه، ثم ليقل بعد ذكره لهم: وخلق، أو: وغيرهم.

---

١) فتح المغيث للسخاوي ٣٠١/٣

٢) انظر تدريب الراوي ٣٤٢/٢. **وهناك كتب أفردت في بيان المبهم: ككتاب** الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة للخطيب البغدادي ٤٦٣هـ، **و**المستفاد من مبهمات المتن والإسناد لأبي زرعة العراقي ٨٢٦هـ ابن الحافظ العراقي، **و**الغوامض والمبهمات لابن بشكوال ٥٧٨هـ.

أما إذا قلَّ عدد الأشياخ والتلاميذ فلابد من ذكرهم جميعاً حتى يخرج صاحب الترجمة عن حد الجهالة.

والطبقة في اللغة: القوم المتشابهون [١]

وفي الاصطلاح: قوم تقاربوا في السن والإسناد، أو في الإسناد فقط، بأن يكون شيوخ هذا هم شيوخ الآخر، أو يقاربوا شيوخه [٢]

وعلم الطبقات فنٌ مهمٌ، فقد يتفق اسمان في اللفظ فيظن أن أحدهما هو الآخر، فيتميز ذلك بمعرفة طبقتيهما إن كانا من طبقتين. فإن كانا من طبقة واحدة، فربما أشكل الأمر، وربما عُرف ذلك بمن فوقه أو دونه من الرواة، فربما كان أحد المتفقين في الاسم لا يروي عمن روي عنه الآخر. فإن اشتركا فيمن رويا عنه، وفيمن روي عنهما، فالإشكال حينئذ أشد، وإنما يميز ذلك أهل الحفظ والمعرفة، وبسبب الجهل بمعرفة الطبقات غلط غير واحد من المصنفين [٣] وقد سبق الحديث عن الحمادين في تمييز المهمل فليرجع إليه [٤].

---

١) لسان العرب ٢١٠/١٠

٢) تدريب الراوي ٣٨١/٢، وانظر المنهل الروي ١١٥، ونخبة الفكر ٢٣٢. **ومن أشهر الكتب المصنفة في هذا الفن: كتاب** الطبقات للإمام مسلم بن الحجاج ٢٦١هـ، ط دار الهجرة، الثقبة، السعودية، الأولي ١٤١١هـ . ١٩٩١م، ت /أبو عبيدة مشهور بن حسن.، **وكتاب** الطبقات الكبرى لابن سعد وهو مطبوع مشهور، قال عنه الحافظ السيوطي: وطبقات ابن سعد الكبير عظيم كثير الفوائد، وله كتابان آخران في ذلك، وهو ثقة في نفسه، لكنه كثير الرواية فيه عن الضعفاء، منهم شيخه محمد بن عمر الواقدي، ولا ينسبه، بل يقتصر علي اسمه واسم أبيه، وشيخه هشام بن محمد بن السائب الكلبي (تدريب الراوي ٣٨١/٢).

٣) فتح المغيث للعراقي ٤٧٣. ٤٧٤ بتصرف.

٤) أشار الحافظ العراقي في أواخر معرفة التابعين ص ٣٧٢ إلي أن بعض العلماء قد يعد بعض الصحابة في طبقة التابعين **إما لغلط منهم** كما عدَّ الحاكم (في معرفة علوم الحديث ص ١٥٤) في الأخوة من التابعين: النعمان وسويداً ابن مقرن المزني، وهما صحابيان معروفان من جملة المهاجرين، **وإما لكون الصحابي من صغار الصحابة**، ويقارب التابعين في طبقتهم في كون روايته أو غالبها عن الصحابة كما عدَّ الإمام مسلم (في كتابه الطبقات ٢٢٧/١) يوسف بن عبد الله بن سلام، ومحمود بن لبيد في التابعين.

وفائدة معرفة الطبقة: الأمن من تداخل المشتبهين في اسم أو كنية أو نحو ذلك، وإمكان الإطلاع على تبيين التدليس، والوقوف على حقيقة المراد من العنعنة [١]

. كما يجب علي الباحث أن يَنُصَّ علي رواية **الأكابر عن الأصاغر** حتى لا يَظُن القارئ أن في السند انقلاباً.

وتعريفه: أن يروي الكبير القدر، أو السن، أو هما، عمن هو دونه في كل منهما، أو فيهما . أي القدر والسن . [٢]

وهذا النوع أقسام: أحدها: أن يكون الراوي أكبر سناً، وأقدم طبقة، كالزهري، ويحيى بن سعيد، عن مالك.

الثاني: أن يكون أكبر قدراً في الحفظ والعلم، كمالك، عن عبد الله بن دينار، وأحمد وإسحاق، عن عبيد الله بن موسى.

الثالث: أن يكون أكبر من الجهتين، كرواية العبادلة، عن كعب، وكرواية كثير من العلماء عن تلامذتهم، منهم عبد الغني بن سعيد عن محمد بن علي الصوري، وأبو بكر البرقاني عن الخطيب، والخطيب عن ابن ماكولا، ومن هذا النوع رواية الصحابي عن التابعي، والتابعي عن تابعه، كالزهري عن مالك، وكعمرو بن شعيب، فإنه تابع التابع، وروى عنه أكثر من عشرين تابعياً. [٣] وقيل أكثر من سبعين، وعدهم الحافظ أبو الفضل العراقي نيفاً وخمسين [٤].

وهو نوع مهم تدعو إليه الهمم العلية، والأنفس الزكية، ولذا قال ابن عيينة: لا يكون الرجل محدثاً حتى يأخذ عمن فوقه ومثله ودونه [٥].

وفائدة ذكره: أن لا يتوهم كون المروي عنه أكبر سناً، أو أفضل، لكونه هو الأغلب، فتجهل منزلتهما.

---

١) فتح المغيث للسخاوي ٣٨٧/٣
٢) اختصار علوم الحديث ٥٣١/٢
٣) المنهل الروي ٧٧ . ٧٨ بتصرف
٤) انظر تدريب الراوي ٢٤٥/٢، وفتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي ٤٧٣.
٥) فتح المغيث ١٧٠/٣، وانظر في قول ابن عيينة: الجامع لأخلاق الراوي ٢١٨/٢

وفائدة ضبطه: الخوف من ظن الانقلاب في السند، مع ما فيه من العمل بقوله: أنزلوا الناس منازلهم [١].

ومن فوائد هذا النوع أيضاً: التنويه من الكبير بذكر الصغير، وإلفات الناس إليه في الأخذ عنه، وقد قال التاج السبكي بعد إفادته إن إمام الحرمين نقل في الوصية عند نهايته عن تلميذه أبي نصر بن أبي القاسم القشيري: وهذا أعظم ما عظم به أبو نصر، وهو فخار لا يعدله شيء [٢].

الأمر الخامس: بيان ما قيل في الراوي من جرح أو تعديل.

يجب علي الباحث في دراسة الأسانيد أن يعتني بمعرفة أقوال علماء الجرح والتعديل في الرواة، علي النحو التالي:

أ . إذا كان الراوي **مُجْمَع علي توثيقه** فليقل: وثقه فلان، وفلان، وفلان، ولا يُكرر بين الألفاظ فيقول: قال فلان: ثقة، وقال فلان: ثقة... وهكذا، ثم يعزو كل قول إلي مرجعه في الهامش [٣].

ب . وإذا كان الراوي **مُجمع علي تضعيفه** فليقل: ضعَّفه فلان، وفلان، وفلان، كما قيل في التوثيق [٤].

ج . وإذا كانت هناك **زيادة** من بعض الأئمة في التوثيق والتضعيف فليقل: وثقه فلان وزاد: (ثبت، أو حجة)، وفلان، وفلان. أو: ضعَّفه فلان وزاد: (كثير التدليس، أو غير ذلك)، وفلان، وفلان [٥].

---

١) فتح المغيث للسخاوي ١٧٠/٣

٢) فتح المغيث للسخاوي ١٧٣/٣

٣) كأن يُقال في أحمد بن حنبل: وثقه ابن سعد، والعجلي، والنسائي، وابن أبي حاتم (الطبقات الكبري ٩٩/١، وتاريخ الثقات ٤٩٠، والجرح ٦٨/٢) ولا يكرر لفظ كل إمام " ثقة ".

٤) كأن يُقال في فرج بن فضالة بن النعمان: ضعفه ابن معين، وابن المديني، والنسائي، والدارقطني، وابن حجر (انظر ترجمته في الجرح ٨٥/٧، الكامل ٢٨/٦، المغني ٥٠٩/٢، والتقريب ١١٤/٢) ولا يكرر لفظ ضعيف عند كل إمام، وهذا أمر لم ينص العلماء عليه وإنما أُخذ من خلال ممارسة التحقيق، خشية الإطالة والتكرار.

٥) كأن يُقال في الحارث بن سويد التيمي: وثقه ابن معين، والعجلي، وابن حجر وزاد: ثبت (تاريخ الثقات ١٠٢، الثقات ١٢٧/٤، والتقريب ١٤٤/١) وهكذا.

د . وإذا كان الراوي **مُختلف في توثيقه وتضعيفه**: فعليه أن يرتب ألفاظ التوثيق تلو بعضها، وألفاظ التجريح تلو بعضها، ولا يخلط بينهما، حتى يستطيع أن يستخلص الحكم الأمثل في الراوي، وبدون ذلك يصعب عليه الوصول إلي الحكم الأمثل [1].

وعليه أن **يستعين باجتهادات الحافظين** ابن حجر العسقلاني في " تقريب التهذيب "، والذهبي في " الكاشف " وذلك إذا كان الراوي من أحد رجال الكتب الستة، وإذا كان من غير رجال الكتب الستة فليستعن بكتاب الحافظ الذهبي " المغني في الضعفاء " أو غير ذلك من الكتب النافعة، كميزان الاعتدال، وسير أعلام النبلاء وغيرهما.

ويجب أن نشير إلي نقطة في غاية الأهمية وهي: حكم من لم يُذكر بجرح ولا تعديل: فأقول وبالله التوفيق:

. إن السكوت لا يدل علي الرضا والموافقة، ولا يدل علي الإنكار والاجتناب بذاته، وإنما يحتاج إلي قرائن ترجح هذا الجانب أو ذاك.

. إن الرواة المسكوت عليهم لا يجوز أن يطلق عليهم حكم ما، أي حكم كان، فلا نقول: هم ثقات، ولا هم مجاهيل، ولا هم مستورون، وإنما نطبق عليهم قواعد النقد الحديثي، فمن انطبقت عليه شرائط الثقة فهو ثقة، ومن لم تتوفر له صفات المعرفة الذاتية أو الحديثية أخذ الحكم الذي يستحقه دون وكس ولا شطط.

. ثم إن تعميم الحكم علي الرواة المسكوت عليهم يؤدي إلي نتيجة سيئة، ويوقع الباحث في حيرة مذهلة حين يتعارض ما قرأ تقريره فيهم، مع نتائج ما

---

١) كأن يُقال في ترجمة بقية بن الوليد: وثقه ابن سعد، والعجلي، والنسائي، والحاكم وقال الخطيب: في حديثه مناكير، وقال ابن عدي: يخالف في بعض رواياته عن الثقات، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به.
ثم يستعين باجتهاد الحافظ ابن حجر في التقريب حيث قال: صدوق كثير التدليس عن الضعفاء.
(الطبقات الكبري ٤٦٩/٧، والجرح ٢٣٤/٢، والكامل ٧٢/٢، وتاريخ بغداد ١٢٣/٧، والتقريب ١١٣/١)

أوصلته إليه دراساته، فواحد يقول: إن الرواة المسكوت عليهم مجاهيل، وآخر يقول: بل مجاهيل حال، وثالث يقول: بل هم مستورون، وآخر يقول: بل هم ثقات.

. لقد وُجد فيهم الثقة، والصدوق، والمستور، والمجهول الحال، ومجهول العين، والغارق في الجهالة، والضعيف الواهي.

. ثم من يستطيع الجزم بأن هذا الراوي مسكوت عليه فعلاً، والمتكلمون في الرجال مئات كثيرة، والمحدثون المصنفون ألوف ؟ والباحثون من المتقدمين والمتأخرين لم يحصوا أقوال نقاد الحديث ولم يجمعوها.

. فكم من الرواة سكت عليهم البخاري في التاريخ الكبير، وضعفهم في الأوسط أو الصغير، وكم من الرواة سكت عليهم في تواريخه الثلاثة بل وكتبه كلها، ثم نقل تلامذته عنه تضعيفه إياهم، والذي يستقرئ ما نقله الترمذي عن البخاري من أقوال يجد للبخاري أقوالاً تفرد الترمذي بنقلها عنه، وكتب البخاري النقدية عارية عنها.

. وكم من الرواة الذين سكت عنهم البخاري وأبو حاتم، وولده، وأبو زرعة، وكل نقاد القرن الثالث، ثم جاء بعض نقاد القرن الرابع كابن عدي، وابن حبان، والحاكم الكبير، والدارقطني، فتكلموا عليهم بالجرح والتعديل، وتكلموا علي رواياتهم بالتعليل.

. إن القول الفصل في قضية الرواة المسكوت عليهم لا تتم إلا بعد القيام بالأعمال الآتية:

١ . معرفة صفات الناقد الذي يقبل قوله في الجرح والتعديل والتعليل.

٢ . التعرف علي مناهج هؤلاء النقاد في الجهالة والعدالة ومراتب النقد

٣ . تحديد مواقع الاتفاق والاختلاف في ذلك كله بين النقاد، ثم القيام بعملية ترجيح واعتماد منهج متكامل.

٤ . جمع رواة الحديث في مصنف واحد، بعد إعداد شجرات رواة كتب السنة والعلل والتراجم.

٥ . جمع الرواة الذين تكلم عليهم النقاد في كتبهم، ثم جمع الأقوال التي

نقلت عنهم في كتب غيرهم، ثم إضافة هذه الأقوال إلي تراجم الرواة، لمعرفة من وُثِّق أو ضُعِّف، ممن سكت عليه النقاد فعلاً.

٦. حصر الرواة المسكوت عليهم، وحصر مروياتهم، ودراستها دراسة نقدية متجردة عن الهوي والعصبية والمذهبية.

إذا حصل هذا كله فعندها يسهل الحكم علي الرواة المسكوت عليهم [١]

هـ . **الاختصار في ترجمة الأعلام** المتفق علي توثيقهم كشعبة، ومالك، والسفيانان، وغيرهم، وكذا من اتفق الأئمة علي تضعيفه كالحسن بن دينار أبو سعيد البصري [٢]، وكذا محمد بن السائب الكلبي [٣]، ومحمد بن عمر الواقدي [٤] وغيرهم.

و . **التدقيق في أقوال علماء الجرح والتعديل** بأن فلاناً ضعيفاً في روايته عن فلان خاصة، فلا يحكم عليه بالضعف إلا إذا روي عمن نصَّ الأئمة علي تضعيفه فيه خاصة، كقول ابن معين في قبيصة بن عقبة: ثقة في كل شيء إلا في حديث سفيان فليس بذاك القوي فإنه سمع منه وهو صغير [٥].

ز . **معرفة طبقة الراوي إذا كان مدلساً**، وعنعن، ولم يُصرح بالتحديث، ومن أفضل ما يستعان به علي معرفة ذلك رسالة الحافظ ابن حجر العسقلاني " تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس [٦] أو المعروف بطبقات المدلسين.

---

١) ينظر في هذا الموضوع بالتفصيل كتاب: رواة الحديث الذين سكت عليهم أئمة الجرح والتعديل بين التوثيق والتجهيل لعداب محمود الحمش ط دار حسان للنشر والتوزيع الرياض الطبعة الثانية ١٩٨٧م.

٢) انظر ترجمته في: الجرح والتعديل ١١/٣، والكامل ٢٩٦/٢.

٣) انظر ترجمته في: أحوال الرجال ٥٤، والجرح ٢٧٠/٧، والضعفاء للنسائي ٩٠، والكامل ١١٤/٦، والمجروحين ٢٥٣/٢، والمغني في الضعفاء ٥٨٤/٢

٤) انظر ترجمته في: تاريخ بغداد ٣/٣، والكامل ٢٤١/٦، والتقريب ٢٠٣/٢

٥) انظر ترجمة قبيصة في: تذكرة الحفاظ ٣٧٣/١، والسير ١٣٠/١٠

٦) رسالة للحافظ ابن حجر، ط مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، راجعه وقدم له أ / طه عبد الرؤوف سعد، **قسَّم فيها الحافظ الرواة إلي خمس مراتب: الأولي:** من لم يُوصف بذلك إلا =

ح . **معرفة من اختلط من الرواة**، فقد يكون الراوي ثقة، إلا أنه اختلط في آخر عمره، فيجب أن يُميز الباحث بين رواية الراوي قبل الاختلاط، وبعده، فروايته قبل الاختلاط مقبولة، وبعده ضعيفة، ومن أفضل ما يستعان به علي معرفة ذلك كتاب: الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات " [1].

يقول السيوطي: فمنهم من خلط لخرفه، أو لذهاب بصره، أو لغيره كتلف كتبه والاعتماد على حفظه، فيُقبل ما رُوى عنهم مما حدثوا به قبل الاختلاط، ولا يُقبل ما حدثوا به بعده أو شُكَّ فيه.

ويعرف ذلك باعتبار الرواة عنهم، فمنهم عطاء بن السائب أبو السائب الثقفي الكوفي، اختلط في آخر عمره، فاحتجوا برواية الأكابر عنه كالثوري وشعبة، بل قال يحيى بن معين: جميع من روى عن عطاء سمع منه في الاختلاط غيرهما، لكن زاد يحيى بن سعيد القطان والنسائي وأبو داود والطحاوي: حماد بن زيد، ونقل ابن المواق الاتفاق على أنه سمع منه قديماً، قال العراقي: واستثنى الجمهور أيضاً كابن معين وأبي داود والطحاوي وحمزة الكتاني وابن عدي: رواية حماد بن سلمة عنه، وقال العقيلي: إنما سمع منه في الاختلاط، وكذا سائر أهل البصرة، لأنه إنما قدم عليهم في آخر عمره، وتعقب ذلك ابن المواق بأنه

=نادراً كيحيى بن سعيد الأنصاري، **والثانية:** من احتمل الأئمة تدليسه وأخرجوا له في الصحيح لإمامته وقلة تدليسه في جنب ما روي، كالثوري، أو كان لا يدلس إلا عن ثقة كابن عيينة. **والثالثة:** من أكثر من التدليس فلم يحتج الأئمة من أحاديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع، ومنهم من رد حديثهم مطلقاً، ومنهم من قبلهم كأبي الزبير المكي. **والرابعة:** من اتفق علي أنه لا يحتج بشيء من حديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع لكثرة تدليسهم علي الضعفاء والمجاهيل، كبقية بن الوليد. **والخامسة:** من ضُعِّف بأمر آخر سوي التدليس، فحديثهم مردود ولو صرحوا بالسماع، إلا أن يوثق من كان ضعفه يسيراً كابن لهيعة.

١) رسالة لأبي البركات محمد بن أحمد بن محمد بن يوسف الذهبي الشهير بابن الكيال ٩٢٩هـ، ط دار العلم للطباعة والنشر، بنها، مصر ١٤٠١هـ، والمطبعة السلفية، القاهرة، ت/ حمدي عبد المجيد السلفي، نص في هذه الرسالة علي من اختلط من الرواة، مرتباً إياهم علي حروف المعجم، وقد بيَّن تحت الترجمة: اسم الراوي ونسبه، وأشهر شيوخه وتلاميذه، وأقوال العلماء فيه توثيقاً وتضعيفاً، ومَن نَصَّ علي اختلاطه من الأئمة، ومَن روي عنه قبل الاختلاط وبعده، وسنة وفاته في الأغلب.

قدمها مرتين، فمن سمع منه في القدمة الأولى صح حديثه، واستثنى أبو داود أيضاً: هشاماً الدستوائي، قال العراقي: وينبغي استثناء ابن عيينة أيضاً، فقد روى الحميدي عنه قال: سمعت عطاء قديماً ثم قدم علينا قدمة فسمعته يحدث ببعض ما كنت سمعت فخلط فيه فاتقيته واعتزلته، قال يحيى بن سعيد القطان: إلا حديثين سمعهما منه شعبة بأخرة عن زاذان فلا يحتج بهما، وممن سمع منه بعد الاختلاط: جرير بن عبد الحميد، وخالد الواسطي، وابن علية، وعلي بن عاصم، ومحمد بن فضيل بن غزوان، وهشيم، وإن روى له البخاري في صحيحه حديثاً من رواية هشيم عنه، فقد قرنه بأبي بشر جعفر بن إياس، وليس له عنده غيره، وممن سمع منه في الحالتين: أبو عوانة [1].

وقد ضعَّف بعضُ العلماء بعضَ الأئمة الكبار، كما ضُعِّف الحافظ يحيى بن معين، فلا ينبغي الالتفات إلي هذا التضعيف مِنْ قِبَل المشتغل بدراسة الأسانيد حتى لا يَضيع جهده سدي.

يقول الحافظ ابن حجر: كلام الأقران بعضهم في بعض لا يعبأ به، ولا سيما إذا لاح لك أنه لعداوة أو لمذهب أو لحسد، لا ينجو منه إلا من عصم الله، وما علمتُ أن عصراً من الأعصار سلم أهله من ذلك سوي النبيين والصديقين[2].

الأمر السادس: معرفة التواريخ لمواليد الرواة والسماع والقدوم للبلد الفلاني، والوفيات.

يجب علي من يشتغل بدراسة الأسانيد ذكر تاريخ مواليد الرواة ووفياتهم زماناً ومكاناً، وعدم الاقتصار علي قول واحد وإغفال بقية الأقوال، ومحاولة التوفيق بينها بقول: لعله مات في آخر سنة كذا.

وحقيقة التاريخ: التعريف بالوقت التي تُضبط به الأحوال في المواليد والوفيات، ويلتحق به ما يتفق من الحوادث والوقائع التي ينشأ عنها معان حسنة من تعديل وتجريح ونحو ذلك.

---

١) تدريب الراوي ٣٧٢/٢، وانظر فتح المغيث للعراقي ص ٤٦٧

٢) لسان الميزان ٢٠١/١، وسيأتي المزيد من التفصيل عن هذا في المبحث الثاني تحت عنوان: الشروط الواجب توافرها فيمن يتصدي للجرح والتعديل.

وهو فن عظيم الوقع من الدين، قديم النفع به للمسلمين، لا يُستغنى عنه ولا يُعتني بأعم منه، خصوصاً ما هو القصد الأعظم منه ؟ هو البحث عن الرواة، والفحص عن أحوالهم في ابتدائهم وحالهم واستقبالهم، لأن الأحكام الاعتقادية والمسائل الفقهية مأخوذة من كلام الهادي من الضلالة، والمبصر من العمى والجهالة، والنقلة لذلك هم الوسائط بيننا وبينه، والروابط في تحقيق ما أوجبه وسَنَّه، فكان التعريف بهم من الواجبات، والتشريف بتراجمهم من المهمات، ولذا قام به في القديم والحديث أهل الحديث، بل نجوم الهدى، ورجوم العدى، ووضعوا التاريخ، مع ضمهم له الضبط لوقت كلٍ من السماع وقدوم المحدث البلد الفلاني في رحلة الطالب، وما أشبهه، ليختبروا بذلك من جهلوا حاله في الصدق والعدالة لما كذب ذو الكذب، حتى ظهر به كذبهم وبطلان قولهم الذي يرجون به على من أعقله لما حسبوا سنهم وسن من زعموا لقياهم إياه فافتضحوا بذلك.

فوائد معرفته:

١ . يتبين به ما في السند من انقطاع، أو إعضال، أو تدليس، أو إرسال ظاهر، أو خفي، للوقوف به على أن الراوي مثلاً لم يعاصر من روى عنه، أو عاصره ولكن لم يلقه، لكونه في غير بلده وهو لم يرحل إليها، مع كونه ليست له منه إجازة أو نحوها.

٢ . وكون الراوي عن بعض المختلطين سمع منه قبل اختلاطه ونحو ذلك.

٣ . وربما يتبين به التصحيف في الأنساب.

٤ . وهو أيضاً أحد الطرق التي يتميز بها الناسخ والمنسوخ.

٥ . وربما يُستدل به لضبط الراوي حيث يقول في المروي: وهو أول شيء سمعته منه، أو رأيته في يوم الخميس يفعل كذا، أو كان فلان آخر من روى عن فلان، أو سمعتُ من فلان قبل أن يُحدِّث ما حدث أو قبل أن يختلط [١].

١) ينظر في حقيقة التاريخ وفوائده فتح المغيث للسخاوي ٣٠٧/٣ . ٣١٢ بتصرف، والمنهل الروي ١٤٠، وتدريب الراوي ٣٤٩/٢. وعلم التواريخ والوفيات أحد العلوم التي يعتمد عليها

يقول الخطيب البغدادي: ومما يستدل به على كذب المحدث في روايته عمن لم يُدرِك: معرفة تاريخ موت المروي عنه ومولد الراوي.

ثم روي بسنده إلي عُفَيْرُ بْنُ مَعْدَانَ الْكَلاَعِيُّ [1] قَالَ: قَدِمَ عَلَيْنَا عُمَرُ ابْنُ مُوسَى [2]حِمْصَ فَاجْتَمَعْنَا إِلَيْهِ فِي الْمَسْجِدِ ، فَجَعَلَ يَقُولُ حَدَّثَنَا شَيْخُكُمُ الصَّالِحُ ، حَدَّثَنَا شَيْخُكُمُ الصَّالِحُ، فَلَمَّا أَكْثَرَ ، قُلْتُ لَهُ: مَنْ شَيْخُنَا هَذَا الصَّالِحُ ؟ سَمِّهِ لَنَا نَعْرِفُهُ ، قَالَ: فَقَالَ خَالِدُ بْنُ مَعْدَانَ ، قُلْتُ لَهُ: فِي أَيِّ سَنَةٍ لَقِيتَهُ ؟ قَالَ: لَقِيتُهُ سَنَةَ ثَمَانٍ وَمِائَةٍ ، قُلْتُ: فَأَيْنَ لَقِيتَهُ ؟ قَالَ: لَقِيتُهُ فِي غَزَاةِ أَرْمِينِيَّةَ ، قَالَ: فَقُلْتُ لَهُ: اتَّقِ اللَّهَ يَا شَيْخُ، وَلاَ تَكْذِبْ، مَاتَ خَالِدُ بْنُ مَعْدَانَ فِي سَنَةِ أَرْبَعٍ وَمِائَةٍ، وَأَنْتَ تَزْعُمُ أَنَّكَ لَقِيتَهُ بَعْدَ مَوْتِهِ بِأَرْبَعِ سِنِينَ، وَأَزِيدُكَ أُخْرَى إِنَّهُ لَمْ يَغْزُ أَرْمِينِيَّةَ قَطُّ، كَانَ يَغْزُو الرُّومَ.

ثم روي بسنده إلي سفيان الثوري قال: لَمَّا اسْتَعْمَلَ الرُّوَاةُ الْكَذِبَ اسْتَعْمَلْنَا لَهُمُ التَّارِيخَ.

وبسنده إلي حَفْصِ بْنَ غِيَاثٍ ، قال: إِذَا اتَّهَمْتُمُ الشَّيْخَ فَحَاسِبُوهُ بِالسِّنِينَ ، يَعْنِي: احْسِبُوا سِنَّهُ وَسَنَّ مَنْ كَتَبَ عَنْهُ وَإِذَا أَخْبَرَ الرَّاوِي عَنْ نَفْسِهِ بِأَمْرٍ مُسْتَحِيلٍ سَقَطَتْ رِوَايَتُهُ.

علماء الجرح والتعديل في معرفة أحوال الرواة من حيث القبول والرد، فإن علم الجرح والتعديل: هو علم يبحث فيه عن جرح الرواة وتعديلهم بألفاظ مخصوصة.

ومن أشهر الكتب المصنفة في الوفيات: تاريخ مواليد العلماء ووفياتهم لأبي سليمان محمد ابن عبد الله بن أحمد، المعروف بابن زبر الربعي ٣٧٩هـ، ط دار العاصمة، الرياض، ت/ د / عبد الله بن أحمد الحمد، وقد ابتدأه المؤلف من السنة الأولي للهجرة إلي سنة ٣٥٧هـ. **وكتاب:** الذيل علي تاريخ مواليد العلماء ووفياتهم لابن زبر الربعي، لأبي محمد عبد العزيز بن أحمد الكتاني ٤٦٦هـ، ط دار العاصمة، الرياض، ت / د / عبد الله بن أحمد الحمد، وقد ابتدأه المؤلف من وفيات سنة ٣٣٨هـ، إلي وفيات سنة ٤٦٢هـ، **وكتاب** وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لأبي العباس أحمد بن محمد بن إبراهيم بن خِلِّكان ٦٨١هـ، ط دار صادر بيروت، ت/ د/ إحسان عباس، وكتاب: الوافي بالوفيات، لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي ٧٦٤هـ.

١) عفير . بالتصغير . ابن معدان الحمصي: ضعيف (التقريب ٢٩/٢)

٢) عمر بن موسى بن وجيه الشامي الأنصاري، قال أبو حاتم: متروك الحديث ذاهب الحديث كان يضع الحديث. (الجرح والتعديل ١٣٣/٦).

وإذا أخبر الراوي عن نفسه بأمر مستحيل سقطت روايته: **مثال ذلك** ما رواه الخطيب بسنده إلي يحيى بن يعلى [1] قَالَ: قُلْتُ: لِزَائِدَةَ: ثَلاَثَةٌ لاَ تُحَدِّثُ عَنْهُمْ ، لِمَ لاَ تَرْوِي عَنْهُمْ ؟ قَالَ: وَمَنْ هُمْ ؟ قُلْتُ: ابْنُ أَبِي لَيْلَى وَجَابِرٌ الْجُعْفِيُّ وَالْكَلْبِيُّ ، قَالَ: أَمَّا ابْنُ أَبِي لَيْلَى فَبَيْنِي وَبَيْنَهُمْ . يَعْنِي بَنِي أَبِي لَيْلَى . حَسَنٌ وَلَسْتُ أَذْكُرُهُ ، وَأَمَّا جَابِرٌ الْجُعْفِيُّ فَكَانَ وَاللَّهِ كَذَّابًا ، وَأَمَّا الْكَلْبِيُّ فَمَرِضَ مَرْضَةً وَقَدْ كُنْتُ أَخْتَلِفُ إِلَيْهِ فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: مَرِضْتُ فَنَسِيتُ مَا كُنْتُ أَحْفَظُهُ ، فَأَتَيْتُ آلَ مُحَمَّدٍ ﷺ فَتَفَلُوا فِي فِيَّ فَحَفِظْتُ كُلَّ مَا نَسِيتُ ، فَقُلْتُ: لِلَّهِ عَلَيَّ أَلاَ أَرْوِيَ عَنْكَ شَيْئًا بَعْدَ هَذَا ، فَتَرَكْتُهُ.". [2] حيث عبَّر الكلبي عن نفسه بأمر مستحيل تستبعده العقول فسقطت روايته.

ومن الأمثلة الدالة علي أهمية معرفة تواريخ الوفيات ما رواه الإمام مسلم في مقدمة صحيحه قال: وحَدَّثني عَبْدُ اللهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا نُعَيْمٍ، وَذَكَرَ الْمُعَلَّى بْنَ عُرْفَانَ [3]فَقَالَ: قَالَ: حَدَّثنا أَبُو وَائِلٍ [4]قَالَ: خَرَجَ عَلَيْنَا ابْنُ مَسْعُودٍ بِصِفِّينَ فَقَالَ أَبُو نُعَيْمٍ: أَتُرَاهُ بُعِثَ بَعْدَ الْمَوْتِ؟.

ومن المعلوم أن ابن مسعود ﷺ قد توفي سنة اثنتين وثلاثين علي الأرجح من أقوال العلماء، قبل انقضاء خلافة عثمان بثلاث سنين، حيث كانت خلافة

---

١) يحيى بن بعلي بن الحارث المحاربي، وثقه أبو حاتم، وابن حجر (الجرح والتعديل ١٩٦/٩، والتقريب ٣٦٩/٢)

٢) الكفاية في علم الرواية ١١٩ . ١٢٠

٣) معلي بن عرفان الأسدي، روي عن عمه أبي وائل، وعنه وكيع، وعيسي بن يونس وغيرهما، قال ابن معين: ليس بشيء كان عرَّافاً في طريق مكة، وقال البخاري وأبو زرعة، وأبو حاتم: منكر الحديث، وزاد أبو حاتم ضعيف الحديث، وقال النسائي: متروك الحديث، وقال ابن حبان: يروي الموضوعات عن الأثبات لا يحل الاحتجاج به، وقال الذهبي: كان من غلاة الشيعة روي بجهلٍ بيِّن عن أبي وائل عن عبد الله أنه شهد صفين.= = (الضعفاء والمتروكين للنسائي ٩٦، والتاريخ الكبير ٣٩٥/٧، والجرح والتعديل ٣٣٠/٨، والكامل ٣٦٩/٦، والمجروحين ١٦/٣، والميزان ٤٧٥/٦)

٤) شقيق بن سلمة أبو وائل الأسدي، مخضرم أدرك النبي ﷺ ولم يره روي عن ابن مسعود وغيره، وعنه ابن أخيه معلي بن عرفان وغيره مات في خلافة عمر بن عبد العزيز وله مائة سنة (الطبقات الكبري ٩٦/٦، السير ١٦١/٤، التقريب ٣٤٠/١)

عليٍّ سنة ستٍ وثلاثين للهجرة، وبه يتبين كذب المعلي بن عرفان في روايته عن عمه أبي وائل شقيق بن سلمة عن ابن مسعود في أن ابن مسعود كان موجوداً بصفين زمن علي بن أبي طالب.

الأمر السابع : معرفة أشهر الكتب التي تساعد علي الترجمة للرواة.

. يجب علي من يشتغل بدراسة الأسانيد أن يعتني بمعرفة **الكتب المؤلفة في الرجال**، فمن خلالها يستطيع الباحث معرفة أقوال علماء الجرح والتعديل في الرواة، وبالتالي يستطيع الحكم علي الحديث بالصحة أو بالحسن أو بالضعف.

وهذه المصنفات منها ما هو خاص بالصحابة، ومنها ما هو خاص بالثقات، ومنها ما هو خاص بالضعفاء، ومنها ما يجمع بين الثقات والضعفاء، ومنها ما أُلِّفَ في رجالِ بلدٍ معينٍ إلي غير ذلك.

. فيجب علي الباحث عند البحث ألا يبحث عن **راوٍ ثقة** في كتب الضعفاء، ولا عن **راو ضعيف** في كتب الثقات، أو **عن راو بغدادي** في تاريخ دمشق مثلاً إذا لم يكن نزلها، فهذه الأمور ليست مظنة الترجمة غالباً

. كما يجب علي الباحث **معرفة سنة وفاة الراوي** من أي مصدر، وكذا **معرفة سنة وفاة صاحب الكتاب**، فمن الخطأ أن يبحث في ترجمة أحد شيوخ البيهقي مثلاً المتوفى سنة ٤٥٨هـ في الكتب المصنفة في رجال الكتب الستة، فإن آخرهم موتاً هو الإمام النسائي، وقد توفي سنة ٣٠٣هـ.

أشهر الكتب المصنفة في معرفة الصحابة:

اعتني علماء هذه الأمة عبر عصورها المختلفة بتراجم أصحاب رسول الله ﷺ، وذلك لأنهم خير هذه الأمة بعد رسولها ﷺ، فلم يخل عصر من العصور من التأليف في معرفة الصحابة، ومن أشهر هذه الكتب:

١ . الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لأبي عمر يوسف بن عبد الله المعروف بابن عبد البر ٤٦٣هـ مطبوع.

٢ . أسد الغابة في معرفة الصحابة، لعز الدين بن الأثير أبي الحسن علي

بن محمد الجزري ٦٣٠هـ مطبوع.

٣ . الإصابة في تمييز الصحابة، للحافظ أبي الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ٨٥٢هـ مطبوع.

أشهر المصنفات التي جمعت بين الثقات والضعفاء:

صنَّف العلماء كتباً كثيرة جمعت بين الثقات والضعفاء ومن أشهر هذه الكتب:

١ . الطبقات الكبرى، لمحمد بن سعد المعروف بكاتب الواقدي ٢٣٠هـ، مطبوع [١].

٢ . التاريخ، لأبي زكريا يحيى بن معين ٢٣٣هـ مطبوع [٢].

٣ . العلل ومعرفة الرجال، لأبي عبد الله أحمد بن حنبل ٢٤١هـ مطبوع[٣].

٤ . التاريخ الكبير، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري ٢٥٦هـ مطبوع [٤].

٥ . التاريخ، لأبي زرعة عبد الرحمن بن عمرو النصري الدمشقي ٢٨١هـ مطبوع [٥].

٦ . الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي ٣٢٧هـ مطبوع.

٧ . الإرشاد، لأبي يعلي الخليل بن عبد الله الخليلي ٤٤٦هـ مطبوع.

٨ . ميزان الاعتدال، للحافظ الذهبي ٧٤٨هـ مطبوع.

٩ . لسان الميزان، لابن حجر مطبوع [٦].

---

١) طبعته دار صادر بيروت تحقيق إحسان عباس.

٢) تحقيق أحمد محمد نور، الطبعة الأولي ١٣٩٩هـ.

٣) تحقيق وصي الله بن محمد عباسي، الطبعة الأولي بومباي الهند، والدار السلفية ١٩٨٨م.

٤) طبعته مؤسسة الكتب الثقافية بيروت.

٥) تحقيق شكر الله بن نعمة الله القوجاني، ط جامعة بغداد ١٩٣٧م.

٦) طبعته دائرة المعارف النظامية بالهند، الطبعة الثالثة. وينظر فيمن لم تذكر طبعاتهم فهرس المصادر والمراجع.

أشهر الكتب المصنفة في الضعفاء:

صنَّف العلماء كتباً كثيرة في الضعفاء خاصة ومن هذه الكتب:

١ . الضعفاء الكبير لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري ٢٥٦هـ مطبوع.

٢ . أحوال الرجال، لأبي إسحاق إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني ٢٥٩هـ مطبوع.

٣ . الضعفاء والمتروكون، لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي ٣٠٣هـ مطبوع [١].

٤ . الضعفاء الكبير، لأبي جعفر محمد بن عمرو العقيلي ٣٢٢هـ مطبوع.

٥ . المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، لأبي حاتم محمد ابن أحمد بن حبان البستي ٣٥٤هـ مطبوع.

٦ . الكامل في ضعفاء الرجال، لأبي أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني ٣٦٥هـ مطبوع.

٧ . الضعفاء والمتروكون، لأبي الفرج بن الجوزي ٥٩٧هـ مطبوع [٢].

٨ . المغني في الضعفاء، للحافظ الذهبي، مطبوع [٣].

أشهر المصنفات في الثقات: أفرد العلماءُ الرواة الثقات بالتصنيف في كتب كثيرة منها:

١ . معرفة الثقات، لأبي الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي ٢٦١هـ مطبوع [٤].

٢ . الثقات لأبي حاتم محمد بن أحمد بن حبان البستي ٣٥٤ مطبوع

٣ . مشاهير علماء الأمصار، لابن حبان، مطبوع [٥].

---

١) تحقيق محمود إبراهيم زايد، ط دار الوعي حلب، الطبعة الأولي ١٣٦٩هـ.
٢) تحقيق عبد الله القاضي، ط دار الكتب العلمية بيروت الأولي ١٤٠٦هـ.
٣) تحقيق نور الدين عتر. وينظر فيمن لم تذكر طبعاتهم فهرس المصادر والمراجع.
٤) تحقيق عبد العليم عبد العظيم، ط مكتبة الدار المدينة المنورة، الأولي ١٤٠٥. ١٩٨٥
٥) تحقيق مرزوق علي إبراهيم، ط دار الوفاء المنصورة ٤١١هـ.

٤ . تاريخ أسماء الثقات، لأبي حفص عمر بن أحمد بن شاهين الواعظ ٣٨٥هـ مطبوع [١].

أشهر ما صُنِّف في رجال الكتب الستة:

١ . تهذيب الكمال في أسماء الرجال، لأبي الحجاج يوسف بن الزكي ابن عبد الرحمن بن يوسف المزي ٧٤٢هـ مطبوع.

٢ . تذهيب التهذيب، للحافظ الذهبي ٧٤٨هـ.

٣ . الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، للحافظ الذهبي ٧٤٨هـ مطبوع [٢].

٤ . تهذيب التهذيب، لابن حجر العسقلاني ٨٥٢هـ مطبوع.

٥ . تقريب التهذيب، لابن حجر العسقلاني، مطبوع.

٦. خلاصة تذهيب تهذيب الكمال، لصفي الدين أحمد بن عبد الله الخزرجي ٩٢٣هـ مطبوع [٣].

أشهر ما صُنِّف في رجال بلاد مخصوصة:

١ . تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي ٤٦٣هـ مطبوع.

٢ . تاريخ جرجان، لأبي القاسم حمزة بن يوسف السهمي ٤٢٧هـ مطبوع [٤].

٣ . تاريخ واسط: لأسلم بن سهل الواسطي ت ٢٩٢هـ مطبوع [٥]

٤ . تاريخ دمشق، لعلي بن الحسن المعروف بابن عساكر ٥٧١هـ، مطبوع.

٥ . تهذيب تاريخ دمشق لابن عساكر، تهذيب وترتيب الشيخ عبد القادر بدران ١٣٤٦هـ مطبوع [١].

---

١) تحقيق صبحي السامرائي، ط الدار السلفية الكويت، الأولي ١٤٠٤. ١٩٨٤. وما لم = تذكر طبعته فينظر فهرس المصادر والمراجع.

٢) طبعته دار الكتب العلمية بيروت الأولي ١٤٠٣هـ.

٣) تحقيق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، ط مكتب المطبوعات حلب، بيروت، الخامسة ١٤١٦هـ. وما لم تذكر طبعته فينظر فهرس المصادر والمراجع.

٤) تحقيق د/ عبد المعيد خان، ط عالم الكتب بيروت، الثالثة ١٤٠١. ١٩٨١.

٥) نحقيق كوركيس عواد، ط عالم الكتب بيروت، الأولي ١٤٠٦هـ.

٦ . طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها، لأبي الشيخ: عبد الله ابن محمد بن جعفر بن حيان الأنصاري ٣٦٩هـ مطبوع [٢].

. فعلي الباحث **التأني والروية وعدم العجلة أثناء البحث** في كتب التراجم، لأن السرعة كثيراً ما تفوت علي صاحبها الوقوف علي بعض التراجم، مما يضطر معها أن يقول: هذا الراوي لم أقف عليه، بينما هو موجود في الكثير من كتب التراجم.

. **وربما يطرأ علي الأذهان سؤال: هل يستطيع الباحث في دراسة الأسانيد أن يقف علي جميع تراجم الأسانيد ؟**

والجواب: قد لا يستطيع الباحث أن يقف علي تراجم بعض الرواة مع كثرة البحث والتنقيب عنهم لعدة أسباب:

الأول: تصحيف النُّسَّاخ وتحريفهم لا سيما في زماننا هذا الذي خاض في فن التحقيق من ليس من أهله، وذلك كأن يُصحَّف: العوام بن مراجم " إلي: العوام بن مزاحم.

الثاني: الاعتماد الكلي علي فهارس بعض الكتب، فربما يسقط راو أثناء الكتابة مما يظن معه الباحث أنه لم يُتَرْجَم له، فينبغي الاعتماد علي الكتاب الأصلي والاستئناس بالفهارس فقط.

الثالث: فقدان بعض كتب رجال الحديث.

الرابع: الجهل بمناهج بعض الأئمة في كتبهم، كالطبراني في المعجم الكبير، والأوسط، والصغير [١].

---

١) طبعته دار المسيرة بيروت، الثانية ١٣٩٩هـ.

٢) تحقيق عبد الغفور عبد الحق، ط مؤسسة الرسالة بيروت، الأولي، ١٤١٢هـ، ومالم تذكر طبعته فينظر فهرس المصادر والمراجع. والغرض من ذكر هذه الكتب: أن يتعرف الباحث علي أسماء بعض الكتب التي تعينه علي الترجمة فقط، ثم يلزمه الوقوف عليها وقراءة مقدمة كل كتاب، أو القراءة في كتب مناهج المحدثين للوقوف علي منهج صاحب كل كتاب، فإن البحث لا يتسع للحديث عن منهج صاحب كل كتاب.

الخامس: ضعف أهلية طالب الحديث، فقد يُنْسَب الراوي إلي جده، أو إلي جد أبيه، أو إلي قبيلة، أو ما إلي ذلك، فيبحث عنه فيما نُسب إليه في الأسماء، وبالتالي لا يستطيع الوصول إلي صاحب الترجمة.

مثال من نسب إلي جده: أحمد بن حنبل، واسمه: أحمد بن محمد ابن حنبل.

مثال من نُسب إلي جد أبيه: صالح بن حيَّ، واسمه صالح بن صالح بن مسلم بن حييٍّ.

وقد ذكر الحافظ ابن حجر في نهاية التقريب فصولاً في ذلك تيسيراً علي الباحثين [٢].

السادس: ذكر بعض الأئمة لشيوخهم بأسماء مختلفة، وهو ما يسمي بتدليس الشيوخ، فيظن الباحث أنهم أسماء متعددة مع أنهم شخص واحد، وقد أفرد الحافظ ابن الصلاح في مقدمته هذا النوع بالحديث في النوع الثامن والأربعون [٣].

---

١) أما المعجم الكبير فقد رتبه علي أسماء الصحابة علي حروف المعجم، عدا مسند أبي هريرة فإنه أفرده في مصنف خاص، وأما الأوسط فقد رتبه علي أسماء شيوخه، وهم قريب من ألفي رجل، وأما الصغير فقد خرج فيه عن ألف شيخ، ويقتصر فيه غالباً علي حديث واحد عن كل واحد من شيوخه (الرسالة المستطرفة ١٣٥. ١٣٦ بتصرف).

٢) حيث ذكر في نهاية التقريب: باب الكني مرتبة علي حروف الهجاء والاعتبار بما بعد أداة الكنية، ثم باب من نسب إلي أبيه أو جده أو أمه أو عمه ونحو ذلك علي ترتيب الحروف، ثم باب الأنساب إلي القبائل والبلاد والصنائع وغير ذلك، بدأه بالأبار، ثم الإسكاف، ثم الأشجعي....، ثم باب الألقاب وما أشبهها بدأه بآبي اللحم، ثم الأبحَّ ، ثم الأبرش....، ثم باب الأنساب من الألقاب بدأه بالبابلتي، ثم البدري.... (انظر التقريب ٢/٣٩٨.٥٠٦)

٣) مقدمة ابن الصلاح ١٦١، فقد كان الخطيب . رحمه الله . يروي في كتبه عن أبي القاسم الأزهري، وعن عبيد الله بن أبي الفتح الفارسي، وعن عبيد الله بن أحمد بن عثمان الصيرفي والجميع شخص واحد من مشايخه.

المبحث الثانى
الجرح والتعديل وأهميتهما في دراسة الأسانيد.

تمهيد:

إن العلم بالجرح والتعديل من الأهمية بمكان، فقد ألزم علماؤه أنفسَهم بالكشف عن معايب رواة الحديث وناقلي الأخبار، وأفتوا بذلك حين سئلوا، لما فيه من عظيم الخطر، إذ الأخبار في أمر الدين إنما تأتي بتحليل أو تحريم أو أمر أو نهي، أو ترغيب أو ترهيب، فإذا كان الراوي لها ليس بمعدن للصدق والأمانة ثم أقدم علي الرواية عنه من قد عرفه ولم يُبين ما فيه لغيره ممن جهل معرفته، كان آثماً بفعله ذلك، غاشاً لعوام المسلمين، إذ لا يؤمن علي بعض من سمع تلك الأخبار أن يستعملها أو يستعمل بعضها، ولعلها أو أكثرها أكاذيب لا أصل لها، مع أن الأخبار الصحاح من رواية الثقات وأهل القناعة أكثر من أن يضطر إلي نقل من ليس بثقة ولا مقنع.

" فالجرح والتعديل خطر، لأنك إن عدَّلت بغير تثبت كنت كالمثبت حكماً ليس بثابت، فيُخشي عليك أن تدخل في زمرة من روي حديثاً وهو يظن أنه كذب، وإن جرَّحت بغير تحرز أقدمت علي الطعن في مسلم بريء من ذلك، فإن فيه مع حق الله ورسوله حق آدمي " [1].

فيجب علي من يتعامل مع دراسة الأسانيد أن يكون علي علمٍ تامٍ بعلم " الجرح والتعديل "، فيعرف أقوال علمائه، ومناهجهم، ويعرف المتشدد من المعتدل من المتساهل، حتي يستطيع أن يستخلص الحكم النهائي في كل راو، ومن هنا كان لزاماً عليَّ أن أتحدث بشيء من التفصيل عن هذا العلم، فأقول وبالله تعالي التوفيق.

تعريف الجرح والتعديل:

الجرح في اللغة: بفتح الجيم، مصدر جرَح ـ بفتح الراء ـ، يُقال: جرَّح الحاكم

[1]) فتح المغيث ٣٤٩/٣

الشاهد: إذا عثر منه على ما تسقط به عدالته من كذب وغيره، وقد قيل ذلك في غير الحاكم فقيل: جرَّح الرجل: غض شهادته وقد استجرح الشاهد، والاستجراح: النقصان، والعيب، والفساد.

وقال ابن عون: استجرحت هذه الأحاديث.

وقال الأزهري: ويروى عن بعض التابعين أنه قال: كثُرت هذه الأحاديثُ واسْتَجْرَحتْ أي فسدت وقَلَّ صِحاحُها، وهو استفعل من جرح الشاهد إذا طعن فيه ورد قوله. [١]

أراد: أن الأحاديث كثرت حتى أحوجت أهل العلم بها إلى جرح بعض رواتها ورد روايته.

واصطلاحاً: رد الحافظ المتقن رواية الراوي لعلة قادحة فيه أو في روايته، من فسق، أو تدليس، أو كذب، أو شذوذ، أو نحوهم. [٢]

أي أنه عبارة عن بيان عيوب رواة الحديث التي لأجلها تسقط روايتهم من اختلال في العدالة أو الضبط.

تعريف التعديل لغة:

من عدَّل الحكم: أقامه، وعدَّل الرجل : زكَّاه، وعدَّل الميزان: سوَّاه، فالتعديل هو التقويم، والتزكية، والتسوية [٣]

واصطلاحاً: وصف الراوي بما يقتضي قبول روايته.

أو هو عبارة عن تحقق أوصاف القبول في الراوي بأن يكون مُسْلِماً، بالغاً، عاقلاً، خالياً من أسباب الفسق وخوارم المروءة، وألا يكون سيء الحفظ، ولا فاحش الغلط، ولا مخالفاً للثقات، ولا كثير الأوهام ولا مغفلاً.

وعليه: **فإن علم الجرح والتعديل هو:** علم يبحث فيه عن جرح الرواة

---

[١] لسان العرب ٤٢٢/٢ ـ ٤٢٣، وتاج العروس٣٣٨/٦، وتهذيب اللغة للأزهري ٨٦/٤

[٢] المختصر في علم رجال الأثر ٤٥، وانظر أبجد العلوم ٢١١/٢

[٣] لسان العرب ٤٣١/١١

وتعديلهم بألفاظ مخصوصة [1]

أهمية التعديل والتجريح:

تتمثل أهمية الجرح والتعديل في المحافظة علي سنة النبي الأكرم محمد ابن عبد الله ﷺ من أن ينقلها غير العدول الضابطين، لتُنْقَل علي ما هي عليه من غير تبديل أو تحريف.

" وهذا العلم من فروع علم رجال الأحاديث، ولم يذكره أحد من أصحاب الموضوعات [2] مع أنه فرع عظيم، والكلام في الرجال جرحاً وتعديلاً ثابت عن رسول الله ﷺ، ثم عن كثير من الصحابة والتابعين فمن بعدهم، وجُوِّز ذلك تورعاً وصوناً للشريعة لا طعناً في الناس، وكما جاز الجرح في الشهود جاز في الرواة، والتثبت في أمر الدين أولى من التثبت في الحقوق والأموال، فلهذا افترضوا على أنفسهم الكلام في ذلك ".[3]

وقد توافرت الأدلة من القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة علي التحذير من الكذب، والتثبت في قبول الأخبار، وعدم الركون إلي أخبار الفاسقين والمنحرفين عن سنن الدين الحنيف.

الأدلة من القرآن الكريم:

قوله ﷻ: ﴿ إِنَّمَا يَفْتَرِي الكَذِبَ الَّذِينَ لاَ يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَأُوْلَئِكَ هُمُ الكَاذِبُونَ ﴾ [4]

وقوله ﷻ : ﴿ فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِباً لِّيُضِلَّ النَّاسَ بِغَيْرِ عِلْمٍ إِنَّ اللَّهَ لاَ يَهْدِي القَوْمَ الظَّالِمِينَ ﴾ [5]

وقوله ﷻ: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْماً

---

[1] انظر أبجد العلوم ١١/٢، وكشف الظنون ٥٢٨/١، والحطة ٨٣
[2] أي من تكلم في الحديث الموضوع في مؤلفاتهم.
[3] أبجد العلوم ٢١١/٢، وانظر كشف الظنون ٥٢٨/١
[4] سورة النحل، الآية ١٠٥
[5] سورة الأنعام، من الآية ١٤٤

بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ ﴾ [1]

الأدلة من السنة النبوية المطهرة:

لقد حذرنا النبي الكريم ﷺ من الكذب، وحثنا علي الصدق في جميع أحوالنا، ومما ورد في ذلك:

ما أخرجه الشيخان من حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: " تَسَمَّوْا بِاسْمِي، وَ لاَ تَكْتَنُوا بِكُنْيَتِي، وَمَنْ رَآنِي فِي المَنَامِ فَقَدْ رَآنِي، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ لاَ يَتَمَثَّلُ فِي صُورَتِي، وَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا، فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ." [2]

وما أخرجه الإمام مسلم من حديث جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: إِنَّ بَيْنَ يَدَيِ السَّاعَةِ كَذَّابِينَ فاحذروهم " [3]

وما أخرجه الشيخان من حديث عبد الله بن مسعود ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: إِنَّ الصِّدْقَ يَهْدِي إِلَى البِرِّ، وَإِنَّ البِرَّ يَهْدِي إِلَى الجَنَّةِ، وَإِنَّ الرَّجُلَ لَيَصْدُقُ حَتَّى يَكُونَ صِدِّيقًا، وَإِنَّ الكَذِبَ يَهْدِي إِلَى الفُجُورِ، وَإِنَّ الفُجُورَ يَهْدِي إِلَى النَّارِ، وَإِنَّ الرَّجُلَ لَيَكْذِبُ حَتَّى يُكْتَبَ عِنْدَ اللهِ كَذَّابًا " [4].

وجه الاستدلال: أنه ﷺ حثنا علي قول الصدق في جميع أحوالنا، وحذرنا من الكذب عامة، سواء كان ذلك في الحديث مع بعضنا البعض، أو في الحديث عنه ﷺ.

الشروط الواجب توافرها فيمن يتصدي للجرح والتعديل:

يشترط فيمن يتصدي للجرح والتعديل أن يكون متصفاً بعدة أمور:

---

[1]) سورة الحجرات، الآية ٦

[2]) أخرجه البخاري واللفظ له: كتاب العلم، باب إثم من كذب علي النبي ﷺ ٥٢/١ح ١١٠، ومسلم في المقدمة، باب تغليظ الكذب علي رسول الله ﷺ ١٠/١ح٣ مقتصراً علي ومن كذب عليَّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار "

[3]) أخرجه: مسلم: كتاب الإمارة، باب الناس تبع لقريش... ١٤٥٣/٣ ح ١٨٢٢ جزء من حديث.

[4]) أخرجه: البخاري: كتاب الأدب، باب قول الله تعالي ﴿ يأيها الذين آمنوا اتقوا الله وكونوا مع الصادقين ﴾.. ٢٢٦١/٥ح٥٧٤٣، ومسلم: كتاب البر والصلة والآداب، باب قبح الكذب وحسن الصدق وفضله ٢٠١٢/٤ح٢٦٠٧

١ . العدالة: أي يشترط فيه الإسلام، والبلوغ، والعقل، والسلامة من الفسق وخوارم المروءة.

٢ . أن يكون عالماً بأسباب الجرح والتعديل [١].

٣ . أن يكون حسن العبارة، مستيقظاً مستحضراً، عالماً بمدلولات ألفاظ الجرح والتعديل المعتبرة عند العلماء، لا سيما الألفاظ العرفية التي تختلف باختلاف عرف الناس وتكون في بعض الأزمنة مدحاً وفي بعضها قدحاً، وهو أمر شديد لا يدركه إلا واسع الإطلاع علي أقوال العلماء.

٤ . أن يكون علي علمٍ بالأحكام الشرعية، فرُبَّ جاهل ظن الحلال حراماً فجَرَّح به، فعن الإمام الشافعي ﷺ قال: حضرت بمصر رجلاً مُزَكِّياً يُجَرِّح رجلاً فسُئل عن سببه وأُلِحَّ عليه فقال: رأيته يبول قائماً، قيل: وما في ذلك ؟ قال: يرد الريح من رشاشه علي يده وثيابه فيصلي فيه، قيل: هل رأيته قد أصابه الرشاش وصلي قبل أن يغسل ما أصابه ؟ قال: لا، ولكني أراه سيفعل[٢].

٥ . أن يكون مُنْصِفَاً، فلا يكون متعنتاً ولا متشدداً، ولا معجباً، فيصدر حكمه عن عداوة، أو تعصب لمذهب، أو عقيدة، مما قد يحمله عليه هواه، وذلك كما يحدث بين أهل الإثبات وأهل التأويل أو المتصوفة وأهل الحديث، أو بين أهل الحديث وأصحاب الرأي، ومن أمثلة ذلك:

أن الإمام النسائي جرَّح أحمد بن صالح أبا جعفر المصري، لعداوةٍ بينهما، فقد طرد أحمد بن صالح الإمام النسائي من مجلس درسه لأنه جاء مع جماعة لا

---

[١] راجع " صفة من تقبل روايته ومن ترد وما يتعلق به من الجرح والتعديل، في كتاب تدريب الراوي، حيث بين فيه إجماع الجماهير من أئمة الحديث والفقه علي أنه يشترط فيمن يحتج بروايته أن يكون عدلاً، ضابطاً، بأن يكون مسلماً، بالغاً، عاقلاً سليماً من أسباب الفسق، وخوارم المروءة، متيقظاً، حافظاً إن حدَّث من حفظه، ضابطاً لكتابه إن حدَّث منه، عالماً بما يُحِيلُ المعني إن رَوَي به (التدريب ٣٩٩/١- ٣٠١)

[٢] الأم ٢٠٥/٦

يُحسنون أدب الاستماع، ووثقه أحمد، والبخاري، وأبو زرعة وغيرهم [١].

وتكلم الإمام أحمد . وهو من أهل الحديث . في الحارث المحاسبي وهو من أهل التصوف [٢].

٦ . أن لا يكون قريناً منافساً، فإن المعاصرة تورث المنافرة، وهو في المتأخرين أكثر منه في المتقدمين، إلا أن يأتي الجارح ببينة عادلة تصح بها جرحته علي طريق الشهادات.

روي الخطيب بسنده إلي شعبة قال: احذروا غيرة أصحاب الحديث بعضهم على بعض، فلهم أشد غيرة من التيوس [٣].

وعن الإمام الحافظ ابن حجر قال: كلام الأقران بعضهم في بعض لا يعبأ به، ولا سيما إذا لاح لك أنه لعداوة، أو لمذهب، أو لحسد، لا ينجو منه إلا من عصم الله، وما علمتُ أن عصراً من الأعصار سلم أهله من ذلك، سوى النبيين والصديقين. [٤]

وعن الإمام الذهبي قال: كلام الأقران يُطوى ولا يُروى، فإن ذُكِر تأمَّلَه المحدث، فإن وَجَد له مُتابعاً وإلا أعْرَضَ عنه. [٥]

٧ . أن لا تحمله القرابة عن العدول عن الحق في الحكم علي الراوي، فعن علي بن المديني قال: أبي ضعيف [٦].

هذا وبمدي التزام علماء الجرح والتعديل بتطبيق هذه الشروط، تكون جودة أحكامهم أو ضّعْفِها علي رواة الحديث، كما تتحدد بتفاوت تطبيقها بين الأئمة

---

[١] انظر ترجمة أحمد بن صالح في: تهذيب الكمال ٣٤٧/١، والتهذيب ٣٥/١، وقد ذكرا قصة طرده للنسائي، وأنه كان سبباً في تحامل النسائي عليه.

[٢] هو الحارث بن أسد المحاسبي، انظر ترجمته في: تاريخ بغداد ٢١١/٨،، والسير ١١٢/١٢، والميزان ١٦٥/٢، والتهذيب ١١٧/٢، والتقريب ١٤٢/١.

[٣] الكفاية ١٠٩

[٤] لسان الميزان ٢٠١/١

[٥] السير ٢٧٦/٥

[٦] انظر ترجمة عبد الله بن جعفر بن نجيح والد علي، في: الخلاصة ١٩٣، والجرح والتعديل ٢٢/٥، والكامل ١٧٦/٤، والتقريب ٣٨٦/١

معظم أسباب اختلافهم في الجرح والتعديل.[1]

المتشددون والمتساهلون والمعتدلون في الجرح والتعديل:

قسَّم الإمام الذهبي من تكلَّم في الرجال أقساماً، فقِسْمٌ تكلموا في سائر الرواة: كابن معين وأبي حاتم، وقسم تكلموا في كثير من الرواة: كمالك وشعبة، وقسم تكلموا في الرجل بعد الرجل: كابن عيينة والشافعي، وهم على ثلاثة أقسام أيضاً:

. قسم منهم متعنتٌ في التوثيق متثبتٌ في التعديل، يغمز الراوي بالغلطتين والثلاث: فهذا إذا وثَّقَ شخصاً فعُضَّ على قوله بنواجذك، وتمسك بتوثيقه، وإذا ضعَّف رجالاً فانظر: هل وافقه غيره على تضعيفه ؟ فإن وافقه ولم يوثِّق ذاك الرجل أحد من الحذاق فهو ضعيف، وإن وثقه أحد فهذا هو الذي قالوا: لا يُقبل فيه الجرح إلا مُفَسراً، يعني لا يكفي فيه قول ابن معين مثلاً: هو ضعيف، ولم يُبيِّن سبب ضعفه، ثم يجيء البخاري وغيره يوثقه، ومثل هذا يُختلف في تصحيح حديثه وتضعيفه.

ومن ثَمَّ قال الذهبي وهو من أهل الاستقراء التام في نقد الرجال: لم يجتمع اثنان من علماء هذا الشأن قط على توثيق ضعيف، ولا على تضعيف ثقة [2].

. وقسم منهم متسامح: كالترمذي، والحاكم، وأبي بكر البيهقي.

. وقسم معتدل : كأحمد، والدارقطني، وابن عدي.

ولوجود المتشدد ومقابله نشأ التوقف في أشياء من الطرفين، بل ربما رد كلام كل من المعدل والجارح مع جلالته وإمامته ونقده وديانته، إما لانفراده عن

---

[1]) انظر في الشروط كشف اللثام أ. د / عبد الموجود محمد عبد اللطيف ٢٨٩ ـ ٢٩٣ بتصرف وهو جزء عندي يقع في ٣٥٠ صفحة.

[2]) يقول الدكتور عبد الفتاح أبو غدة: إن العلماء اختلفوا في تفسير كلام الذهبي، والذي يترجح لدي أن معناه: لم يقع الاتفاق من العلماء علي توثيق ضعيف، بل إذا وثقه بعضهم ضعفه آخرون، كما لم يقع الاتفاق من العلماء علي تضعيف ثقة، فإذا ضعفه بعضهم وثقه آخرون، فلم يتفقوا علي خلاف الواقع في جرح راو أو في تعديله، فهم بمجموعهم محفوظون من الخطأ، ولفظ " اثنان " هنا المراد به الجميع، كقولهم: هذا أمر لا يختلف عليه اثنان " أي: يتفق عليه الجميع ولا ينازع فيه أحد (هامش الرفع والتكميل ص ٢٨٦)

أئمة الجرح والتعديل كالشافعي . رحمه الله . في إبراهيم بن محمد ابن أبي يحيى، فإنه كما قال النووي: لم يوثقه غيره، وهو ضعيف باتفاق المحدثين، لكن قد اعتذر الساجي عن الشافعي بأنه لم يُخرِّج عنه إلا في الفضائل، وهم يتسامحون فيها، وتُعقب بأن الموجود خلافه، وكذا اعتذر عنه ابن حبان: بأن مجالسته لإبراهيم كانت في حداثته.

وعلى كل حال فقد اختار ابن الصلاح: أن الإمام الذي له أتباع يُقلدونه فيما يذهب إليه، إذا احتجَّ براوٍ ضعَّفه غيره، كان ذلك الراوي حجة في حق من قلَّد ذلك الإمام. [1]

هل يلزم ذكر السبب عند التعديل والتجريح أو لا ؟

اختلف العلماء في ذلك اختلافاً كثيراً [2]، وقد حسم هذا الخلاف الحافظ ابن حجر بقوله: إن كان من جُرِّح مُجملاً قد وثقه أحد من أئمة هذا الشأن: لم يُقبل الجرح فيه من أحدٍ كائناً من كان إلا مُفسَّراً، لأنه قد ثبتت له رتبة الثقة فلا يُزحزح عنها إلا بأمر جلي، فإن أئمة هذا الشأن لا يُوثقون إلا من اعتبروا حاله في دينه ثم في حديثه ونقدوه كما ينبغي، وهم أيقظ الناس، فلا يُنقض حكم أحدهم إلا بأمر صريح.

وإن خلا عن التعديل: قُبل الجرح فيه غير مفسر إذا صدر من عارف، لأنه إذا لم يُعَدَّل فهو في حيز المجهول، وإعمال قول المجرح فيه أولى من إهماله. [3]

تعارض الجرح والتعديل :

التعارض بين التعديل والتجريح إنما يتم عند الوقوع في حقيقة التعارض، أما إذا أمكن معرفة ما يرفع ذلك فلا تعارض إذن، بل يُصار إلي الترجيح، كأن يُجَرَّح

---

[1] ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل ص ١٥٨، رسالة للحافظ الذهبي، طُبعت ضمن أربع رسائل: للذهبي، والسخاوي، والسبكي، بتحقيق الشيخ الدكتور عبد الفتاح أبو غدة، وعنه نقل السخاوي في فتح المغيث ٣٥٩/٣ ـ ٣٦٠.

[2] راجع في بيان هذا الاختلاف التدريب ٣٠٥/١.

[3] نزهة النظر ١٩٣، وانظر تدريب الراوي ٣٠٧/١ ـ ٣٠٨، وفتح المغيث للسخاوي ٣٠٢/١ ـ ٣٠٨

الراوي بفسقٍ قد عُلِم وقوعه منه، لكن عُلِم توبته أيضاً، وذلك في غير الكذب علي الرسول ﷺ، ويكون الجارح جَرِّح قبلها، أو يُجَرَّح بسوء حفظٍ مختصٍ بشيخٍ أو بطائفةٍ معينة، والتوثيق مختص بغيرهم، أو يَنفي المعدل قول الجارح بطريقٍ معتبر لا يقبل الشك [1].

فإذا تحقق التعارض بأن يقع في راوٍ جرح وتعديل في آن واحد، فإما: أن يكون هذا التعارض من إمامين مختلفين أو من إمام واحد :

تعارض الجرح والتعديل من إمامين:

المراد بتعارض الجرح والتعديل من إمامين: هو استواء الظن عندهما، فإذا لم يقع استواء الظن عندهما فلا تعارض، بل يكون العمل بأقوى الظنين من جرحٍ أو تعديل.

وللعلماء عند تعارض الجرح والتعديل ثلاثة مذاهب:

الأول: يُقدم الجرح المُفَسَّر على التعديل مُطلقاً، ولو زاد عدد المعدلين، وهو الراجح.

والعلة في ذلك: أن المُعَدِّل يُخبر عما ظَهَر من حال الراوي، والجارح يُخبر عن أمرٍ باطن خفيٍّ لم يَطَّلِع عليه المُعَدِّل، وهي زيادة علم يجب الأخذ بها، لأن في الأخذ بها تصديق لكل من الجارح والمعدِّل، والأخذ بقول المعدِّل وحده تكذيب للجارح، والجمع بين القولين أولي من تكذيب أحدهما، لأن تكذيب العدل خلاف الظاهر.

أما إذا كان الجرح غير مفسر: قُدِّم التعديل عليه.

لكن إذا كان الجرح مُفَسَّراً واطلع عليه المعدِّل ثم عدَّله بعد ذلك، وبيَّن أن السبب الذي ذُكر في تجريحه لا يُؤثِّر، لأنه تاب وحسنت توبته، لم يَخرج عن التعديل.

مثاله: أن يقول المُجَرِّح أنه قَتَل غلاماً يوم كذا ظُلماً، فقال المُعدِّل: رأيته

[1]) انظر توضيح الأفكار ١١٠/٢

حيَّاً بعد ذلك، أو اتُّهم ببدعة مكفرة أو مفسقة فيما يَري المُجَرِّح، فرأي المُعَدِّل أن الاتهام غير مقبول.

الثاني: يُقدم التعديل على التجريح إذا كَثُرَ عدد المعدِّلِين:

والحجة عندهم: أن الأصل في الراوي العدالة، فإذا قوِيت بكثرة المعدِّلِين دلَّ ذلك علي زيادة التحقق من عدالته وتأكيدها، فيؤخذ بها، ولا يؤخذ بقول الجارحين لضعفها.

قال الخطيب: وهذا خطأ وبُعْد ممن توهمه، لأن المعدِّلين وإن كثروا لم يُخبروا عن عدم ما أخبر به الجارحون، ولو أخبروا بذلك لكانت شهادة باطلة علي نفي [1].

ثم إن الجارح يُخبر عن الباطن، وهي زيادة علمٍ يجب الأخذ بها، والمعدِّلون يُخبرون عن الظاهر، لذا كان الأخذ بقول الجارح أرجح.

أما إذا تساوي عدد المعدلين والمجرحين:

. فقيل: يُقَدَّم الجرح مطلقاً.

. وقيل: يُقَدَّم الجرح إذا كان الجارحون أحفظ وأتقن.

الثالث: يُصار إلي الترجيح بين التعديل و التجريح:

لأنه إذا كان الجارح يُخبر عن باطن الراوي فإن المعدِّل أيضاً بتعديله يُخبر عن باطن الراوي إضافةً إلي ظاهره.

وعوامل الترجيح: . كثرة عدد . شدة ورع . زيادة بصيرة.

فإذا لم نجد مرجحاً لواحد منهما قَدَّمْنا الجرح رُجُوعاً إلي الأصل، زيادة في الحيطة لحديث الرسول ﷺ. [2]

تعارض الجرح والتعديل من إمام واحد:

[1] الكفاية في علم الرواية ١٠٧

[2] انظر في تفصيل ذلك: فتح المغيث للسخاوي ٣٠٨/١ ـ ٣١٠، وتدريب الراوي ٣٠٨ ـ ٣١٠، والكفاية في علم الرواية ١٠٧

أسبابه: يرجع تعارض الجرح والتعديل من إمام واحد إلي ثلاثة أسباب:

الأول: تغير اجتهاد الإمام في الحكم علي الراوي [1]

والحكم في هذه الحالة يكون بإتباع الآتي:

أ . العمل بآخر القولين، إن عُلم المتأخر منهما.

ب . التوقف عند عدم العلم بآخر القولين.

ج . ترجيح التعديل، ويُحمل الجرح علي شيء بعينه [2].

الثاني: اختلاف كيفية السؤال:

وذلك عند حكم الإمام علي الراوي مقروناً بغيره من الرواة علي وفق ما وُجِّه إليه من السؤال، فإنهم لا يقصدون في هذه الحالة الإعلام بأنه ممن يُحتج بحديثه أو لا، وإنما ذلك بالنسبة لمن قُرِن معه [3].

والحكم في هذه الحالة: يكون بتتبع أقوال أئمة الجرح والتعديل وحكايتها، ليتبين ما لعله خفي علي كثيرٍ من الناس.

الثالث: تحقيق ضبط اللفظ بواسطة الشكل:

---

[1]) يقول السخاوي: وقد يكون الاختلاف لتغير اجتهاده كما هو أحد احتمالين في قول الدارقطني في الحسن بن عفير ـ بالمعجمة ـ إنه منكر الحديث، وفي موضع آخر إنه متروك، وثانيهما: عدم تفرقته بين اللفظين بل هما عنده من مرتبة واحدة (فتح المغيث ٣٧٥/١).

[2]) راجع الرفع والتكميل ١٧٤

[3]) يقول السخاوي: ينبغي أن تتأمل أقوال المزكين ومخارجها، فقد يقولون: فلان ثقة أو ضعيف، ولا يريدون به أنه ممن يحتج بحديثه، ولا ممن يُرد، وإنما ذلك بالنسبة لمن قُرن معه على وفق ما وجه إلى القائل من السؤال، كأن يُسئل عن الفاضل المتوسط في حديثه، = ويُقرن بالضعفاء فيقال: ما تقول في فلان وفلان وفلان ؟ فيقول: فلان ثقة، يُريد أنه ليس من نمط من قُرِن به، فإذا سئل عنه بمفرده بيَّن في المتوسط.

وأمثلة ذلك كثيرة لا نطيل بها، ومنها: قال عثمان الدارمي: سألت ابن معين عن العلاء ابن عبد الرحمن عن أبيه كيف حديثهما ؟ فقال: ليس به بأس، قلت: وهو أحب إليك أو سعيد المقبري ؟ قال: سعيد أوثق والعلاء ضعيف، فهذا لم يُرِد به ابن معين أن العلاء ضعيف مطلقاً، بدليل قوله: أنه لا بأس به، وإنما أراد أنه ضعيف بالنسبه لسعيد المقبري، وعلى هذا يُحمل أكثر ما ورد من اختلاف كلام أئمة الجرح والتعديل ممن وثق رجلا في وقت وجرحه في آخر، فينبغي لهذا حكاية أقوال أهل الجرح والتعديل ممن يقصها ليتبين ما لعل خفي منها على كثير من الناس (فتح المغيث ٣٧٤/١)

فرُبَّ صيغةٍ يختلف فيها الأمر جرحاً وتعديلاً بالنظر إلي الاختلاف في ضبطها، وبتحديد ضبطها يتبين المراد منها إما جرحاً وإما تعديلاً [1].

حكم التعديل مع الإبهام

صورته: أن يقول: حدثني الثقة، أو الضابط، أو العدل من غير تسمية، أو يقول: جميع أشياخي الذين رويت عنهم ثقات.

حكمه: اختلف العلماء فيه علي أقوال:

الأول: قيل: يُقبل مثل هذا التعديل كما لو عيَّنه، ونُقل هذا عن أبي حنيفة.

الثاني: يُقبل إذا صَدَر من عالمٍ مجتهدٍ كمالك والشافعي ونحوهما من المجتهدين المُقَلَّدِين في حقِ من قلَّده في مذهبه، قال ابن الصباغ: لأنه لم يُورد ذلك احتجاجاً بالخبر علي غيره، بل يَذكر لأصحابه قيام الحجة عنده علي الحكم، وقد عرف هو من روي عنه ذلك، واختاره إمام الحرمين، ورجحه الرافعي في شرح المسند.

الثالث: لا يُقبل ذلك التعديل علي الصحيح حتى يُسميه، لأنه وإن كان ثقة عنده فربما لو سمَّاه لكان ممن جرَّحه غيره بجرح قادح، بل إضرابه عن تسميته ريبة تُوقِع تردداً في القلب، بل زاد الخطيب: أنه لو صرَح بأن كل شيوخه ثقات، ثم روي عمن لم يُسمه لم يُعمل بتزكيته، لجواز أن يعرف إذا ذكره بغير العدالة [2] ذكر ذلك الخطيب البغدادي، وأبو بكر الصيرفي وأبو نصر بن الصباغ من الشافعية وغيرهم.

ومثاله: أن الشافعي وثَّق " إبراهيم بن أبي يحيى "، قال النووي: لم يُوثقه غيره، وهو ضعيف باتفاق المحدثين.[3]

---

[1] يقول الحافظ السخاوي: ينبغي تأمل الصيغ، فرُبَّ صيغة يختلف الأمر فيها بالنظر إلى اختلاف ضبطها، كقولهم: فلان مود، فإنها اختلف في ضبطها: فمنهم من يخففها أي: هالك، ومنهم من يشددها مع الهمزه أي: حسن الأداء (فتح المغيث ٣٧٥/١)

[2] انظر تدريب الراوي ٣١٠/١ ـ ٣١١، والكفاية ٩٢

[3] فتح المغيث للسخاوي ٣١١/١، وانظر في ترجمة إبراهيم سير أعلام النبلاء ٤٥١/٨

** وإذا قال: أخبرني من لا أتهم (وذلك كقول الشافعي [1]): فهو كقوله أخبرني الثقة.

قال الذهبي: ليس بتوثيق، لأنه نفي للتهمة، وليس فيه تعرض لإتقانه، ولا لأنه حجة، وقال ابن السبكي [2]: وهذا صحيح، غير أن هذا إذا وقع من الشافعي علي مسألة دينية فهي والتوثيق سواء في أصل الحجة، وإن كان مدلول اللفظ لا يزيد علي ما ذكره الذهبي، فمن ثم خالفناه في مثل الشافعي، أما من ليس مثله فالأمر كما قال. انتهي.[3]

حكم رواية الثقة عن غيره "إذا سَمَّاه"

هل تعتبر رواية الثقة عن غيره ممن يُسمِّيه تعديلاً له أو لا ؟

اختلف العلماء في ذلك:

١ . فذهب قوم إلي أنها تعديل، واحتجُّوا لذلك بما يلي:

أن العَدْل لو كان يَعلم فيه جرحاً لَذَكَره، ثم إنه لو لم يَذكره لكان غاشاً في الدين، قال الصيرفي: وهذا خطأ، لأن الرواية تعريف له، والعدالة بالخبرة، وأجاب الخطيب: بأنه قد لا يعرف عدالته ولا جرحه.

٢ . وقيل إن ذلك ليس بتعديل [4]، لأن الراوي قد لا يعلم سبب جرحه، وإذا علم السبب فقد يروي عنه ليُشهر أمره، أو لأن الحديث ثابت عن غير طريقه، أو لاحتمال وجود ما يرد سبب جرحه عنده فيما يعلمه غيره، فقد ورد عن الشعبي .

---

[1]) انظر في قول الشافعي: أخبرني من لا أتهم: كتاب الأم في المواضع الآتية ٢٤٧/١، ٢٤٩، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٨٤/٢.

[2]) هو الإمام تاج الدين عبد الوهاب السبكي ت ٧٧١هـ، وكتابه: قاعدة في الجرح والتعديل وقاعدة في المؤرخين، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة ـ ضمن أربع رسائل في علوم الحديث ط دار القرآن الكريم، بيروت، الثالثة ١٤٠٠ ـ ١٩٨٠.

[3]) التدريب ٣١١/١ ـ ٣١٢، وانظر فتح المغيث للسخاوي ٣١٣/١

[4]) يقول النووي وتبعه السيوطي: إذا روي العدل عمن سماه لم يكن تعديلاً له عند الأكثرين من أهل الحديث وغيرهم وهو الصحيح، لجواز رواية العدل عن غير العدل، فلم تتضمن روايته عنه تعديله (التدريب ٣١٤/١)

عامر بن شراحيل . أنه قال: حدثنا الحارث [١]، وأشهد بالله أنه كان كذاباً [٢].

وروى الحاكم وغيره عن أحمد بن حنبل: أنه رأى يحيى بن معين وهو يكتب صحيفة: معمر عن أبان عن أنس، فإذا اطلع عليه إنسان كتمه، فقال له أحمد: تكتب صحيفة معمر عن أبان عن أنس، وتَعْلَم أنها موضوعة، فلو قال لك قائل: أنت تتكلم في أبان ثم تكتب حديثه ؟ فقال: يا أبا عبد الله، أَكْتُب هذه الصحيفة فأحفظها كلها وأعلم أنها موضوعة، حتى لا يجيء إنسان فيجعل بدل " أبان " " ثابتاً "، ويرويها عن معمر عن ثابت عن أنس، فأقول له: كذبت، إنما هي عن معمر عن أبان، لا عن ثابت [٣].

٣ . وقيل: إن كان العدل الذي روى عنه لا يروي إلا عن عدل، كانت روايته تعديلاً، وإلا فلا، واختاره الأصوليون كالآمدي، وابن الحاجب، وغيرهما[٤]

يقول السخاوي: والثابت التفصيل فإن عُلم أنه لا يروي إلا عن عدل كانت روايته عن الراوي تعديلاً له، وإلا فلا، وهذا هو الصحيح عند الأصوليين كالسيف الآمدي وابن الحاجب وغيرهما، بل وذهب إليه جمع من المحدثين، وإليه ميل الشيخين، وابن خزيمة، في صحاحهم، والحاكم في مستدركه، ونحوه قول الشافعي رحمه الله فيما يتقوى به المرسل: أن يكون المرسل إذا سمى من روى عنه لم يسم مجهولاً ولا مرغوباً عن الرواية عنه انتهى. وأما رواية غير العدل: فلا يكون تعديلاً باتفاق. [٥]

حكم رواية من ثبت عليه الكذب وغيره مما يفسق، هل يقبل التعديل إذا تاب أو لا ؟

[١] هو الحارث بن عبد الله الأعور، قال الحافظ: كذبه الشافعي في رأيه، ورمي بالرفض وفي حديثه ضعف (التقريب ١/١٤٤)
[٢] الكفاية ص ١١٢
[٣] الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ١٩٢/٢
[٤] تدريب الراوي ٣١٤/١ ـ ٣١٥.
[٥] فتح المغيث للسخاوي ١/ ٣١٦

تعريف الكذب لغة : كَذَبَ يَكْذِبُ كَذِبًا، وَيَجُوزُ التَّخْفِيفُ، بِكَسْرِ الْكَافِ وَسُكُونِ الذَّالِ، فَالْكَذِبُ هُوَ الْإِخْبَارُ عَنْ الشَّيْءِ بِخِلَافِ مَا هُوَ سَوَاءٌ فِيهِ الْعَمْدُ وَالْخَطَأُ [1]

واصطلاحاً: الْإِخْبَار عَنْ الشَّيْء بِخِلَافِ مَا هُوَ، وَلَا يُشْتَرَط فِيهِ التَّعَمُّد لَكِنَّ التَّعَمُّد شَرْط فِي كَوْنه إثْمًا [2].

وهو إما أن يكون علي رسول الله ﷺ، وإما أن يكون علي غيره.

حكم الكذب علي رسول الله ﷺ:

. إن مَنْ كذب علي رسول الله ﷺ تُرد جميع رواياته، سواء أكان كذبه في الأحكام أم في الفضائل أو غير ذلك، كأن يضع إسناداً ومتناً ينسبه للرسول ﷺ، أو رَكَّبَ إسناداً صحيحاً لمتنٍ ضعيفٍ ولو مرة واحدة، ما دام قد ثبت تعمده لذلك، حتى وإن تاب منه وحسنت توبته، فالراجح أنه لا تقبل توبته تغليظاً عليه، وذباً للكذب علي رسول الله ﷺ، ومقابلة لسوء صنيعه، حيث حاول أن يُدخل في الشريعة ما ليس منها، فإنه يصير شرعاً إلي يوم القيامة [3]، وبه قال الخطيب، وابن المبارك، والحميدي، وغيرهم.

روي الخطيب بسنده إلي أبي عبد الرحمن عبيد الله بن أحمد الحلبي قال: سألت أحمد بن حنبل عن محدثٍ كذب في حديث واحد ثم تاب ورجع قال: توبته فيما بينه وبين الله تعالى، ولا يُكتب حديثه أبداً.

وعن عبد العزيز بن أبى رِزْمَة [4] . بكسر راء وسكون زاي . قال: قال عبد الله بن المبارك: مِنْ عقوبة الكذاب أن يُردَّ عليه صِدْقُة.

وعن عبد الله بن الزبير الحميدي قال: إن قال قائل: فما الذي لا يُقبل به حديث الرجل أبداً ؟ قلت: هو أن يُحدِّث عن رجلٍ أنه سمعه ولم يدركه، أو عن

---

[1]) المصباح المنير ٥٨/٨، وانظر الصحاح ٢١٠، والفروق اللغوية ٤٥٠/١، والقاموس المحيط ١٦٦، وتاج العروس ١١٤/٤

[2]) شرح النووي علي صحيح مسلم ٧٥/١، وانظر لسان المحدثين ٢٢٩/٤

[3]) التدريب ٣٣٠/١

[4]) وثقه ابن سعد، وابن حجر (الطبقات الكبري ٣٧٦/٧، والتقريب ٤٧١/١).

رجل أدركه ثم وُجِد عليه أنه لم يَسمع منه، أو بأمرٍ يبين عليه في ذلك كذب، فلا يجوز حديثه أبداً، لما أدرك عليه من الكذب فيما حدث به.

قال الخطيب: هذا هو الحكم فيه إذا تعمد الكذب وأقرَّ به [١]

وقال النووي في بيان الحجة في رده: وإنما كان الحكم بهذه الشدة: لأن الحديث حجة علي جميع المسلمين وفي جميع الأعصار، ويترتب علي الكذب فيه الكثير، قال ﷺ: " إن كذباً عليَّ ليس ككذبٍ علي أحدٍ " [٢]

. وقال النووي: تَصح توبته وتُقبل روايته، وعلل ذلك بقوله: إنه الجاري علي قواعد الشرع، وقد أجمعوا علي صحة رواية من كان كافراً ثم أسلم، وأكثر الصحابة كانوا بهذه الصفة، وقال: إنه المختار إذا صحت توبته بشروطها المعروفة.

قال النووي: لم أر له (أي للقول في أصل المسألة) دليلاً، ويجوز أن يُوجه بأن ذلك جُعل تغليظاً وزجراً بليغاً عن الكذب عليه، لِعِظَم مفسدته، فإنه يصير شرعاً مستمراً إلى يوم القيامة، بخلاف الكذب على غيره والشهادة، فإن مفسدتهما قاصرة ليست عامة.

ثم قال: وهذا الذي ذكره هؤلاء الأئمة ضعيف مخالف للقواعد الشرعية، والمختار: القطع بصحة توبته في هذا . أي الكذب عليه . وقبول رواياته بعدها إذا صحَّت توبته بشروطها المعروفة وهي: الإقلاع عن المعصية، والندم علي فعلها، والعزم علي ألا يعود إليها، قال: فهذا هو الجاري على قواعد الشرع، وقد أجمعوا على صحة رواية من كان كافراً فأسلم، قال: وأجمعوا على قبول شهادته، ولا فرق بين الشهادة والرواية في هذا.[٣] هذا عن الكذب علي رسول الله ﷺ

أما الكذب علي غيره ﷺ مع عدم ثبوت كذبه في حديث النبي ﷺ

---

[١] الكفاية في علم الرواية ١١٧ ـ ١١٨

[٢] أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب ما يكره من النياحة علي الميت ٤٣٤/١ ح١٢٢٩ من حديث المغيرة بن شعبة ﷺ قال: سمعت النبي ﷺ يقول: إن كذباً علي ليس ككذب على أحد من كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار، سمعت النبي ﷺ يقول: " من نِيح عليه يُعَذَّب بما نِيح عليه "، ومسلم في مقدمة صحيحه باب تغليظ الكذب علي رسول ﷺ ١٠/١ح٤

[٣] شرح النووي علي صحيح مسلم ٧٠/١

فلا يُقبل حديثه أيضاً. يقول الإمام مالك بن أنس . رحمه الله .: لا تأخذ العلم من أربعة، وخُذ ممن سوي ذلك: لا تأخذ العلم من سفيهٍ مُعْلِن بالسفه، وإن كان أروي الناس، ولا تأخذ من كذَّاب يكذب في أحاديث الناس، إذا جُرِّب عليه، وإن كان لا يُتهم أن يكذب علي رسول الله ﷺ، ولا من صاحب هوي يدعو الناس إلي هواه، ولا من شيخٍ له فضل وعبادة إذا كان لا يَعرِف ما يحدث. [١]

لكن هل يُقبل حديثه إذا ثبتت توبته ؟

قال الخطيب: نعم، ويدل له: أن الكذب وغيره مما يفسق لا خلاف في اعتبار التوبة منه إذا استوفت شروطها، والخلاف إنما هو في توبة القاذف وتوبة الكاذب علي رسول الله ﷺ هل تعتبر أو لا ؟ وما نُقل مما يخالف ذلك لم يثبت أنه صريح فيما ورد فيه. وإذا قُبلت رواية الكافر إذا أسلم فأولي الفاسق بالكذب في حديث الناس إذا تاب من ذلك. [٢]

حكم رواية من عُرِف بالتساهل في سماعه أو إسماعه:

لا تُقبل رواية من عُرِف بالتساهل في سماعه أو إسماعه، وذلك:

. كمن لا يُبالي بالنوم في السماع منه أو عليه.

. أو يُحَدِّث لا من أصلٍ صحيحٍ مُقابل علي أصله أو أصل شيخه [٣]

. أو عُرف بقبول التلقين في الحديث، بأن يُلقَّن الشيء فيُحدِّث به من غير أن يعلم أنه من حديثه، كما وقع لموسي بن دينار ونحوه [٤].

---

[١]) الكفاية في علم الرواية ١١٦، ١٦٠، وانظر المحدث الفاصل ٤٠٣، والجامع = لأخلاق الراوي وآداب السامع ١٣٩/١

[٢]) انظر تدريب الراوي ٣٢٩/١ ـ ٣٣١، وتوضيح الأفكار ١٤٨/٢ ـ ١٤٩

[٣]) وممن نُقل عنه ذلك ابن لهيعة، قال هشام بن حسان: جاء قوم ومعهم جزء فقالوا: سمعناه من ابن لهيعة، فنظرت فلم أجد فيه حديثاً واحداً من حديثه، فأتيته وأعلمته ذلك، فقال: ما أصنع، ما أصنع، يجيئوني بكتاب فيقولون: هذا من حديثك فأحدثهم به (المجروحين لابن حبان ٦٩/١) يقول الخطيب بعذ أن ذكر هذه القصة أيضاً في الكفاية في علم الرواية ١/ ١٥٢ : وكان عبد الله بن لهيعة سيء الحفظ، واحترقت كتبه، وكان يتساهل في الأخذ، وأي كتاب جاؤوا به حدَّث منه، فمن هنا كثرت المناكير في حديثه.

[٤]) يقول ابن حبان في موسي بن دينار المكي: كان لا يبالي ما يلقن فيتلقن، وكل شيء يسأل يجيب فيه، ويحدث بما ليس من سماعه فاستحق الترك (المجروحين ٢٣٧/٢).

. أو عُرِف بكثرة السهو في روايته إذا لم يحدِّث من أصل صحيح، وهذا بخلاف ما إذا حدَّث منه فلا عبرة بكثرة سهوه، لأن الاعتماد حينئذ علي الأصل لا علي حفظه. . أو عُرِف بكثرة الشواذ والمناكير في حديثه.

يقول شعبة: لا يجيئك الحديث الشاذ إلا من الرجل الشاذ، وقيل له: من الذي تترك الرواية عنه ؟ قال: من أكثر عن المعروف من الرواية ما لا يُعرف، وأكثر الغلط.

قال عبد الله بن المبارك، وابن حنبل، والحميدي، وغيرهم: من غلط في حديث، فبُيِّن له غلطه، فأصرَّ علي روايته لذلك الحديث ولم يَرجع، سقطت رواياته كلها، ولم يُكتب عنه.[1]

وقد ذكر الخطيب في كفايته في باب (ترك الاحتجاج بمن عرف بالتساهل في رواية الحديث)، وفي باب (ترك الاحتجاج بمن عرف بالتساهل في سماع الحديث) من الأمثلة ما يدل علي ذلك.[2]

مراتب الجرح والتعديل

يجب علي من يشتغل بدراسة الأسانيد أن يكون علي علم تام بمراتب الجرح والتعديل عند كل إمام من الأئمة، فبدون معرفة ذلك يصعب عليه أن يصل إلي

وروي بسنده عن يحيى بن سعيد قال: كنا عند شيخ من أهل مكة أنا وحفص بن غياث، وإذا أبو شيخ جارية ابن هرم يكتب عنه، فجعل حفص يضع له الحديث ويقول: حدثتك = = عائشة بنت طلحة عن عائشة بكذا، فيقول: حدثتني عائشة بنت طلحة عن عائشة بكذا... ثم يقول له: وحدثك القاسم بن محمد عن عائشة بكذا، فيقول حدثنا القاسم عن عائشة بكذا... ويقول: حدثك سعيد بن جبير عن ابن عباس بمثله، فيقول: حدثني سعيد بن جبير عن ابن عباس... فلما فرغ ضرب حفص بيده إلي ألواح جارية فمحاها، فقال: تحسدوني ؟ فقال له حفص: لا، ولكن هذا كذب.. وكان الشيخ موسي بن دينار (المجروحين ٦٩/١).

[1]) انظر تدريب الراوي ٣٣٩/١ ـ ٣٤٠، والمنهل الروي ٦٦.

[2]) الكفاية في علم الرواية ١٥١ ـ ١٥٢ ومن ذلك: ما رواه بسنده إلي أحمد بن حنبل قال: رأيت ابن وهب وكان يبلغنى تسهيله ـ يعنى في السماع ـ فلم أكتب عنه شيئاً، وحديثه حديث مقارب الحق.

الحكم الأمثل علي الحديث، حيث إن العبارات والمراتب قد تختلف من إمام إلي آخر، فهذا يضع هذا اللفظ في المرتبة الأولي، وآخر يضعه في مرتبة أخري، وبدون تمييز ذلك لن يتمكن الباحث من الحكم الصحيح علي أسانيد الأحاديث، ومن هنا كان لزاماً عليَّ أن أبيِّن مراتب الجرح والتعديل عند الأئمة، فأقول وبالله تعالي التوفيق:

مراتب الجرح والتعديل عند ابن أبي حاتم:

قسَّم ابن أبي حاتم مراتب الرواة بحسب أوصافهم إلي خمسة أقسام، ثلاثة يُقبل حديثهم، واثنان يُتوقف في قبول حديثهم.

فقال عن المقبولين:

١ . فمنهم الثبت الحافظ الورع المتقن الجهبذ الناقد للحديث.

فهذا الذي لا يختلف فيه، ويعتمد علي جرحه وتعديله، ويحتج بحديثه وكلامه في الرجال.

٢ . ومنهم العدل في نفسه، الثبت في روايته، الصدوق في نقله، الورع في دينه، الحافظ لحديثه، المتقن فيه.

فذلك العدل الذي يحتج بحديثه ويوثق في نفسه.

٣ . ومنهم الصدوق (في نقله)، الورع (في دينه)، الثبت (في روايته) الذي يهم أحياناً، وقد قبله الجهابذة النقاد، فهذا يحتج بحديثه.

وقال عن عدم المقبولين مطلقاً، أو بغير أن يتابعهم غيرهم علي ما رووه:

١ . ومنهم الصدوق الورع المغفل الغالب عليه الوهم والخطأ والغلط والسهو [١].

فهذا يكتب من حديثه الترغيب والترهيب والزهد والآداب، ولا يحتج بحديثه في الحلال والحرام.

[١]) فهذا الراوي عدل في دينه إلا أنه فقد شرط الضبط وهذا سبب رده.

٢ . من ليس من أهل الصدق والأمانة، ومن قد ظهر للنقاد بالرجال أُولِي المعرفة منهم الكذب، فهذا يترك حديثه وتطرح روايته.[١]

وقال في باب " بيان درجات رواة الآثار ":

وجدت الألفاظ في الجرح والتعديل علي مراتب شتى:

مراتب التعديل:

الأولي: إذا قيل للواحد: إنه ثقة، أو مُتْقِن، أو ثَبْت: (فهو ممن يحتج بحديثه).

الثانية: إذا قيل: إنه صدوق، أو محله الصدق، أو لا بأس به (فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه) وهي المنزلة الثانية.

الثالثة: إذا قيل: شيخ (فهو بالمنزلة الثالثة يكتب حديثه وينظر فيه) إلا أنه دون الثانية.

الرابعة: إذا قيل: صالح الحديث (فإنه يكتب حديثه للاعتبار).

مراتب التجريح:

الأولي: إذا أجابوا في الرجل ب " ليِّن الحديث " (فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه اعتباراً).

الثانية: إذا قالوا: ليس بقوي (فهو بمنزلة الأول في كتب حديثه إلا أنه دونه).

الثالثة: إذا قالوا: ضعيف الحديث (فهو دون الثاني لا يُطْرَح حديثه بل يُعْتَبر به).

الرابعة: إذا قالوا: مَتْرُوك الحديث، أو ذَاهِب الحديث، أو كذَّاب (فهو ساقط الحديث لا يُكْتَب حديثه) [٢]

---

[١] انظر الجرح والتعديل ١٠/١

[٢] الجرح والتعديل ٣٧/٢، وقد نقل عنه الخطيب في الكفاية ٢٣، وانظر رسالة في الجرح والتعديل للحافظ المنذري ص ٢٨

يقول الإمام الذهبي في السير ٦/ ٣٦٠ : قد علمت بالاستقراء التام أن قول أبي حاتم في رجل " يكتب حديثه " معناه: أنه عنده ليس بحجة.

مراتب الجرح والتعديل عند ابن الصلاح:

رتب ابن الصلاح ألفاظ التعديل والجرح مستنداً إلي ما قاله ابن أبي حاتم ومضيفاً إليه ما بَلَغَه عن غَيْرِه إلي ما يلي:

أولاً: ألفاظ التعديل:

١ . مَنْ قِيل فيه: ثِقَة، أو مُتْقِن، أو ثَبْت، أو حُجَّة، أو عَدْل حَافِظ، أو ضَابِط. وهذا يحتج به.

٢ . من قيل فيه: صدوق، أو محله الصدق، أو لا بأس به:

يُكتب حديثه ويُنظر فيه، وذلك لأن هذه العبارات لا تشعر بشريطة الضبط، فيُنظر في حديثه ويُختبر حتى يُعرف ضبطه.

ومن أمثلة ذلك أن عبد الرحمن بن مهدي قال: حدثنا أبو خلدة... فقيل له: أكان ثقة ؟... فقال: كان صدوقاً، وكان مأموناً، وكان خيراً، الثقة: شعبة، وسفيان.

٣ . شيخ. هو دون الثانية، يكتب حديثه وينظر فيه.

٤ . صالح الحديث. يكتب حديثه للاعتبار، فعن أحمد بن سنان قال: كان عبد الرحمن بن مهدي ربما جرى ذكر حديث الرجل فيه ضعف وهو رجل صدوق فيقول: رجل صالح الحديث [١].

ثانياً: ألفاظ الجرح:

١ . لين الحديث. يُكتب حديثه ويُنظر فيه اعتباراً، وقد ورد أن حمزة بن يوسف السهمي سأل الدارقطني فقال: إذا قلت فلان لين أيش تريد به ؟ قال: لا يكون ساقطاً متروك الحديث، ولكن يكون مجروحاً بشيء لا يُسقط عن العدالة.[٢]

٢ . ليس بقوي. يكتب حديثه كالأول، إلا أنه دونه.

٣ . ضعيف الحديث. هو دون الثاني، فلا يُطرح حديثه، بل يعتبر به.

٤ . متروك الحديث، أو ذاهب الحديث، أو كذاب، هذا يكون ساقط الحديث،

---

[١]) الكفاية ٢٢.

[٢]) سؤالات حمزة ص ٧٢، وانظر رسالة في الجرح والتعديل للمنذري ص ٣٣، ولسان الميزان ١٣/١، والكفاية ٢٣، وتدريب الراوي ٣٤٦/١، وفتح المغيث ٣٧٢/١

لا يكتب حديثه [1]

مراتب الجرح والتعديل عند الإمام الذهبي.

قال الإمام الذهبي في الميزان عن هذه المراتب:

.فأعلى العبارات في الرواة المقبولين:

ثَبْت حُجَّة، وثبت حَافِظ، وثقة مُتْقِن، وثقة ثقة.

ثم: ثقة.

ثم: صدوق، ولا بأس به، وليس به بأس.

ثم: مَحَلُّه الصدق، وجيِّد الحديث، وصالح الحديث، وشيخ وسط، وشيخ، وحسن الحديث، وصدوق إن شاء الله، وصُوَيْلِح ونحو ذلك.

. وأَرْدَى عبارات الجَرْح: دجالٌ كذابُ، أو وضَّاعٌ يَضَع الحديث، ثم مُتَّهم بالكذب ومُتَّفَق على تَرْكِه.

ثم: متروك ليس بثقة، وسَكَتُوا عنه، وذَاهِب الحديث، وفيه نَظَر، وهالك، وساقط.

ثم: وَاهٍ بمرَّة، وليس بشيء، وضعيف جداً، وضَعَّفُوه، وضعيف واهٍ، ومُنْكَر الحديث، ونحو ذلك.

ثم: يُضَعَّف، وفيه ضَعْف، وقد ضُعِّف، وليس بالقوي، وليس بحُجَّة، وليس بذاك، تَعْرِفُ وتُنْكِرُ، فيه مقالٌ، تُكُلِّمَ فيه، ليِّن، سيء الحفظ، لا يحتج به، اُخْتُلِفَ فيه، صدوق لكنه مُبْتَدِع.

ونحو ذلك من العبارات التي تدل بوضعها على إطراح الراوي بالأصالة، أو على ضعفه، أو على التوقف فيه، أو على جواز أن يحتج به مع لين ما فيه [2]

مراتب الجرح والتعديل عند الحافظ العراقي.

رتَّب الحافظ العراقي هذه المراتب علي النحو التالي:

أولاً: مراتب التعديل:

---

[1]) انظر مقدمة ابن الصلاح ٥٨- ٥٩، والتقييد والإيضاح ١٥٧ - ١٦٠.

[2]) ميزان الاعتدال ١/ ٤

الأولي: وهي العليا من ألفاظ التعديل (ولم يذكرها ابن أبي حاتم، ولا ابن الصلاح)

إذا كُرِّر لفظ التوثيق المذكور في المرتبة الأولي عند ابن أبي حاتم وابن الصلاح، مع تَبَايُن اللفظين مثل: ثبت حجة، ثبت حافظ، ثقة ثبت، ثقة متقن، أو مع اتحاد اللفظ مثل: ثقةٌ ثقةٌ، ثبتٌ ثبتٌ، حُجَّة حُجَّة، ونحو ذلك.

الثانية: (وهي الأولي عند ابن أبي حاتم، وابن الصلاح)

ما أفرد فيه لفظ التوثيق مثل: ثقة، متقن، ثبت، حجة، وكذا إذا قيل في العدل حافظ، أو ضابط.

الثالثة: قولهم: ليس به بأس، أو لا بأس به، أو صدوق، أو مأمون، أو خيار [1]

وهذا يكتب حديثه وينظر فيه.

الرابعة: قولهم: محلُّه الصدق، أو رووا عنه، أو إلي الصدق ما هو، أو شيخ وسط، أو وسط، أو شيخ، أو صالح الحديث، أو مقارب الحديث . بفتح الراء وكسرها . أو جيِّد الحديث، أو حسن الحديث، أو صويلح، أو صدوق إن شاء الله، أو أرجو أنه ليس به بأس.[2]

أما قولهم: ما أعلم به بأساً فمثل: أرجو أنه ليس به بأس، أو أدني منها، لأنه لا يلزم من عدم العلم حصول الرجاء بذلك [3].

ثانياً: مراتب التجريح: [4]

الأولي: وهي أسوؤها: كذَّاب، أو يَكْذِب، أو يَضَع الحديث، أو وضَّاع، أو

---

[1]) وهي المرتبة الثانية عند ابن أبي حاتم، وابن الصلاح، واقتصرا فيها علي: صدوق، أو لا بأس به، ومحله الصدق.

[2]) وهذه المرتبة هي الثالثة عند ابن أبي حاتم مقتصراً فيها علي " شيخ "، واقتصر في الرابعة علي " صالح الحديث " كما تقدم.

[3]) انظر فتح المغيث للعراقي ١٧٣، والرفع والتكميل ١٤٧، وتدريب الراوي ٣٤٨/١، وفتح المغيث للسخاوي ٣٦٦/١

[4]) جعلها العراقي خمس مراتب، وجعلها ابن أبي حاتم، وتبعه ابن الصلاح أربع مراتب.

وَضَعَ حديثاً، أو دَجَّال.[1]

الثانية: مُتَّهم بالكذب، أو الوضع، سَاقِط، هالك، ذاهب، أو ذاهب الحديث، متروك الحديث، تَرَكُوه.

فيه نَظَر، سَكَتُوا عنه: حيث يقولهما البخاري فيمن تركوا حديثه لا يُعْتَبر به، لا يعتبر بحديثه، ليس بالثقة، ليس بثقة، غير ثقة ولا مأمون... ونحو ذلك.

الثالثة: رُدَّ حديثه، رَدُّوا حديثه، مَرْدُود الحديث، ضعيف جداً، واهٍ بمرَّة، طَرَحُوا حديثه، مُطْرَح، مطرح الحديث، ارْمِ به، ليس بشيء، لا شيء، لا يُساوي شيئاً... ونحو ذلك.

الرابعة: ضعيف، مُنْكر الحديث، حديثه منكر، مضطرِب الحديث، واهٍ، ضعَّفُوه، لا يُحْتَج به.

الخامسة: فيه مقال، ضُعِّفَ، فيه ضَعْف، في حديثه ضعف، تَعْرِف وتُنْكِر، ليس بذاك القوي، ليس بالمتين، ليس بالقوي، ليس بحجة، ليس بِعُمْدة، ليس بالمَرْضِي، للضعف ما هو، فيه خُلْف، طَعَنُوا فيه، مَطْعُونٌ فيه، سيء الحفظ، لَيِّن الحديث، فيه لِين، تَكَلَّموا فيه.

حكم هذه المراتب:

المراتب الثلاثة الأُول عنده لا يُحتج بحديث أصحابها، ولا يُستشهد به، ولا يُعتبر به، والمرتبة الرابعة والخامسة يُخَرَّج حديثهم للاعتبار.[2]

مراتب الجرح والتعديل عند الحافظ ابن حجر العسقلاني.

جاء الحافظ ابن حجر تلميذ الحافظ العراقي فتحدَّث في نخبة الفكر عن مراتب الجرح والتعديل فقال:

---

[1]) أدخل ابن أبي حاتم، والخطيب في الكفاية ٢٣ بعض ألفاظ المرتبة الثانية في هذه المرتبة، وفرَّق الحافظ العراقي بين بعض هذه الألفاظ تبعاً للحافظ الذهبي في الميزان كما ذكر السخاوي في فتح المغيث ٣٦٦/١

[2]) فتح المغيث للعراقي ص ١٧٧، وانظر الرفع والتكميل ١٥١ ـ ١٥٤

ومراتب الجرح وأسوؤها:

الوصف بأفعل كأكذب الناس، ثم دَجَّال، أو وضَّاع، أو كذَّاب.

وأسهلها: لَيِّن، أو سيء الحفظ، أو فيه مَقَال.

ومراتب التعديل وأرفعها:

الوصف بما دل علي المبالغة فيه، وأصرح ذلك التعبير بأفعل: كأوْثَق الناس، أو أثْبَت الناس، أو إليه المُنْتَهي في التثبت.

ثم ما تأكد بصفةٍ أو صفتين: كثقة ثقة، أو ثبت ثبت، أو ثقة حافظ، أو عَدْل ضابط أو نحو ذلك.

وأدناها: ما أشعر بالقرب من أسهل التجريح: كشيخ، ويُروي حديثه، ويُعتبر به، ونحو ذلك [1]

وقَسَّم الحافظ ابن حجر مراتب الجرح والتعديل في " تقريب التهذيب " علي وجه من التفصيل والتأصيل إلي ثنتي عشرة مرتبة:

أولها: الصحابة: لأن الأمة أجمعت علي عدالتهم، فمرتبتهم أول مراتب التعديل.

الثانية: من أُكِّدَ مَدْحُه إما بأفْعَل التفضيل: كأوثق الناس، أو بتكرير الصفة لفظاً: كثقة ثقة، أو معني: كثقة حافظ.

الثالثة: مَنْ أُفْرِد فيه لفظ التوثيق: كثقة، أو مُتْقن، أو ثَبْت، أو عَدْل.

الرابعة: من قَصُرَ عن درجة الثالثة قليلاً، وإليه الإشارة ب: صَدُوق، أو لا بأس به، أو ليس به بأس.

الخامسة: مَنْ قَصُرَ عن درجة الرابعة قليلاً ويُشار إليه ب: صَدُوق سيء الحفظ، أو صدوق يَهِم، أو له أوْهَام، أو يُخْطِئ، أو تَغَيَّر بِأَخَرَةٍ، ويلتحق بذلك من

[1]) نخبة الفكر ٢٣٢

رُمِيَ بنوعٍ من البِدْعة كالتشيع [١]، والقَدَر [٢]، والنَّصْب [٣]، والإرْجَاء[٤]، والتَّجَهُّم[٥]، مع بيان الداعية من غيره.

السادسة: مَنْ ليس له من الحديث إلا القليل ولم يثبت فيه ما يُتْرك حديثه من أجله، ويشار إليه بلفظ: مقبول، حيث يُتابع، وإلا فلَيِّن الحديث

السابعة: مَنْ رَوَي عنه أكثر من واحد ولم يُوَثَّق، ويُشَار إليه بلفظ: مستور، أو مجهول الحال.

الثامنة: من لم يُوجَد فيه توثيق لمُعْتَبَر، وَوُجِد فيه إطلاق الضعف ولو لم يُفَسَّر، ويشار إليه بلفظ: ضعيف.

التاسعة: من لم يرو عنه غيرُ واحدٍ ولم يُوثَّق، ويُشار إليه بلفظ: مجهول.

العاشرة: من لم يُوَثَّق البتة وضُعِّف مع ذلك بقادح، ويشار إليه ب: متروك، أو متروك الحديث، أو واهي الحديث، أو ساقط.

الحادية عشر ة: من اتُّهِم بالكذب ويُقال فيه: متهم، أو متهم بالكذب

الثانية عشرة: من أُطْلِق عليه اسم الكذب والوضع، ككذاب، أو وضَّاع، أو

---

[١]) التشيع: محبة علي ﷺ وتقديمه علي الصحابة، فمن قدمه علي أبي بكر وعمر فهوغال في التشيع، ويطلق عليه رافضي، وإلا فشيعي، فإن انضاف إلي ذلك السب، أو التصريح بالبغض فغالٍ في الرفض، وإن اعتقد الرجعة في الدنيا فأشد في الغلو. هدي الساري ٤٨٣

[٢]) القدرية: هم المنكرون للقدر، والقائلون بأن أفعال العباد مخلوقة بقدرتهم ودواعيهم، لا يتعلق بها بخصوصها قدرة الله تعالي وإرادته، قاله الطيبي، وقال ابن حجر: والقدرية من يزعم أن الشر فعل العبد وحده. هدي الساري ٤٨٣

[٣]) النصب: بُغْض علي وتقديم غيره عليه. هدي الساري ٤٨٣

[٤]) الإرجاء علي معنيين: أحدهما التأخير، ومنه قوله تعالي" قالوا أرجه وأخاه وأرسل في المدائن حاشرين " (الأعراف:١١١) أي أمهله وأخره، والثاني: إعطاء الرجاء، يؤخرون العمل عن النية والقصد، وكانوا يقولون: لا تضر مع الإيمان معصية كما لا ينفع مع الكفر طاعة.

وقيل: الإرجاء تأخير حكم صاحب الكبيرة إلي القيامة فلا يقضي عليه بحكم في الدنيا من كونه من أهل الجنة أو من أهل النار. هدي الساري ٤٨٣

[٥]) الجهمية: من ينفي صفات الله تعالي التي أثبتها الكتاب والسنة، ويقول إن القرآن مخلوق. هدي الساري ٤٨٣

يَضَع، أو ما أكذبه ونحوها [1]

وعقَّب الإمام الصنعاني علي الحافظ ابن حجر في جعله الصحابة في المرتبة الأولي بقوله: وظاهر هذا أن كونه صحابياً قد تضمن أنه ثقة حافظ، فصفة الصحبة قد تكفلت بالعدالة والضبط، وهذا لا إشكال فيه بالنظر إلي العدالة علي أصل أئمة الحديث، ولكن بالنظر إلي الضبط والحفظ لا يخلو عن الإشكال، إذ الحفظ وعدمه من لوازم البشرية لا ينافي الصحبة، بل لا ينافي النبوة، فقد صحَّ عنه ﷺ أنه نسي في صلاته [2] وغيرها، فكيف يجعل كون الراوي صحابياً أبلغ من الموصوف بأوثق الناس ونحوه، والصحبة لا تنافي النسيان وعدم الحفظ، بل لقد ثبت في صحيح البخاري نسيان عمر لقصة التيمم وتذكير عمار له بها، ولم يذّكّر [3]، بل قد ثبت أنه ﷺ قال: " رحم الله فلاناً، لقد ذكرني البارحة آية كنت أنسيتها " [4]

حكم هذه المراتب:

يقول العلامة أحمد شاكر: والدرجات من بعد الصحابة، فما كان من الثانية والثالثة، فحديثه من الدرجات الأُول، وغالبه في الصحيحين، وما كان من الدرجة الرابعة فحديثه صحيح [5] من الدرجة الثانية، وهو الذي يحسنه الترمذي [1] ويسكت

---

[1]) التقريب ٢٨ ـ ٢٩

[2]) الحديث أخرجه البخاري: كتاب الجماعة والإمامة، باب هل يأخذ الإمام إذا شك بقول الناس ٢٥٢/١ح ٦٨٢ من حديث أبي هريرة ﷺ أن رسول الله ﷺ انصرف من اثنتين فقال له ذو اليدين: أقصرت الصلاة أم نسيت يا رسول الله ؟ فقال رسول الله ﷺ: " أصدق ذو اليدين ؟ فقال الناس: نعم، فقام رسول الله ﷺ فصلى اثنتين أخريين، ثم سلم، ثم كبر فسجد مثل سجوده أو أطول "، ومسلم: كتاب المساجد مواضع الصلاة، باب السهو في الصلاة والسجود له ٤٠٤/١ح٥٧٣.

[3]) الحديث أخرجه البخاري: كتاب التيمم، باب التيمم للوجه والكفين ١٣٠/١ح٣٣٤

[4]) توضيح الأفكار ١٦١/٢.
والحديث أخرجه البخاري: كتاب فضائل القرآن، باب تعليم الصبيان القرآن ١٩٢٢/٤ ح٤٧٤٨، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها ٥٤٣/١ح٧٨٨

[5]) قلت: لعله يقصد بالصحيح هنا المقبول، وإلا فحديث أهل هذه الدرجة من الحسن وليس من الصحيح.

عنه أبو داود، وما بعدها فمن المردود، إلا إذا تعددت طرقه مما كان من الدرجة الخامسة والسادسة فيتقوي بذلك ويصير حسناً لغيره [٢]، وما كان من السابعة إلي آخرها فضعيف علي اختلاف درجات الضعف من المنكر إلي الموضوع [٣]

مراتب الجرح والتعديل عند السيوطي والسخاوي

جاء بعد ذلك تلاميذ ابن حجر ومنهم الحافظ السيوطي، والحافظ السخاوي، فكان لهما مجال واسع في التعديل والتجريح، ويمكن إجمال المراتب علي ما ذكراه مع المقارنة بمن سبقهم فيما يلي:

أولاً: مراتب التعديل:

١ . الوصف بأفعل التفضيل ونحوها مما يدل علي المبالغة في التوثيق كأن يقول: أَوْثَق الناس، وأضْبَط الناس، وأثْبَت الناس، وإليه المُنْتَهي في التثَبُّت، ولا أحد أثْبَتَ منه، ومَنْ مِثْل فلان، وفلان لا يُسْأل عنه.

قاله السيوطي، وجعل الجميع مرتبة واحدة.

وجعل السخاوي ذلك مرتبتين: فجعل المرتبة الثانية أن يُقال: فلان لا يُسأل عن مثله، أي فيلتحق بها: مَنْ مثل فلان، وفلان لا يُسْأل عنه، ولا أحد أثبت منه.

٢ . والمرتبة الثانية عند السيوطي، والثالثة عند السخاوي:

ما تكرر فيه التوثيق بالمعني مع تباين الألفاظ مثل: ثقة ثبت، أو ثبت حجة، أو ثقة حجة، أو ثقة حافظ، أو مع اتحاد الألفاظ مثل: ثقة ثقة، أو ثقة ثبت.

لأن التأكيد الحاصل بالتكرار فيه زيادة علي الكلام الخالي منه، فكلما زاد التكرار زاد التأكيد، كقول ابن سعد في شعبة: ثقة مأمون، ثبت حجة، صاحب حديث، وأكثر ما نقل من ذلك قول ابن عيينة: حدثنا عمرو بن دينار وكان ثقة ثقة إلي تسع مرات، وكأنه سكت لانقطاع نفسه.

وهذه هي المرتبة الأولي عند الذهبي والعراقي.

---

[١]) قلت: وقد يُحَسِّن الترمذي مثله لما له من المتابعات والشواهد مما يذكره أو يشير إليه.
[٢]) قلت: وكذا ما كان من المرتبة السابعة، والثامنة، والتاسعة، قد يرتقي إلي الحسن لغيره.
[٣]) الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث ٣١٩/١

٣ . ما انفرد فيه اللفظ الدال علي التوثيق مثل: ثقة، ثبت، متقن، حجة، كأنه مُصْحَف، عدل ضابط، عدل حافظ.

وهذه هي المرتبة الثالثة عند السيوطي، والرابعة عند السخاوي، والأولي عند أبي حاتم، وتبعه ابن الصلاح، والثانية عند الذهبي والعراقي.

٤ . ليس به بأس، أو لا بأس به، أو صدوق، أو مأمون، أو خيار، أو من خيار الخلق.

وهذه هي المرتبة الثانية عند ابن أبي حاتم وابن الصلاح، وهي المرتبة الخامسة عند السخاوي، والرابعة عند السيوطي، والثالثة عند العراقي، وعدَّ فيها النووي والسيوطي: محله الصدق.

لكن رجَّح السخاوي تبعاً للذهبي والعراقي أنها في التي تليها، لما في " صدوق " من المبالغة، ودلالة " محله الصدق " علي مجرد الصدق.

٥ . ما أشعر بالقرب من التجريح مثل: محله الصدق، رووا عنه، روي الناس عنه، يروي عنه، إلي الصدق ما هو، شيخ وسط، وسط، شيخ، مقارب الحديث، صالح الحديث، ما أقرب حديثه، صويلح، صدوق إن شاء الله، أرجو بأن ليس به بأس.

وهي المرتبة السادسة عند السخاوي، والخامسة عند السيوطي، وعَدَّ منها: جيد الحديث، حسن الحديث، قال: وزاد شيخ الإسلام ابن حجر: صدوق سيء الحفظ، صدوق يهم، صدوق له أوهام، صدوق تغير بآخره، قال: ويلحق بذلك من رمي بنحو بدعة كالتشيع والقدر والنصب والإرجاء والتجهم.

وذكر السيوطي مرتبة سادسة، وعدَّ فيها: صالح الحديث.

وزاد العراقي فيها: صدوق إن شاء الله، أرجو أن لا بأس به، صويلح.

وزاد شيخ الإسلام ابن حجر: مقبول.

وقد عَدَّ السخاوي ما ذكره السيوطي في المرتبة الخامسة والسادسة مرتبة واحدة هي السادسة عنده.

وجعل الذهبي: محله الصدق، وحسن الحديث، وصالح الحديث، وصدوق

إن شاء الله مرتبة.

و: روي عنه الناس، وشيخ، وصويلح، ومقارب الحديث، وما علمتُ به جرحاً، مرتبة أخري.

حكم مراتب هذه المراتب:

جعل السخاوي المراتب الأربعة الأولي يُحتج بها، وهي الثلاثة الأول عند السيوطي، والأولي والثانية عند العراقي.

والمرتبة الخامسة عند السخاوي لا يُحتج بأحد من أهلها لكون ألفاظها لا تُشْعِر بشريطة الضبط، فيُكتب حديثه وينظر فيه ويعتبر بموافقة الضابطين، وهي الطبقة الرابعة عند السيوطي، والثالثة عند العراقي، وقال فيها العراقي: وهذا . أي صاحبها . يكتب حديثه وينظر فيه.

والمرتبة السادسة عند السخاوي: الحكم في أهلها دون أهل التي قبلها، وفي بعضهم مَنْ يُكْتب حديثه للاعتبار دون اختبار ضبطهم لوضوح أمرهم فيه، وهي المرتبة الخامسة عند السيوطي، والرابعة عند العراقي، وسكت العراقي عن الحكم علي أهلها.

ثانياً: مراتب الجرح:

١ . الوصف بما دل علي المبالغة في الجرح بأفعل التفضيل أو نحوه مما يدل علي المبالغة في الجرح.

مثل: أكذب الناس، رُكْن الكذب، إليه المُنْتَهي في الكذب، إليه المنتهي في الوضع.

وهذه المرتبة انفرد بها السخاوي.

٢ . كذاب، وضَّاع، يَضَع الحديث علي الرسول ﷺ، دجَّال وضع حديثاً، وضَّاع، ما أكْذَبَه.

وهذه هي المرتبة الأولي عند ابن حجر، والسيوطي تبعاً للعراقي.

٣ . متهم بالكذب، متهم بالوضع، يسرق الحديث، ساقط، هالك، ذاهب الحديث، ذاهب، متروك، متروك الحديث، تركوه، مُجْمَع علي تركه، هو علي يدي

عَدْل، لا يُعتبر به، لا يعتبر بحديثه، ليس بالثقة، ليس بثقة، غير ثقة ولا مأمون، ساقط، هالك، فيه نظر، سكتوا عنه.

وهذه هي المرتبة الثانية عند السيوطي تبعاً للعراقي، وجعلها ابن حجر مرتبتين، فجعل: من اتهم بالكذب أو الوضع مرتبة، ومن لم يُوَثَّق البتَّة وضُعِّف مع ذلك بقادح وهو ما بعد ذلك مرتبة أدني.

٤ . رُدَّ حديثه، رَدُّوا حديثه، مردود الحديث، ضعيف جداً، واه بمرة، طرحوا حديثه، مطروح الحديث، ارم به، لا يُكتب حديثه، لا تَحِل كتابة حديثه، لا تَحِل الرواية عنه، الرواية عنه حرام، ليس بشيء، لا شيء، لا يُسَاوي شيئاً، لا يساوي فِلْسَاً.

وهذه هي المرتبة الثالثة عند السيوطي تبعاً للعراقي، وجعل ابن حجر بدلها: مجهول العين وهو: من لم يرو عنه غير واحد ولم يُوَثَّق.

٥ . فلان ضعيف، لا يُحْتَج به، منكر الحديث، له مناكير، له ما يُنكر، مضطرب الحديث، واهٍ، ضعَّفوه، لا يُحتج به، حديثه مُنْكَر.

وهذه هي المرتبة الرابعة عند السيوطي تبعاً للعراقي، وجعلها ابن حجر أيضاً مرتبة رابعة حيث لم يُوَجد في الراوي توثيق لمعتبر، ووُجِد فيه إطلاق الضعف ولم يُفسر.

٦ . فيه مقال، فيه أدني مقال، ضُعيف . بالبناء للمجهول .، فيه ضعف، في حديثه ضعف، تعرف وتنكر، ليس بالمتين، ليس بالقوي، ليس بحجة، ليس بعمدة، ليس بمأمون، ليس من إبل القباب، ليس من جمال المحامل، ليس بالمرضي، ليس بالحافظ، غيره أوثق منه، في حديثه شيء، فلان مجهول، فيه جهالة، لا أدري ما هو، للضعف ما هو، فيه خُلف، طعنوا فيه، مطعون فيه، تركوه، سيء الحفظ، لين، لين الحديث، فيه لين، تكلموا فيه، سكتوا عنه، فيه نظر.

وهذه هي المرتبة الخامسة عند السيوطي تبعاً للعراقي، وجعل ابن حجر في هذه المرتبة الخامسة: مجهول الحال وهو: من روي عنه أكثر من واحد ولم يُوَثَّق.

حكم هذه المراتب:

يقول الحافظ السخاوي: (الحكم في المراتب الأربع الأُول أنه لا يحتج بواحد من أهلها ولا يستشهد به ولا يعتبر به) وهي المراتب الثلاثة الأُول عند العراقي والسيوطي، وحكم عليهم العراقي بما أخذه عن السخاوي من أنه لا يحتج بحديث أصحابها ولا يُسْتَشْهد به ولا يُعْتَبر به.

(وما عدا الأربع فيُخَرَّج حديث أهلها للاعتبار، لعدم منافاة هذه الصيغ لذلك، وإشعارها بصلاحية المُتَّصِف لها لذلك)، وهي ما عدا المراتب الثلاث الأول عند العراقي والسيوطي.

ونحب أن ننبه إلي أن هذه الألفاظ تمثل نماذج لما حكم به رجال الجرح والتعديل علي الرواة، ومن نظر في كتب رجال الحديث وتواريخهم ظفر بألفاظ كثيرة [1]

التعريف ببعض الألفاظ في الجرح والتعديل

يجب علي من يشتغل بدراسة الأسانيد أن يكون علي علم بمدلول الألفاظ التي ذكرها علماء الجرح والتعديل، فإن لبعضهم مصطلحات خاصة قد تتفق مع البعض، وتختلف مع البعض الآخر، وعدم معرفتها يؤثر في الوصول إلي الحكم الأمثل علي الحديث.

يقول السخاوي: ومما يُنَبَّه عليه: أنه ينبغي أن تتأمل أقوال المزكين ومخارجها، فقد يقولون: فلان ثقة أو ضعيف، ولا يريدون به أنه ممن يُحتج بحديثه، ولا ممن يُرَد، وإنما ذلك بالنسبة لمن قُرِن معه على وفق ما وجه إلى القائل من السؤال، كأن يُسأل عن الفاضل المتوسط في حديثه ويُقرن بالضعفاء فيُقال: ما تقول في فلان وفلان وفلان ؟ فيقول: فلان ثقة، يُريد أنه ليس من نمط من قُرِن به، فإذا سُئل عنه بمفرده بيَّن في المتوسط [2].

---

[1]) انظر في مراتب الجرح والتعديل: فتح المغيث للسخاوي ٣٦١/١ ـ ٣٧٦، وتوضيح الأفكار ١٥٩ ـ ١٧٠، وتدريب الراوي ٣٤١/١ ـ ٣٥٠، والرفع والتكميل ١٢٩ ـ ١٧٠، ونخبة الفكر ٢٣٢، والمنهل الروي ٦٥ ـ ٦٦، وانظر دراسات في علوم الحديث أ. د / عزت عطية ٨٤ ـ ١٠٩

[2]) فتح المغيث ٣٧٤/١

ومن هذه الألفاظ:

ـ ثَبْت: ثابت القلب واللسان والكتاب والحجة [١]

ـ ثبَتَ: ما يثبت فيه المحدث مسموعه مع أسماء المشاركين له فيه، لأنه كالحجه عند الشخص لسماعه وسماع غيره.[٢]

ـ حُجَّة : أي بلغ في الحفظ والإتقان مبلغاً يجعله حجة عند العام والخاص، يقول السخاوي: كلام أبي داود يقتضي أن الحجة أقوى من الثقة، وذلك أن الآجري سأله عن سليمان بن بنت شرحبيل فقال: هو حجه ؟ قال: الحجة أحمد بن حنبل، وكذا قال عثمان بن أبي شبيه في أحمد بن عبد الله بن يونس: ثقة وليس بحجة، وقال ابن معين في محمد بن إسحاق: ثقة وليس بحجة.

وكان لهذه النكتة تقديم الخطيب لها حيث قال: أرفع العبارات أن يُقال: حجة أو ثقة [٣]

ـ الثقة: هو من جمع العدالة والضبط [٤]

ـ ثقة جبل: أي هو كالجبل في ثبات العلم ورسوخه، أو في عظم العلم وضخامته، أو في كليهما [٥].أي في الثبات والضخامة.

ـ كأنه مُصْحَف: يُطْلَق علي الراوي لقلة خطئه وحفظه وإتقانه، وهذا الوصف من المرتبة الرابعة من مراتب التعديل عند الحافظ السخاوي وهي: ما انفرد فيه بصيغة تدل علي التوثيق، ومن يتصف بهذا الوصف فهو دلالة علي صدقه وإتقانه وحفظه.

قال عبد الله بن داود: كان مسعر . ابن كِدَام [٦] الكوفي . يُسمي المصحف

---

[١]) فتح المغيث للسخاوي ٣٦٣/١

[٢]) المرجع السابق

[٣]) فتح المغيث للسخاوي ٣٦٤/١، والكفاية ٢٢

[٤]) تدريب الراوي ٦٣/١

[٥]) الرفع والتكميل ١٥٦

[٦]) بكسر كاف وخفة دال مهملة (المغني في ضبط أسماء الرجال ص ٢١١).

لقلة خطئه وحفظه [١]

.رضا : هي عند العلماء بمعني ثقة، أو عدل [٢].

.صالح الحديث: أي أنه صالح في الحديث، أما إذا قال " صالح " فقط فإنما يريدون به الصلاحية في دينه.[٣]

.ليس به بأس: يطلقها ابن معين ويُريد بها أنه ثقة، فقد قيل له: إنك تقول: فلان ليس به بأس، وفلان ضعيف، قال: من أقول فيه " لا بأس به " فثقة، ومن أقول فيه " ضعيف " فليس بثقة لا يكتب حديثه [٤]

.إلي الصدق ما هو : أي ليس ببعيد عن الصدق [٥].

. مُقارِب الحديث: . بكسر الراء . أي حديثه يقاربه حديث غيره، فهو لا ينتهي إلي السقوط ولا يرتفع إلي الجلالة وهو نوع مدح.

والمعني يقارب الناس في حديثه ويقاربونه، أي ليس حديثه بشاذ ولا منكر.

. مُقارَب الحديث: من القُرْبِ ضد البُعْدِ، ومعناه:أن حديثه مقارب لحديث غيره من الثقات، فهو بالفتح أو بالكسر وسط لا ينتهي إلي درجة السقوط ولا يصل إلي درجة الارتفاع، وقيل: بالفتح أي: رديء.[٦]

. يسرق الحديث: قال الذهبي: هو أهون من وضعه واختلاقه في الإثم، إذ سرقة الحديث أن ينفرد محدث بحديث فيجيء السارق ويدَّعي أيضاً أنه سمعه من شيخ ذلك المحدث، أو يكون الحديث عرف براو فيضيفه لراو غيره ممن شاركه في الطبقة.[٧]

---

[١] الثقات ٥٠٨/٧

[٢] الكفاية ٨٥

[٣] فتح المغيث ٢٠٣/١، والرفع والتكميل ١٣٨ قلت: لأنه قد يكون صالحاً في دينه وليس بصالح في رواية الحديث.

[٤] فتح المغيث للسخاوي ٣٦٧/١

[٥] فتح المغيث للسخاوي ٣٦٥/١

[٦] فتح المغيث للسخاوي ٣٦٥/١

[٧] فتح المغيث للسخاوي ٣٧٠/١، يقول الحافظ السيوطي في التدريب ٢٩١/١: وممن كان يفعل ذلك من الوضاعين: حماد بن عمرو النصيبي، وأبو إسماعيل إبراهيم بن أبي حية،

. متروك الحديث: سئل شعبة: من الذي يُتْرَك حديثه ؟ فقال: مَنْ يُتَّهَم بالكذب، ومن يُكثر الغلط، ومن يُخطئ في حديثٍ يُجْمَع عليه فلا يَتهم نفسه ويُقيم علي غلطه، ورجل روي عن المعروفين ما لا يعرفه المعروفون.

يقول أحمد بن صالح: لا يُترك حديث الرجل حتى يُجمع الجميع علي ترك حديثه، وكثيراً ما يُعَبِّر البخاري بقوله: فيه نظر، أو سكتوا عنه عمن تركوا حديثه، وهو اصطلاح له [١]

. ليس من إبل القباب[٢]: أي ليس بالقوي المتين، قال ابن حجر: يُروي حديثه ولا يُحتج بما يَنفرد به [٣]

. نزكوه: طعنوا فيه، أو تركوه، والنزك: الطعن، والجمع نيازك، ونزكه: طعنه بالنيزك [٤]، وكذا إذا نزعه وطعن فيه بالقول أيضاً [٥].

. تَعرف وتُنكر: بفتح التاء الأولي وضم الثانية، أو بقلب التاء ياء مضمومة فيهما، تعرف برواية المعروف عن المشاهير، وتنكر برواية المناكير التي لا تعرف.[٦]

والمعني: أن يأتي مرة بالأحاديث المعروفة، ومرة المنكرة فتحتاج أحاديثه إلي العرض علي أحاديث الثقات المعروفين لسبرها.

وبهلول بن عبيد الكندي، و مثاله: حديث رواه عمرو بن خالد الحراني عن حماد النصيبي عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً " إذا لقيتم المشركين في طريق فلا تبدؤهم بالسلام " الحديث، فهذا حديث مقلوب، قلبه حماد، فجعله عن الأعمش، فإنما هو معروف بسهيل بن أبي صالح عن أبيه، هكذا أخرجه مسلم من رواية شعبة والثوري وجرير بن عبد الحميد وعبد العزيز الدراوردي كلهم عن سهيل.

[١] فتح المغيث للسخاوي ٣٧٠/١

[٢] القباب: هي الهوادج التي علي الإبل يركب النساء فيها (لسان العرب ٦٥٩/١)

[٣] فتح المغيث ٣٧٢/١، ثم قال السخاوي: ونحوه: ليس من جمال المحامل.

[٤] النيزك: هو الرمح الصغير (لسان العرب ٤٩٨/١٠)

[٥] فتح المغيث للسخاوي ٣٧٢/١

[٦] تدريب الراوي ٣٥٠/١

ـ واه بمرة: أي قولاً واحداً لا تردد فيه. [1].

ـ إلي الصدق ما هو، والضعف ما هو: معناه قريب من الصدق والضعف[2].

ـ فلانٌ ليِّن: قال الدارقطني: إذا قلتُ: " فلان لين " لا يكون ساقطاً متروك الحديث، ولكن مجروحاً بشيء لا يسقط به عن العدالة. [3]

ـ هو علي يدي عدل: كناية عن الهالك، وهو تضعيف شديد. [4]

ـ فلان مُودٍ: اختُلِفَ في ضبطها، فمنهم من يُخَفِّفها: أي هالك قال في الصحاح: أودى فلان أي هلك فهو مود، ومنهم من يُشَدِّدها مع الهمزة (مؤدٍّ) أي: حسن الأداء [5]. أي إذا كانت من أدَّي فهي تعديل.

ـ ليس بالقوي: إذا قالها أبو حاتم يُريد بها أنه لم يبلغ درجة القوي الثبت، وعند البخاري: قد يطلقها ويريد بها أنه ضعيف [6].

ـ تَغَيَّر بأَخَرَةٍ: . بفتح الهمزة والخاء .، وقد تضم الهمزة، أي في آخر عمرة، ويُقال: في آخره . بمد وكسر . أي في آخر أمره.

ـ يُعتبر به: أي يعتبر بحديثه وينظر فيه للاعتبار، والاعتبار: هو التفتيش والتتبع لطرق الحديث والمرويات، فإن وجد له ثقة يشاركه في روايته عن شيخه إلي الصحابي سمي الراوي الآخر متابِعاً، وسمى ذلك: متابعة تامة، فإن وجد له اتفاق علي روايته في بعض الإسناد ولو في الصحابي سمي ذلك متابعة ناقصة، فإن وافقه غيره من غير ذلك الصحابي بل من صحابي آخر سُمِّي شاهداً، فإن لم

---

[1]) فتح المغيث للسخاوي ١/ ٣٧١، وتدريب الراوي ٣٥٠/١

[2]) تدريب الراوي ٣٥٠/١

[3]) فتح المغيث للسخاوي ٣٧٢/١

[4]) فتح المغيث للسخاوي ٣٧٥/١ يقول ابن منظور: وقولهم للشيء إذا يئس منه: وضع على يدي عدل، هو العدل بن جزء بن سعد العشيرة، وكان ولي شرط " تبع "، فكان " تبع " إذا أراد قتل رجل دفعه إليه، فقال الناس: وضع على يدي عدل، ثم قيل ذلك لكل شيء يُئس منه (لسان العرب ٤٣٦/١١)

[5]) فتح المغيث للسخاوي ٣٧٥/١، وانظر مختار الصحاح ٢٩٨

[6]) الموقظة ٨٣

يكن له متابع ولا شاهد كان حديثه فرداً ولا يحتج به [١].

- لا يُعتبر بحديثه: أي لا يعتد بالحديث الذي يأتي من طريقه، فإنه لا يصلح للمتابعات ولا للشواهد، لضعفه الشديد [٢].

-ليس بذاك: أي ليس بذاك القوي أو المتين حتى يتم توثيقه [٣].

-ليس من جمال المحامل[٤]، ليس من جمازات [٥] المحامل: أي ليس بالقوي المتين فيُروي حديثه ولا يُحتج بما يَنفرد به [٦].

- منكر الحديث: هذا اللفظ يجب التفريق فيه في المعني عند المتقدمين والمتأخرين، فالقدماء كثيراً ما يطلقونه علي مجرد ما تفرد به راويه وإن كان من الأثبات، والمتأخرون يطلقونه علي رواية راو ضعيف خالف الثقات، وهي أشد من قولهم: له مناكير، إلا إذا كثرت المناكير في روايته، " ويطلقها الإمام البخاري علي من لا تحل الرواية عنه " [٧].

يقول السخاوي: وقد يُطْلَق ذلك على الثقة إذا روى المناكير عن الضعفاء[٨]

- مضطرب الحديث : أي يروي حديثه علي أوجه مختلفة من رواة متقاربين بلا ترجيح بين رواياتهم، وذلك موجب للضعف [٩].

-يكتب حديثه: يراد بها عند ابن معين أنه من جملة الضعفاء الذين يكتب حديثهم كما ذكر ابن عدي [١٠].

---

[١] وسيأتي الحديث عن الاعتبار للمتابعة والشاهد في المبحث الخامس إن شاء الله تعالي
[٢] الرفع والتكميل ١٥٣
[٣] فتح المغيث للسخاوي ٣٧٢/١
[٤] المحمل: أي المعتمد، والمحامل: التي تحمل الناس في السفر (لسان العرب ١١/ ١٧٧)
[٥] الجماز: البعير الذي يركبه المجمز (لسان العرب ٣٢٣/٥)
[٦] فتح المغيث للسخاوي ٣٧٢/١
[٧] تدريب الراوي ٣٤٩/١
[٨] فتح المغيث للسخاوي ٣٧٣/١
[٩] فتح المغيث للسخاوي ٢٣٧/١
[١٠] الكامل ٢٤٢/١

وعند أبي حاتم: أي في المتابعات والشواهد [١]

- فيه نظر، أوسكتوا عنه: تُقال فيمن تركوا حديثه، ويستخدمها البخاري كثيراً فيمن لا تحل الرواية عنه.

قال السخاوي: لأنه لورعه قلَّ أن يقول: كذاب أو وضاع. [٢]

- الفرق بين تركوه، وتركه فلان: الأول: يدل علي سقوط الراوي وأنه لا يكتب حديثه، والثاني: قد يكون جرحاً وقد لا يكون جرحاً

قال ابن تيمية: قولهم: تركه شعبة معناه: أنه لم يرو عنه، وترك الرواية قد يكون لشبهة لا توجب الجرح، وهذا معروف في غير واحد قد خُرِّج له في الصحيح، وقد يقولون: تركه فلان: بمعني ترك الكتابة عنه لا بمعني الترك الاصطلاحي.[٣]

- ليس بشيء: أي ليس قولهم بشيء صحيح يعتمد، وهو كما تقول العرب لمن قال قولاً غير سديد: ما قلت شيئاً، يريدون المبالغة في النفي وليس ذلك كذباً، وهي عند الشافعي والمزني تعني: أنه كذاب.[٤]

- لا يُحتج به: إذا كان يقع في أحاديثه الغلط ويكثر ذلك لسوء حفظه أو ضبطه، جاء في الجرح والتعديل: قال ابن أبي حاتم: قلت لأبي: ما معني لا يحتج بحديثهم ؟ قال: كانوا قوماً لا يحفظون فيحدثون بما لا يحفظون فيغلطون، تري في أحاديثهم اضطراباً ما شئت [٥].

- لا يُتَابع علي حديثه: أي لم يُرو عنه إلا هذا الحديث وحديث آخر لم يتابع عليه، قال المزي: هذا لا يقدح في صحة الحديث، لأن وجود المتابعة ليس شرطاً في صحة كل حديث صحيح [٦].

---

[١] فتح المغيث للسخاوي ٢٠٣/١
[٢] فتح المغيث للسخاوي ٣٧١/١، وتدريب الراوي ١٤٩/١
[٣] مجموع الفتاوى ٣٤٩/٢٤، والرفع والتكميل ١٤١
[٤] الرفع والتكميل ١٤٢
[٥] الرفع والتكميل ١٤٤، والجرح والتعديل ١٣٢/٢
[٦] قواعد في علوم الحديث للتهانوي ٣٥٦، وانظر التهذيب ٢٣٤/١

. قريبُ الإسناد: أي قريب من الصواب والصحة، وقد يراد به: أنه يكتب عنه لقرب إسناده، فلابد من التعيين والتنبيه عليه، فقد يكون شديد الضعف [١].

. جِرَابُ الكذب [٢]: هو من يوصف بكثرة الكذب [٣].

. كذاب: قد يطلقها كثير من المتعنتين في الجرح علي من يهم ويُخطئ في حديثه وإن لم يتبين أنه تعمد ذلك، ولا تبين أن خطأه أكثر من صوابه ولا مثله، فهي من الألفاظ المطلقة التي لم يفسر سببها [٤].

يقول التهانوي: قال الصيرفي: وكذا إذا قالوا فلان كذاب، لا بد من بيانه، لأن الكذب يحتمل الخطأ [٥].

. آفته فلان: كناية عن الوضع، ويحتمل أن يكون المراد: آفته في رَدِّه أو نكارته أو غير ذلك، وقال ابن عراق: إن قالوا موضوع أو باطل آفته فلان، فهو كناية عن الوضع، وإن قالوا: نكر آفته فلان، فمرادهم في نكارته، وإن قالوا آفته فلان فقط: فهذا محل التردد [٦].

. فلان له بلايا: أي موضوعات [٧].

. البلاء فيه من فلان: كناية عن الوضع [٨]

. له طامات [٩]، وأوابد[١٠]، ويأتي بالعجائب: قال ابن عراق: لا أدري هل يقتضي اتهام المقول فيه ذلك بالكذب أم لا يفيد غير وصف حديثه بالنكارة، وقد

---

[١] الرفع والتكميل ١٦٢
[٢] جراب: بالكسر، والجراب: وعاء الزاد (مختار الصحاح ص ٤٢)
[٣] الرفع والتكميل ١٦٧
[٤] الرفع والتكميل ١٦٨
[٥] قواعد في علوم الحديث ١٧٠
[٦] تنزيه الشريعة ٣٤/١، والرفع والتكميل ١٦٩
[٧] تنزيه الشريعة المرفوعة ١٩/١
[٨] الكشف الحثيث ٨٨، ١٣٥.
[٩] كل ما كثر وعلا حتي غلب فقد طم (لسان العرب ٣٧٠/١٢، وانظر مختار الصحاح ١٦٧)
[١٠] الأوابد جمع آبدة، والآبدة: الداهية تبقى على الأبد، والآبدة: الكلمة أو الفعلة الغريبة، وجاء فلان بآبدة أي بداهية يبقى ذكرها على الأبد (لسان العرب ٦٩/٣)

سألت بعض أشياخي عن ذلك فلم يفدني فيه شيئاً، نعم رأيت ابن حجر قال في بعض من قيل فيه ذلك: إنه لم يتهم بالكذب.[١]

- قولهم في الراوي: الله أعلم، والله المستعان: هذا من الجرح لأن هذا يفيد أن حاله مجهول كما قرره الفقهاء، فكثير من العلماء يذكرون لفظ الكذاب في الراوي ويتبعون كلامهم بقولهم: والله المستعان إيذاناً بكذبه.[٢]

- لا يشتغل به: ضعيف جداً نازل عن مرتبة صلاحية حديثه للمتابعات والشواهد [٣]

- مجهول: عند ابن أبي حاتم يريد بها جهالة الوصف، أما عند أكثر المحدثين فيريدون بها غالباً: جهالة العين، بأن لا يروي عنه إلا واحد [٤]

- هو كذا وكذا: قال الذهبي: هي بالاستقراء عند الإمام أحمد كناية عمن فيه لين [٥].

- روي مناكير: قولهم: روي مناكير لا يقتضي بمجرده ترك روايته حتى تكثر المناكير في روايته، وينتهي إلي أن يُقال فيه " منكر الحديث " لأن " منكر الحديث " وصف في الرجل يستحق به الترك لحديثه

والعبارة الأخرى . روي مناكير . لا تقتضي الديمومة، كيف وقد قال أحمد بن حنبل في " محمد بن إبراهيم التيمي ": يروي أحاديث منكرة، وهو ممن اتفق عليه الشيخان، وإليه المرجع في حديث " إنما الأعمال بالنيات "

قال الذهبي بعد أن ذكر قول الإمام أحمد: يروي المناكير، أو قال: أحاديثه منكرة: وثقه الناس، واحتج به الشيخان، وقفز القنطرة [٦].

---

[١]) تنزيه الشريعة ١٩/١، والرفع والتكميل ١٧٢
[٢]) الرفع والتكميل ١٧٣
[٣]) الرفع والتكميل ١٧٣
[٤]) انظر الرفع والتكميل ٢٢٩
[٥]) ميزان الاعتدال ٣١٨/٧، والرفع والتكميل ٢٤٤
[٦]) ميزان الاعتدال ٣٢/٦، وفتح المغيث ٣٧٣/١

المبحث الثالث

أهمية علم مصطلح الحديث عند دراسة الأسانيد

تمهيد. إن من الأهمية بمكان أن يكون الباحث في دراسة الأسانيد مُلِمَّاً بقواعد " مصطلح الحديث "، لمعرفة ما قد يقع في الإسناد أو المتن من أنواع المخالفات الحديثية، من انقطاع أو إعضال أو إرسال أوغير ذلك، حيث إن العلماء اشترطوا في الحديث الصحيح: اتصال السند، وضبط الراوي، وعدالته، وعدم الشذوذ، وعدم العلة، فإذا خف ضبط الراوي ونزل عن الرتبة العليا دخل حديثه في دائرة الحسن، وقد يُحكم بضعف الحديث لفقده شرطاً من شروط الصحيح والحسن، وكلما كانت الشروط المفقودة في الحديث الضعيف أكثر كان ضعفه أشد، وكلما قلَّت خفَّ الضعف.

وإذا كنا نحتاج إلي معظم موضوعات هذا العلم في دراسة الأسانيد إلا أننا لا يمكننا تناول ذلك كله في هذا البحث، وسنتناول إن شاء الله تعالي في هذا المبحث جانباً من هذا العلم، مما يُمَكِّن الباحث . بعض الشيء . ويساعده في دراسة الأسانيد، فنقول وبالله التوفيق والسداد:

إن الحديث الصحيح هو: ما اتصل سنده، برواية العدل الضابط، عن مثله، إلي منتهاه، من غير شذوذ، ولا علة. (١).

والمراد بالمتصل: ما سلم إسناده من سقوطٍ فيه، بحيث يكون كل من رجاله سمع ذلك المروى من شيخه. (٢)

ومعني السقط في الإسناد: انقطاع سلسلة الرواة أو السند بحذف راو أو أكثر من أول السند أو آخره أو وسطه.

وقد ذكر العلماء أن سبب ضعف الإسناد يعود إلي أمرين:

الأول: السقط في الإسناد ، والثاني: الطعن في الراوي.

أما السقط في الإسناد: فإنه ينقسم إلي قسمين:

---

١) المنهل الروي ٣٣، وتدريب الراوي ٦٣/١

٢) نخبة الفكر ص ١

أ . سقط واضح أو جلي: بمعني أنه يُدرَكَ بسهولة، ككون الراوي مثلاً لم يُعاصر من روي عنه.

ويُدرك بعدم التلاقي بين الراوي وشيخه، لكونه لم يُدرك عَصْرَه، أو أدركه ولم يلقه، وليست منه إجازة ولا وجادة، ومن ثم احتيج إلي التاريخ لتضمنه تحرير مواليد الرواة، ووفياتهم، وأوقات طلبهم، وارتحالهم.

وهذا السقط الواضح أو الجلي إذا وقع في الإسناد نتج عنه أربعة أنواع من الحديث الضعيف وهي: المعلق، والمرسل، والمنقطع، والمعضل.

لأن السقط إما أن يكون في أول السند، أو في آخره، أو في وسطه: فإن كان في أوله: فهو المعلق، وإن كان في آخره: فهو المرسل، وإن كان في وسطه يُنْظَر:

فإن كان راوياً واحداً أو أكثر لا علي التوالي فهو: المنقطع.

وإن كان راويين أو أكثر علي التوالي فهو: المعضل.

ب . سقط خفي: بمعني أنه لا يُدركه إلا الأئمة الحذاق المطلعون علي طرق الحديث وعلل الأسانيد، وينتج عنه نوعان:

١ . المدلس أو التدليس. ٢ . المرسل الخفي.

وأما الطعن في الراوي: فإنه يكون بعشرة أشياء، بعضها أشد من بعض، خمسة منها تتعلق بالعدالة، وخمسة منها تتعلق بالضبط.

يقول ابن حجر: " الطعن إما أن يكون لكذب الراوي، أو تُهْمَته بذلك، أو فُحْش غلطه، أو غفلته عن الإتقان، أو فِسْقِه، أو وهمه بأن يروى على سبيل التوهم، أو مخالفته للثقات، أو جهالته، أو بدعته، أو سوء حفظه بأن يكون غلطه أكثر من إصابته.

فالأول الموضوع، والثاني: المتروك، والثالث: المنكر، على رأي من لا يشترط في المنكر قيد المخالفة، وكذا: الرابع [١]، والخامس [٢].

---

١) يريد به: الغفلة عن الإتقان.
٢) يريد به الفسق.

ثم الوهم: إن اطلع عليه بالقرائن وجمع الطرق فهو: المعلل.

ثم المخالفة: إن كانت في سياق الإسناد: فمدرج الإسناد.

أو بدمج موقوف بمرفوع: فمدرج المتن.

أو بتقديم أو تأخير في الأسماء: كمُرَّة بن كعب، وكعب بن مرة فالمقلوب.

أو بزيادة راو: فالمزيد في متصل الأسانيد.

أو بإبداله ولا مُرَجِّح: فالمضطرب، وقد يقع الإبدال عمداً امتحاناَ.

أو بتغيير حروفه مع بقاء صورة الخط في السياق: فالمُصَحَّف في النقط، والمُحَرَّف في الشكل.

ولا يجوز تَعَمُّد تغيير المتن بالنقص والمرادف إلا لعَالِم بما يحيل المعاني، ومن ثم احتيج إلى شرح الغريب، وبيان المُشْكل منها.

ثم الجهالة: وسببها: أن الراوي قد تكثر نعوته من اسم أو كنية أو لقب أو حِرْفَة الخ، فيُذكر بغير ما اشتُهِر به لغرض.

وقد يكون مُقِلاً: فلا يكثر الأخذ عنه، وصنَّفوا فيه الوحدان، وهو من لم يرو إلا واحد، أو لا يُسَمَّى اختصاراً، وصنَّفُوا فيه " المبهمات ".

ولا يُقبل حديث المبهم، ولو أبهم بلفظ التعديل على الأصح، فإن سُمَّى وانفرد واحد عنه: فمجهول العين، أو اثنان فصاعداً ولم يُوثق: فمجهول الحال، وهو المستور.

ثم البدعة: إما بمكفر، أو بمفسق، فالأول: لا يُقبل صاحبها عند الجمهور، والتحقيق أنه لا يُرد كل مكفر ببدعته، لأن كل طائفة تدِّعى أن مخالفيها مبتدعة، وقد تبالغ فتكفِّر مخالفها، فالمعتمد أن الذي تُرَد روايته من أنكر أمراً متواتراً من الشرع معلوماً من الدين بالضرورة، وكذا من اعتقد عكسه. والثاني: يُقْبَل من لم يكن داعية إلى بدعته في الأصح، أي إن روى ما يُقَوِّى بدعته فيُرَد على المختار.

ثم سوء الحفظ: إن كان لازماً للراوي في جميع حالاته: فالشاذ على رأى، أو طارئاً: فالمختلط، ومتى تُوبع السيئ الحفظ بمعتبر، كأن يكون فوقه أو مثله لا دونه، وكذا المستور والمرسل والمدلس، صار حديثهم حسناً لا لذاته، بل باعتبار

المجموع من المتابِع والمتابَع " [1]

هذا وقد حصر العلماء من هذه الطعون ما يتعلق بالعدالة، وما يتعلق بالضبط:

أما ما يتعلق بالطعن في العدالة:

١ . الكذب. ٢ . التهمة بالكذب. ٣ . الفسق.

٤ . البدعة. ٥ . الجهالة.

وأما ما يتعلق بالطعن في الضبط:

١ . فحش الغلط. ٢ . سوء الحفظ. ٣ . الغفلة.

٤ . كثرة الأوهام. ٥ . مخالفة الثقات.

كيفية معرفة اتصال السند وانقطاعه:

سبق أن ذكرنا أن معني اتصال السند: أن يكون كل راو قد لقي شيخه، وسمع منه الحديث بإحدى طرق التحمل.

وأن معني انقطاع السند: انقطاع سلسلة الرواة بحذف راو أو أكثر من أول السند، أو آخره، أو وسطه.

ويمكن معرفة اتصال السند وانقطاعه بما يلي:

١ . معرفة صيغ التحمل والأداء، ومنزلة كل صيغة أو طريقة، وأن صيغ التحديث والسماع والإخبار تدل علي سماع الراوي وإسماعه.

---

١) نخبة الفكر ٢٣٠، ولمعرفة هذه الأنواع بالتفصيل يرجع إلي المصادر الأصيلة في ذلك كتدريب الراوي، وفتح المغيث للسخاوي، والمنهل الروي لابن جماعة، وتوضيح الأفكار للصنعاني وغيرهم، كما ألف في الضعيف أيضاً لفيف من الأساتذة، منهم: أ د / موسي فرحات الزين في كتابه: عون اللطيف في معرفة الحديث الضعيف، أ د / ماهر منصور في كتابه " الحديث الضعيف أسبابه وأحكامه "، أ د / الأحمدي عبد الفتاح خليل في كتابه المنهل اللطيف في أنواع الحديث الضعيف، أ د / عزت علي عطية في كتابه: دراسات في علوم الحديث " وغيرهم من أساتذة جامعة الأزهر، جزاهم الله عني وعن المسلمين خيراً، وجعل ذلك في ميزان حسناتهم.

٢ . معرفة شيوخ الراوي وتلاميذه، بأن يُعَدَّ الراوي ضمن تلاميذ الشيخ في كتب الرجال، ويُعدَّ الشيخ ضمن شيوخ الراوي في كتب الرجال.

٣ . معرفة المواليد والوفيات، حيث يُعرف به ما في السند من انقطاع أو تدليس، أو إرسال ظاهر أو خفي، فبمعاصرة الراوي لشيخه، ولقائه إياه، وسماعه منه، يُدرك اتصال السند أو انقطاعه.

٤ . ألا ينصَّ أحد من الأئمة علي عدم اتصال الإسناد.

٥ . ألا ينصَّ أحد من الأئمة علي أن رواية التلميذ عن شيخه مرسلة

٦ . جمع طرق الحديث والمقارنة بينها، لمعرفة ما في الاسناد من علو أو انقطاع أو غير ذلك.[١]

. وسوف نتحدث إن شاء الله تعالي عن بعض جوانب هذا العلم مما له أهمية قصوي بدراسة الأسانيد، كالحديث عمن اختلط من الرواة الثقات، وكذا من دلَّس منهم، وحكم رواية المبتدع، وكذا رواية المعنعن.

أولاً: حكم رواية من اختلط من الثقات.

حقيقة الاختلاط: فساد العقل، وعدم انتظام الأقوال والأفعال، إما بخرف، أو ضرر، أو مرض، أو عرض، من موت ابن، وسرقة مال، كالمسعودي،أو ذهاب كتب، كابن لهيعة، أو احتراقها، كابن الملقن [٢]

فائدة معرفته: تمييز المقبول من غيره، ولذا لم يُذكر الضعفاء منهم، كأبي معشر نجيح بن عبد الرحمن، لأنهم غير مقبولين بدونه. [٣]

حكم رواية من اختلط من الثقات:

١) راجع في ذلك طرق الحكم علي الحديث بالصحة أو الضعف للأستاذ الدكتور / عبد المهدي عبد القادر ص٢٢٣. ٢٢٥، ط مكتبة الإيمان، مصر، الأولي ١٤٢٨. ٢٠٠٧.

٢) فتح المغيث ٣/٣٦٦

٣) فتح المغيث ٣/٣٦٥

ما روى المتصف بذلك في حال اختلاطه، أو أبهم الأمر فيه وأشكل، بحيث لم يعلم أروايته صدرت في حال اتصافه به، أو قبله: سقط حديثه في الصورتين، بخلاف ما رواه قبل الاختلاط، لثقته، هكذا أطلقه العلماء، ومذهب وكيع حسبما نقله عنه ابن معين في سعيد بن أبي عروبة أنه إذا حدَّث في حال اختلاطه بحديث، واتفق أنه كان حدث به في حال صحته، فلم يخالفه: أنه يُقبل، فليحمل إطلاقهم عليه.

كيفية تمييزه: يتميز ذلك بالراوي عنه، فإنه تارة يكون سمع منه قبله فقط، أو بعده فقط، أو فيهما مع التمييز وعدمه.

وعليه فلا يُقبل حديث من روي عنهم بعد الاختلاط، وكذا لا يُقبل حديث من أشكل أمره، فلم يدر هل روي عنهم قبل الاختلاط أو بعده.

ولكن هل يمكن أن يرتقي الإسناد إذا كان فيه راو مختلط؟

الجواب: نعم يمكن ذلك، إن تابعه ثقة غيره، لأن الاختلاط حالة يُحتمل معها أن يسوء حفظه، فإن وُجِد له متابع ثقة، ارتفع احتمال سوء حفظه. وقد ذكر الخطيب البغدادي في الكفاية ما يدل علي ذلك في باب " ما جاء في ترك السماع ممن اختلط وتغير " [1]

حكم رواية المختلط في الصحيحين أو أحدهما:

قد يُخرِّج صاحبا الصحيحين أو أحدهما عن بعض من وُصِف بالاختلاط في روايته، وهذه الأحاديث محمولة في الجملة علي أن صاحبي الصحيح انتقيا من أحاديثه الصحيح الذي لم يختل فيه ضبطه، وهذا من تحسين الظن بالشيخين.

يقول السخاوي: ما يقع في الصحيحين أو أحدهما من التخريج لمن وصف بالاختلاط من طريق من لم يسمع منه إلا بعده، فإنا نعرف على الجملة أن ذلك مما ثبت عند المخرج أنه من قديم حديثه، ولو لم يكن من سمعه منه قبل الاختلاط

---

١) الكفاية ١٣٥ . ١٣٧

على شرطه ولو ضعيفاً يعتبر بحديثه، فضلاً عن غيره، لحصول الأمن به من التغير. [١]

ويقول الإمام النووي: فمنهم من خلط لخرفه، أو لذهاب بصره أو لغيره، فيُقبل ما رُوي عنهم قبل الاختلاط، ولا يُقبل ما بعْدُ أو شُكَّ فيه، فمنهم عطاء بن السائب [٢]، فاحتجوا برواية الأكابر كالثوري وشعبة، إلا حديثين سمعهما شعبةُ بأخرة، ومنهم أبو إسحاق السبيعي [٣]، يُقال: سماع ابن عيينة منه بعد اختلاطه، ومنهم سعيد الجُرَيْرِيُّ [٤]، وابنُ أبي عَرُوبة [٥]، وعبد الرحمن بنُ عبد الله بن عُتْبة بن عبد الله المسعودي [٦]، إلي أن قال: ومن كان من هذا القبيل مُحتجَّاً به في الصحيح فهو مما عَرِف روايتُهُ قبل الاختلاط [٧]

فائدتان:

الأولى: قد يتغير الحافظ لكِبَرِه ويكون مقبولاً في بعض شيوخه، لكثرة ملازمته له، وطول صحبته إياه، بحيث يكون حديثه على ذكره وحفظه بعد الاختلاط والتغير كما كان قبله، كحماد بن سلمة أحد أئمة المسلمين، في ثابت البناني، ولذا أخرج له مسلم، على أن البيهقي قال: إن مسلماً اجتهد وأخرج من حديثه عن ثابت بخصوصه ما سمع منه قبل تغيره، فالله أعلم [٨]

الثانية: احتج بعض العلماء ببعض المختلطين لكونهم حدَّثوا من كتبهم لا من حفظهم، وكذا يُحتج برواية من اختلط ولم يُحدِّث حال اختلاطه ومثال الأخير:

---

١) فتح المغيث ٣٦٦/٣
٢) انظر ترجمته في: تاريخ الدوري ٤٠٣/٢، وتهذيب الكمال ٩٠/٢
٣) انظر ترجمته في: تهذيب الكمال ١١٠/٢٢، والتقريب ٧٩/٢
٤) انظر ترجمته في: الجرح والتعديل ١/٤، والتقريب ٢٨٣/١
٥) انظر ترجمته في: الطبقات الكبرى ٢٧٣/٧، والتقريب ٢٩٤/١
٦) تدريب الراوي ٣٧٣/٢، وانظر ترجمة المسعودي في: التقريب ٤٥٣/١
٧) تدريب الراوي ٣٨٠/٢
٨) فتح المغيث ٣٨٦/٣

عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي، قال ابن معين اختلط بآخره، فقال الذهبي: لكنه ما ضرَّ تغيره فإنه لم يُحدِّث بحديث في زمن التغير [١]

حكم رواية المدلس.

قسَّم ابن الصلاح التدليس إلي قسمين:

١ . تدليس الإسناد: وهو أن يروي عمن لقيه ما لم يسمع منه موهماً أنه سمعه منه، أو عمن عاصره ولم يلقه موهماً أنه لقيه وسمع منه.

وهذا النوع من التدليس مكروه جداً، ذمَّه أكثر العلماء، وكان شعبة ابن الحجاج أشدهم ذمَّاً له حيث قال: التدليس أخو الكذب [٢].

٢ . تدليس الشيوخ: وهو أن يروي عن شيخ حديثاً سمعه منه فيُسمِّيه أو يُكنِّيه، أو ينسبه، أو يصفه بما لا يُعرف به كي لا يُعرف.[٣]

وهذا النوع أخف من تدليس الإسناد، وفيه تضييع للمروي عنه، وتوعير لطريق معرفته فيمن يطلب الوقوف علي حاله وأهليته، ويختلف حكمه باختلاف مقاصده، فتارة يُكره كما إذا كان أصغر سناً منه، أو نازل الرواية ونحو ذلك، وتارة يحرم كما إذا كان غير ثقة فدلَّسَه لئلا يُعْرَف حاله.

وتدليس الإسناد يشمل:

١ . تدليس التسوية: وهو أن يروي حديثاً عن شيخ ثقة، وذلك الثقة يرويه عن ضعيف عن ثقة، فيأتي المدلس الذي سمع الحديث من الثقة الأول فيُسقط الضعيف الذي في السند، ويجعل الحديث عن شيخه الثقة عن الثقة الثاني، بلفظ محتمل، فيُسَوِّي الإسناد كله ثقات.

---

١) انظر تدريب الراوي ٣٧٧/٢ . ٣٧٨. وانظر ترجمة عبد الوهاب بن عبد المجيد في: ميزان الاعتدال ٤٣٤/٤، والتقريب ٤٨٩/١

٢) الكفاية ٣٥٥

٣) انظر مقدمة ابن الصلاح ٦٦

وهذا النوع مذموم جداً، لأنه غش وتغطية لحال الضعيف، وتدليس علي من أراد الاحتجاج به، ولأنه يروي عن شيخه ما لم يتحمله عنه، ولأنه يلحق بشيخه وصمة التدليس.

٢ . تدليس العطف: وهو أن يروي عن شيخين من شيوخه ما سمعاه من شيخ اشتركا فيه، ويكون قد سمع ذلك من أحدهما دون الآخر، فيُصَرِّح عن الأول بالسماع ويَعْطِف الثاني عليه، فيُوهم أنه حدث عنه بالسماع، وحكم فاعله حكم الذي قبله.

٣ . تدليس القطع، أو السكوت، أو الحذف، وهو أن يقول الراوي: حدثنا، أو سمعت، ويسكت، ثم يقول: فلان، موهماً أنه سمعه منه وليس كذلك.

وعن أسباب ذم المدلس يقول الخطيب البغدادي: والتدليس يشتمل على ثلاثة أحوال تقتضي ذم المدلس وتوهينه:

فأحدها: إيهامه السماع ممن لم يسمع منه، وذلك مقارب الأخبار بالسماع ممن لم يسمع منه.

والثانية:عدوله عن الكشف الى الاحتمال،وذلك خلاف موجب الورع والأمانة

والثالثة: أن المدلس إنما لم يُبَيِّن مَنْ بَيْنَه وبين مَنْ روى عنه لعلمه بأنه لو ذكره لم يكن مرضياً مقبولا عند أهل النقل، فلذلك عدل عن ذكره.

وفيه أيضاً: أنه إنما لا يذكر مَن بينه وبين من دلس عنه طلباً لتوهيم علو الإسناد، والأنفة من الرواية عمَّن حدَّثه، وذلك خلاف موجب العدالة،ومقتضى الديانة من التواضع في طلب العلم [١]

حكم رواية المدلس:

اختلف العلماء في قبول رواية المدلس علي قولين:

١) الكفاية ٣٥٧

الأول: يري فريق من أهل الحديث والفقهاء أنه لا تُقبل روايته بحال، سواء بيَّن السماع أو لم يُبَيِّن لأنه مجروح بالتدليس.

الثاني: وهو الصحيح الذي عليه الأكثرون: التفصيل:

فما رواه المدلس بلفظ محتمل لم يُبَيِّن فيه السماع والاتصال فلا يُقبل، وما رواه بلفظ مُبَيَّن الاتصال كسمعت، وحدثنا، وأخبرنا ونحو ذلك، فهو مقبول محتج به، وفي الصحيحين وغيرهما من الكتب المعتمدة من حديث هذا الضرب كثير جداً كقتادة، والأعمش، والسفيانان وغيرهم [1]

تنبيهات:

يجب أن ينتبه الباحث في دراسة الأسانيد إلي عدة أمور:

الأول: حكم رواية من لم يدلس إلا عن ثقة:

إنَّ مَنْ عُرِف عنه من المدلسين أنه لا يُدلِّس إلا عن ثقة تُحْمَل عنعنتهم، كابن عيينة، فإنه كان لا يدلس إلا عن ثقة.

يقول ابن عبد البر: يُقْبَل تدليس ابن عيينة، لأنه إذا وُقِّفَ أحال على ابن جريح، ومعمر، ونظائرهما. [2]

الثاني: حكم رواية المدلس المقرون بغيره في الإسناد:

إذا قُرِن الراوي المدلس في الإسناد براو آخر ثقة غير مدلس، زال ما كنا نخشاه من التدليس، ومثال ذلك ما رواه البخاري في صحيحه قال حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ

---

١) تدريب الراوي ٢٢٩/١ . ٢٣٠، وانظر في التدليس وأنواعه وحكمه المنهل الروي ٧٢/٢، والتمهيد ٢٨/١، وفتح المغيث للسخاوي ١٧٩/١ . ١٩٥، ومعرفة علوم الحديث للحاكم النوع السادس والعشرين ١٠٣، وفتح المغيث للعراقي ٨١، والتقييد والإيضاح ٩٨ . ١٠٠

٢) التمهيد ٣١/١، وانظر تعريف أهل التقديس، في المقدمة ص ٧

سُلَيْمَانَ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ، وَأَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، ﷺ قَالَ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ بَيْعِ الثَّمَرِ حَتَّى يَطِيبَ،...الحديث [1]

ففي هذا الإسناد تابع عطاء بن أبي رباح، أبي الزبير المكي، وهو صدوق مشهور بكثرة التدليس، فأُمِن التدليس لهذه المتابعة، فضلاً عن أنهما صرَّحا بالسماع من جابر في رواية مسلم كما ذكرتُ في تخريج الحديث.

الثالث: حكم رواية من لم يرو عن شيخه المدلّس إلا ما صرّح فيه بالسماع فقط:

تُحمل رواية من كان كذلك علي السماع ولو عنعنوا، ومن هؤلاء الأئمة الذين عُرِف عنهم أنهم لا يتحملون عن شيوخهم المدلسين إلا ما سمعوه فحسب دون ما لم يسمعوه: شعبة بن الحجاج، ويحيى بن سعيد القطان، والليث بن سعد.

يقول ابن حجر: شعبة لا يروي عن شيوخه المدلسين إلا ما هو مسموع لهم [2].

الرابع: حكم رواية من دلّس عن بعض شيوخه ممن أكثر عنهم:

إن رواية المدلس عن بعض شيوخه ممن أكثر عنهم، محمولة علي الاتصال، كما صرَّح بذلك الحافظ الذهبي في الميزان في ترجمة الأعمش حيث قال فيه: أحد الأئمة الثقات، عداده في صغار التابعين، ما نقموا عليه إلا التدليس.

إلي أن قال: وهو يدلس، وربما دلس عن ضعيف ولا يدري به، فمتى قال: " حدثنا "، فلا كلام، ومتى قال: " عن "، تطرق إليه احتمال التدليس، إلا في شيوخ له أكثر عنهم، كإبراهيم، وابن أبي وائل، وأبي صالح السمان، فإن روايته عن هذا الصنف محمولة على الاتصال [3]

حكم التدليس في الصحيحين:

---

١) كتاب البيوع، باب بيع الثمر علي رؤوس النخل بالذهب والفضة ٢/٧٦٤ح٢٠٧٧، ومسلم: كتاب البيوع، باب النهي عن المحاقلة والمزابنة ٣/١١٧٤ح١٥٣٦ وقد صرَّح فيه عطاء وأبو الزبير بالسماع من جابر.

٢) فتح الباري ٤/٣٨

٣) ميزان الاعتدال ٣/٣١٦

إن روايات المدلسين بالعنعنة في الصحيحين إما أن تكون في الأصول، أو المتابعات. **فما كان منها في الأصول:** فقد يُصَرِّحا بالتحديث في موضع آخر من كتابيهما، وقد لا يُصرِّحا.

فإن صرَّحا بالتحديث في موضع آخر فلا إشكال إذن، ويزول ما كنا نخشاه من التدليس، ومثال ذلك: ما أخرجه البخاري من طريق الأعمش عن إبراهيم عَنْ عَلْقَمَةَ، قَالَ: كُنْتُ مَعَ عَبْدِ اللهِ، فَلَقِيَهُ عُثْمَانُ بِمِنًى..... إلي أن قال: لَقَدْ قَالَ لَنَا النَّبِيُّ ﷺ: يَا مَعْشَرَ الشَّبَابِ، مَنِ اسْتَطَاعَ مِنْكُمُ البَاءَةَ فَلْيَتَزَوَّجْ، وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ فَإِنَّهُ لَهُ وِجَاءٌ.. فقد رُوي الحديث من طريق الأعمش بالعنعنة [١]

ثم رواه البخاري في موضع آخر من صحيحه من طريق الأعمش، وصرح فيه بالتحديث فقال: حدثني إبراهيم، عن علقمة....الحديث [٢]

وإن لم يُصَرِّحا بالسماع في موضع آخر: فهو مُنَزَّل بمنزلة السماع، تحسيناً للظن بالشيخين، وأنهما اطلعا علي التصريح بالسماع لإمامتهما في هذا الفن، لكنهما آثرا رواية العنعنة لكونها علي شرطهما دون الرواية المُصَرَّح فيها بالسماع.

يقول الحافظ السيوطي: وما كان في الصحيحين وشبههما من الكتب الصحيحة عن المدلسين بعن، فمحمول علي ثبوت السماع لهما من جهة أخري، وإنما اختار صاحب الصحيح طريق العنعنة علي طريق التصريح بالسماع لكونها علي شرطه دون تلك [٣].

وما كان من روايات المدلسين بالعنعنة في الصحيحين في المتابعات: فإن هذه المتابعات قد حصل التسامح في تخريجها كغيرها مما ليس فيه تدليس، كما ذكر ابن حجر [٤]

---

١) كتاب الصوم، باب الصوم لمن خاف علي نفسه العزوبة ٢/٦٧٣ح١٨٠٦، ومسلم: كتاب النكاح، باب استحباب النكاح لمن تاقت نفسه إليه... ٢/١٠١٨ح١٤٠٠.
٢) كتاب النكاح، باب قول النبي ﷺ من استطاع منكم الباءة... ٥/١٩٥٠ح٤٧٧٨
٣) تدريب الراوي ١/٢٣٠
٤) النكت علي كتاب ابن الصلاح ٢٥٦

وفي أسئلة الإمام تقي الدين السبكي للحافظ أبي الحجاج المزي: " وسألته عن ما وقع في الصحيحين من حديث المدلس معنعناً هل نقول: إنهما اطلعا علي اتصالهما ؟ فقال: كذا يقولون، وما فيه إلا تحسين الظن بهما، وإلا ففيهما أحاديث من رواية المدلسين ما توجد من غير تلك الطريق التي في الصحيح.

يقول ابن حجر: وليست الأحاديث التي في الصحيحين بالعنعنة عن المدلسين كلها في الاحتجاج، فيُحمل كلامهم هنا علي ما كان منها في الاحتجاج فقط، وأما ما كان منها في المتابعات فيحتمل التسامح في تخريجها كغيرها.

فإن قيل: فلم حملوا -أي أئمة الحديث -صاحبي الصحيح ونحوهما من أئمة الحديث علي ذلك ؟

أجيب: لأنه إذا ثبت عن الثقة البصير بالفن الفارس فيه كالشيخين أنه لا يقبل المدلس " بعن " وأن التدليس عنده مذموم، ثم رأيناه يروي أحاديث علي هذه الصفة . أي مدلسة بعن . ويحكم بصحتها، كان نصه علي عدم قبولها الذي فرضناه يدل علي أنه قد عرف اتصالها من غير تلك الطريق.

فهذا حكم لأئمة الصحيح بأن ما رووه عن المدلسين فإنه صحيح، ومستند هذا الحكم إحسان الظن بهم لما عُرف من قاعدتهم [1].

حكم رواية المبتدع

إن من رمي ببدعة : أما أن يكون ممن يُكَفَّر بها، أو يُفَسَّق.

فالمكفر بها: لا بد أن يكون ذلك التكفير متفقاً عليه من قواعد جميع الأئمة، كما في غلاة الروافض من دعوى بعضهم حلول الإلهية في علي ﷺ أو غيره، أو الإيمان برجوعه إلى الدنيا قبل يوم القيامة، أو غير ذلك، وليس في الصحيح من حديث هؤلاء شيء البتة.

---

١) توضيح الأفكار ٣٢٣/١

والفسق بها: كبدع الخوارج والروافض الذين لا يغلون ذلك الغلو، وغير هؤلاء من الطوائف المخالفين لأصول السنة خلافاً ظاهراً، لكنه مستند إلى تأويل ظاهره سائغ، فقد اختلف أهل السنة في قبول حديث من هذا سبيله، إذا كان معروفاً بالتحرز من الكذب، مشهوراً بالسلامة من خوارم المروءة، موصوفاً بالديانة، والعبادة [١].

وعن حكم رواية هذين الصنفين نقول:

أولاً من كُفِّر ببدعته: اختلف فيه علي ثلاثة أقوال:

الأول: لا يحتج به بالاتفاق، ويرد عليه: بأن دعوى الاتفاق ممنوعة، فقد قيل: إنه يقبل مطلقاً، وقيل: يُقبل إن اعتقد حرمة الكذب.

وقال ابن حجر: التحقيق: أنه لا يُرَد كل مكفر ببدعته، لأن كل طائفة تدَّعي أن مخالفتها مبتدعة، وقد تُبالغ فتُكَفِّر مخالفيها، فلو أُخِذ ذلك على الإطلاق لاستلزم تكفير جميع الطوائف.

والمعتمد: أن الذي ترد بدعته روايته من أنكر أمراً متواتراً من الشرع، معلوماً من الدين بالضرورة، أو اعتقد عكسه، وأما من لم يكن كذلك، وانضم إلى ذلك ضبطه لما يرويه، مع ورعه وتقواه، فلا مانع من قبوله.

الثاني: قال الخطيب: قال جماعة من أهل النقل والمتكلمين: أخبار أهل الأهواء كلها مقبولة، وإن كانوا كُفَّاراً أو فُسَّاقاً بالتأويل [٢]

الثالث: تُقبل روايته إن كان لا يعتقد حل الكذب لنصرة بدعته، وإلا فلا [٣]

ثانياً: من لم يُكَفَّر ببدعته: فيه خلاف علي ثلاثة أقوال:

الأول: لا يحتج به مطلقاً، ونسبه الخطيب لمالك، لأن في الرواية عنه ترويجاً لأمره، وتنويهاً لذكره، ولأنه فاسق ببدعته، وإن كان متأولاً يُرد كالفاسق بلا تأويل.

---

١) انظر مقدمة فتح الباري ٣٨٥/١
٢) الكفاية ١٢١
٣) تدريب الراوي ٣٢٤/١

الثاني: يُحْتَج به إن لم يكن ممن يستحل الكذب في نُصرة مذهبه، أو لأهل مذهبه، سواء كان داعية أم لا، ولا يُقبل إن استحل ذلك، وحُكي هذا القول عن الشافعي، حكاه عنه الخطيب في الكفاية لأنه قال: أقبل شهادة أهل الأهواء إلا الخطابية، لأنهم يرون الشهادة بالزور لموافقيهم، قال: وحكي هذا أيضاً عن ابن أبي ليلى، والثوري، والقاضي أبي يوسف [1]

الثالث: يُحتج به إن لم يكن داعية إلى بدعته، ولا يحتج به إن كان داعياً إليها، لأن تزيين بدعته قد تحمله على تحريف الروايات وتسويتها على ما يقتضيه مذهبه.

وهذا القول هو الأظهر الأعدل وقول الكثير أو الأكثر من العلماء.

تنبيهات:

الأول: قيَّد جماعة قبول الداعية بما إذا لم يرو ما يقوي بدعته، صرح بذلك الحافظ أبو إسحق الجوزجاني فقال في كتابه " معرفة الرجال ": ومنهم زائغ عن الحق، أي عن السنة، صادق اللهجة، فليس فيه حيلة إلا أن يؤخذ من حديثه ما لا يكون منكراً إذا لم يقو به بدعته.

الثاني: قال العراقي: اعترض عليه بأن الشيخين أيضاً احتجا بالدعاة، فاحتج البخاري بعمران بن حطان، وهو من الدعاة، واحتجا بعبد الحميد بن عبد الرحمن الحماني، وكان داعية إلى الإرجاء.

وأجاب بأن أبا داود قال: ليس في أهل الأهواء أصح حديثاً من الخوارج، ثم ذكر عمران بن حطان، وأبا حسان الأعرج.

قال: ولم يحتج مسلم بعبد الحميد، بل أخرج له في المقدمة، وقد وثقه ابن معين.

---

١) الكفاية في علم الرواية ١٢٠

الثالث: الصواب أنه لا يقبل رواية الرافضة، وساب السلف، لأن سباب المسلم فسوق، فالصحابة والسلف من باب أولى. [1]

١) تدريب الراوي ٣٢٤/١. ٣٢٧، ثم قام السيوطي رحمه الله بسرد من رمي ببدعته ممن أخرج لهم البخاري ومسلم أو أحدهما.
وانظر في حكم رواية المبتدع: فتح المغيث للسخاوي ٣٢٦/١ وقواعد التحديث ١٩٣، ونزهة النظر شرح نخبة الفكر ٥٠، وشرح النووي علي صحيح مسلم ٦٠/١

المبحث الرابع
النظر في انتفاء الشذوذ والعلة

يجب علي من يشتغل بدراسة الأسانيد أن يكون علي علم بأقوال السادة الأئمة العلماء في الأسانيد والمتون، فلا يكتفي بمجرد ما ذكرناه في المباحث السابقة، بل يبحث ويجتهد في البحث حتى تطمئن نفسه إلي خلو الإسناد والمتن من الشذوذ والعلة، لأن الشذوذ والعلة لا يطلع عليهما إلا الجهابذة من العلماء، ويصعب علي الباحث في هذا العصر الوقوف عليها إلا من خلال أقوالهم.

ومن هنا كان لزاماً علينا أن نتحدث عن الحديث الشاذ، والحديث المعل، فنقول وبالله تعالي وحده التوفيق والعون والسداد:

الحديث الشاذ

الشاذ في اللغة: مشتق من الفعل " شذ "، والشين والذال يدلان علي الانفراد والمخالفة، تقول: شذ عنه يشذ شذوذاً: انفرد عن الجمهور، وشذاذ الناس: الذين يكونون في القوم وليسوا من قبائلهم ولا منازلهم [١]

وفي الاصطلاح: اختلف العلماء في تعريفه:

فَعَرَّفَه الشافعي بقوله: ليس الشاذ من الحديث أن يروى الثقة حديثاً لم يروه غيره، إنما الشاذ من الحديث: أن يروى الثقات حديثاً فيشذ عنهم واحد فيخالفهم [٢]

وعرَّفَه أبو يعلي الخليلي بقوله: الذي عليه حفاظ الحديث أن الشاذ: ما ليس له إلا إسناد واحد، يشذ به شيخ ثقة كان أو غير ثقة، فما كان غير ثقة: فمتروك، وما كان عن ثقة: توقف فيه ولا يحتج به.[٣]

---

١) انظر لسان العرب ٤٩٤/٣، ومختار الصحاح ١٤٠

٢) الكفاية في علم الرواية ١٤١، وانظر المنهل الروي ٥٠، وتدريب الراوي ٢٣٣/١، وفتح المغيث للسخاوي ١٩٦/١

٣) الإرشاد في معرفة علماء البلاد ١٧٦/١

وعرَّفَه الحاكم بقوله: الشاذ ما انفرد به ثقة، وليس له أصل بمتابع لذلك الثقة، وينقدح في نفس الناقد أنه غلط، ولا يقدر على إقامة الدليل على هذا، قال: ويغاير المعلل: بأن ذلك وقف على علته الدالة على جهة الوهم فيه، والشاذ: لم يوقف فيه على علة كذلك. (١)

وعرفه ابن حجر بقوله: ما رواه المقبول مخالفاً لمن هو أولي منه. قال: وهذا هو المعتمد في تعريف الشاذ بحسب الاصطلاح. (٢)

" فما قاله الشافعي لا إشكال فيه، وما قاله الخليلي والحاكم: يشكل بما ينفرد به العدل الضابط، كحديث الأعمال بالنيات (٣) تفرد به يحيى بن سعيد عن محمد بن إبراهيم التيمي، والتيمي عن علقمة بن وقاص، وعلقمة عن عمر، وعمر عن النبي ﷺ، وكحديث النهي عن بيع الولاء (٤) تفرد به عبد الله ابن دينار عن ابن عمر، وهذان وغيرهما أيضاً مخرجة في الصحيحين

، وليس لها إلا إسناد واحد، فليس كما أطلقه الخليلي والحاكم " (٥).

وقال ابن الصلاح ما حاصله: إن الصحيح التفصيل: فما خالف مفرده أحفظ منه وأضبط: فشاذ مردود، وإن لم يخالف وهو عدل ضابط: فصحيح، أو غير ضابط ولا بَعُدَ عن درجة الضابط: فحسن،وإن بَعُدَ: فشاذ منكر (٦)

قال ابن جماعة: وهذا التفصيل حسن، ولكنه مخل، لمخالفة الثقة من هو مثله في الضبط. (٧)

أقسام الشذوذ: الشذوذ قد يكون في السند، وقد يكون في المتن.

---

١) معرفة علوم الحديث ١١٩
٢) نخبة الفكر ٢٢٩
٣) أخرجه البخاري: باب بدء الوحي ١/٣ح١، ومسلم: كتاب الإمارة، باب قوله ﷺ إنما الأعمال بالنيات ٣/١٥١٥ح١٩٠٧.
٤) أخرجه البخاري: كتاب العتق، باب بيع الولاء وهبته ٢/٨٩٦ح ٢٣٩٨، ومسلم: كتاب العتق، باب النهي عن بيع الولاء وهبته ٢/١١٤٥ح١٥٠٦
٥) المنهل الروي ص ٥١
٦) علوم الحديث ٧٠ . ٧١
٧) المنهل الروي ٥١

مثال الشذوذ في السند: ما أخرجه أبو داود في سننه قال: حَدَّثنا مُوسَى بْنُ إِسمَاعِيلَ، حَدَّثنا حَمَّادٌ، أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ، عَنْ عَوْسَجَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ رَجُلاً مَاتَ وَلَمْ يَدَعْ وَارِثًا إِلاَّ غُلاَمًا لَهُ كَانَ أَعْتَقَهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: هَلْ لَهُ أَحَدٌ؟ قَالُوا: لاَ، إِلاَّ غُلاَمًا لَهُ كَانَ أَعْتَقَهُ، فَجَعَلَ رَسُولُ اللهِ ﷺ مِيرَاثَهُ لَهُ " [1] هكذا رواه الأئمة موصولاً، وخالفهم حماد بن زيد، فرواه عن عمرو بن دينار عن عوسجة، ولم يذكر ابن عباس [2]، وحماد بن زيد من أهل
العدالة والضبط، ومع ذلك رجَّح أبو حاتم رواية من هم أكثر عدداً منه [3]

مثال الشذوذ في المتن: ما أخرجه أبو داود في سننه قال: حَدَّثنا مُسَدَّدٌ، وَأَبُو كَامِلٍ، وَعُبَيدُ اللهِ بْنُ عُمَرَ بْنِ مَيْسَرَةَ، قَالُوا: حَدَّثنا عَبْدُ الْوَاحِدِ، حَدَّثنا الأَعمَشُ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمُ الرَّكْعَتَيْنِ قَبْلَ الصُّبْحِ، فَلْيَضْطَجِعْ عَلَى يَمِينِهِ [4].

---

١) كتاب الفرائض، باب في ميراث ذوي الأرحام ١٢٤/٣ح ٢٩٠٥، والترمذي: كتاب الفرائض، باب في ميراث المولي الأسفل ٤٢٣/٤ح٢١٠٦ وقال: حديث حسن، والبيهقي في الكبرى: كتاب الفرائض، باب ما جاء في المولي من أسفل ٢٤٢/٦ح١٢١٧٤، ١٢١٧٥

٢) البيهقي في الموضع السابق ح ١٢١٧٦

٣) يقول ابن أبي حاتم: سألت أبي عن حديث رواه حماد بن زيد، عن عمرو بن دينار، عن عوسجة مولى ابن عباس: أن رجلاً توفي على عهد رسول الله ﷺ ولم يدع وارثاً إلا مولى هو أعتقه " الحديث. فقلت له: فان ابن عيينة، ومحمد بن مسلم الطائفي يقولان: عن عوسجة، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ.، فقلت له: اللذان يقولان: ابن عباس، محفوظ ؟ فقال : نعم، قصر حماد بن زيد. (علل الحديث ٥٢/٢)

٤) كتاب الصلاة، باب الاضطجاع بعدها . أي ركعتي الفكر . ٢١/٢ح١٢٦١، وأخرجه الترمذي: كتاب الصلاة، باب ما جاء في الاضطجاع بعد ركعتي الفجر ٢٨١/٢ح٤٢٠ وقال: وفي الباب عن عائشة، وحديث أبي هريرة حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه.
قلت: حديث عائشة: كان النبي ﷺ إذا صلي ركعتي الفجر اضطجع علي شقه الأيمن " أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب من انتظر الإقامة ٢٢٥/١ح٦٠٠، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب صلاة الليل.... ٥٠٨/١ ح ٧٣٦.

فقد خالف عبد الواحد العدد الكثير في هذا، فإن الناس إنما رووه من فعل النبي ﷺ لا من قوله، وانفرد عبد الواحد من بين ثقات أصحاب الأعمش بهذا اللفظ [١].

صعوبة هذا النوع: إن الوصول إلي معرفة الشذوذ أمر صعب، فلا يتمكن من الحكم به إلا من مارس الفن غاية الممارسة، وكان في الذروة من الفهم الثاقب، ورسوخ القدم في الصناعة، ولذا قال السيوطي: ولعسره لم يفرده أحد بالتصنيف [٢]

وهذا النوع من أغمض الأنواع وأدقها، ولا يقوم به إلا من رزقه الله الفهم الثاقب، والحفظ الواسع، والمعرفة التامة بمراتب الرواة، والملكة القوية بالأسانيد والمتون [٣].

كيفية معرفته: يُعْرَف الحديث الشاذ بتنصيص الأئمة عليه، وبجمع طرق الحديث ومتنه والمقارنة بينها.

حكم الحديث الشاذ: الحديث الشاذ ضعيف، لمخالفة راويه من هو أوثق منه، مخالفة تستلزم رد روايته وعدم قبولها.

الفرق بين الشاذ والمنكر: إن الشاذ والمنكر **يجتمعان** في اشتراط المخالفة لما يرويه الناس، **ويفترقان:** في أن الشاذ رواية ثقة أو صدوق، والمنكر رواية ضعيف، وقد غفل من سوَّى بينهما [٤]

الفرق بين الحديث الشاذ، والمحفوظ : إن خولف الراوي بأرجح منه، لمزيد ضبط، أو كثرة عدد، أو غير ذلك من وجوه الترجيحات، فالراجح يقال: له المحفوظ، ومقابله وهو المرجوح يقال له: الشاذ.

ومن هنا يتبين أنه لا يحكم في تعارض الوصل والرفع، مع الإرسال والوقف، بشيء معين، بل إن كان من أرسل أو وقف من الثقات أرجح قُدِّم،

---

١) السنن الكبرى للبيهقي ٤٥/٣ ح ٤٦٦٧ ثم قال بعد أن ذكر أن الرواية التي فيها أن هذا من فعل النبي لا من قوله، فقال: وهذا أولي أن يكون محفوظاً لموافقته سائر الروايات.
٢) تدريب الراوي ٢٣٣/١
٣) فتح المغيث للسخاوي ١٩٨/١
٤) قواعد التحديث ١٣١

وكذا بالعكس [١]

الحديث المعل.

تعريفه: المعل لغة: اسم مفعول، والعلة: المرض، عل يعل، واعتل: أي مرض فهو عليل، وأعله الله ولا أعلك: أي لا أصابك بعلة، والعلة: الحدث يشغل صاحبه عن حاجته، كأن تلك العلة صارت شغلاً ثانياً منعه عن شغله الأول [٢]

واصطلاحاً: هو الحديث الذي اطلع فيه علي علة تقدح في صحته، مع أن ظاهره السلامة منها [٣]

أو هو: خبر ظاهره السلامة، اطلع فيه بعد التفتيش علي قادح [٤]

تعريف العلة عند السيوطي: هي عبارة عن سبب غامض خفي قادح في الحديث مع أن الظاهر السلامة منه [٥]

أهمية معرفته: إن هذا النوع من أجلِّ أنواع علوم الحديث، وأشرفها، وأدقها، وإنما يتمكن منه أهل الحفظ والخبرة والفهم الثاقب، ولهذا لم يتكلم فيه إلا القليل، كابن المديني، وأحمد، والبخاري، ويعقوب بن شيبة، وأبي حاتم، وأبي زرعة، والدارقطني وغيرهم.

قال الحاكم: وإنما يعلل الحديث من أوجه ليس للجرح فيها مدخل، والحجة في التعليل عندنا بالحفظ والفهم والمعرفة لا غير [٦].

وقال ابن مهدي: لأن أعرف علة حديث أحبَّ إلي من أن أكتب عشرين حديثاً ليس عندي [٧].

---

١) فتح المغيث للسخاوي ١٩٧/١
٢) انظر لسان العرب ٤٧١/١١
٣) انظر علوم الحديث ٨١، و المنهل الروي ٥٢
٤) فتح المغيث للسخاوي ٢٢٧/١، وانظر قواعد التحديث ١٣١
٥) تدريب الراوي ٢٥٢/١
٦) معرفة علوم الحديث ١١٣
٧) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع٢٩٥/٢

وقال أيضاً: في معرفة علم علل الحديث إلهام، لو قلتَ للعالم بعلل الحديث: من أين قلت هذا ؟ لم يكن له حجة، وكم من شخص لا يهتدي لذلك، وقيل له أيضاً: إنك تقول للشيء: هذا صحيح وهذا لم يثبت، فعن من تقول ذلك؟ فقال: أرأيت لو أتيت الناقد فأريته دراهمك فقال: هذا جيد وهذا بهرج [١] أكنت تسأل عمن ذلك أو تسلم له الأمر ؟ قال: بل أسلِّم له الأمر، قال: فهذا كذلك بطول المجالسة والمناظرة والخبرة.[٢]

وسئل أبو زرعة: ما الحجة في تعليلكم الحديث ؟ فقال: الحجة أن تسألني عن حديث له علة، فأذكر علته، ثم تقصد ابن وارة [٣] فتسأله عنه فيذكر علته، ثم تقصد أبا حاتم فيعلله، ثم تميز كلامنا على ذلك الحديث، فإن وجدت بيننا خلافاً، فاعلم أن كلاً مِنَّا تكلَّم على مراده، وإن وجدت الكلمة متفقة، فاعلم حقيقة هذا العلم، ففعل الرجل ذلك، فاتفقت كلمتهم، فقال: أشهد أن هذا العلم إلهام [٤].

---

١) درهم بهرج: رديء، والدرهم البهرج: الذي فضته رديئة. لسان العرب ٢١٧/٢
٢) الجامع لأخلاق الراوي ٢٥٦/٢
٣) هو محمد بن مسلم بن عثمان بن عبد الله الرازي المعروف بابن وارة . بفتح الراء المخففة . قال ابن حجر: ثقة حافظ (التقريب ٢١٧/٢).
٤) تدريب الراوي ٢٥٢/١. ٢٥٣، وفتح المغيث للسخاوي ٢٣٥/١، والجامع لأخلاق الراوي ٢٥٦/٢.

وقد ذكر الدكتور همام عبد الرحيم سعيد محقق كتاب شرح علل الترمذي لابن رجب الحنبلي ت٧٩٥ هـ، **أسباب العلة من خلال كتاب ابن رجب بقوله:**

السبب الأول: وهو السبب العام الذي يقف وراء الكثير من هذه العلل، إنه الضعف البشري الذي لا يسلم منه مخلوق، ولا عصمة إلا لله ولكتابه ولرسوله، وما وراء ذلك ناس يصيبون ويخطئون، ويتذكرون وينسون، وينشطون ويغفلون، على ما بينهم من تفاوت في ذلك بين مكثر مقل، ودخول الوهم والخطأ على الصحابة والتابعين والأئمة المتقدمين شيء معروف عند العامة والخاصة (وذكر أمثلة لهذا السبب). =

= **السبب الثاني:** هو ما اتصف به بعض رواة الآثار من خفة الضبط وكثرة الوهم مع بقاء عدالتهم، وهؤلاء هم الذين ذكرهم الترمذي في علله آخر الجامع بقوله: أهل صدق وحفظ، ولكن يقع الوهن في حديثهم كثيراً.

وفي شرح كلام الترمذي يقول ابن رجب: وهم أيضاً أهل صدق وحفظ، ولكن يقع الوهم في حديثهم كثيراً، ولكن ليس هو الغالب عليهم، وهذا هو القسم الذي ذكره الترمذي ههنا، وذكر

عن يحيى بن سعيد أنه ترك حديث هذه الطبقة، وعن ابن المبارك وابن مهدي ووكيع وغيرهم أنهم حدثوا عنهم، وهو أيضا رأي سفيان وأكثر أهل الحديث والمصنفين منهم في السنن والصحاح كمسلم بن الحجاج.

وقد ذكر ابن رجب في شرحه لعلل الترمذي عدداً من هؤلاء الثقات الذين يكثر الخطأ في حديثهم، فذكر من هذا الصنف محمد بن عمرو بن علقمة بن وقاص الليثي، وعبد الرحمن ابن حرملة المدني، وشريك بن عبد الله النخعي قاضي الكوفة، وأبا بكر بن عياش المقرئ وغيرهم.

السبب الثالث: الاختلاط أو الآفة العقلية: وقد تكلم ابن رجب عن هذا السبب أثناء الكلام عن اختلاط المشاهير من الثقات، وقد جعل هذا نوعاً من القسم الثاني من أقسام علم العلل، وبيان ذلك: أنه قسَّم علم العلل إلى قسمين:

القسم الأول: في معرفة مراتب الثقات وقول من يُقَدَّم منهم عند الاختلاف، القسم الثاني: ذكر قوم من الثقات لا يذكر أكثرهم غالباً في كتب الجرح وقد ضعف حديثهم، إما في بعض الأوقات وهم المختلطون، أو في بعض الأماكن، أو عن بعض الشيوخ.

السبب الرابع: خفة الضبط بالأسباب العارضة: ونقصد بالأسباب العارضة: أموراً تعرض للمحدث تؤثر في ضبطه دون أن تؤثر في إدراكه، وبهذا نميز هذه الأمور العارضة عن الاختلاط ولا أرى ضمها إلى الاختلاط، وهذه العوارض تعتري المحدث الذي يعتمد على كتابه في الرواية، فإذا ضاع الكتاب أو احترق أو أضر الراوي أو لم يصطحب كتابه معه إذا رحل، في كل هذه الحالات يختل ضبط الراوي، ويكون سبب خفة الضبط هذا العارض الذي اعترض المحدث.

السبب الخامس: قصر الصحبة للشيخ وقلة الممارسة لحديثه : أعطى المحدثون طول ملازمة الشيخ وممارسة حديثه أهمية كبيرة، فرجحوا – من أجل ذلك – أسانيد كثيرة على أخرى وأعانتهم معرفتهم بالصحبة والممارسة على تمييز كثير من الأوهام والعلل، واهتمام النقاد بهذا الأمر جعلهم يتابعون الرواة عن شيخ ما، فيقسمونهم فئات، بين الأطول صحبة والأقصر، والأقل ممارسة والأكثر، وممن اعتنى اعتناء فائقاً باختيار أكثر رجاله من بين الأوثق والأطول صحبة: الإمام محمد بن إسماعيل البخاري في كتابه الصحيح.

السبب السادس: اختصار الحديث أو روايته بالمعنى: رأى الجمهور على أن الرواية بالمعنى جائزة، وقد دلل ابن رجب على جوازها بأقوال بعض الصحابة والتابعين، وعلماء الحديث المتقدمين، وبأن الله يقص قصص القرون السالفة بغير لغاتها، وقد قيد العلماء هذا الجواز، فاشترطوا فيمن يروي الحديث بالمعنى: أن يكون عارفاً بمواقع الألفاظ، بصيراً بدلالاتها، = =حتى لا يحيل الحلال حراماً، أو يضع الدليل في غير مكانه، وفي شرح علل الترمذي تفصيل لهذا الموضوع، وعرض لأقوال العلماء فيه، وأن الرواية بالمعنى إن لم يلتزم راويها بشرطها الذي يضمن عدم الإحالة، فإن هذه الرواية تكون سببا في دخول العلة على الحديث.

إطلاقات العلة:

قد تطلق العلة على غير مقتضاها الذي قدمناه من الأسباب القادحة، ككذب الراوي، وغفلته، وسوء حفظه، ونحوها من أسباب ضعف الحديث، وذلك موجود في كتب العلل، وسمَّى الترمذي النسخ علة.

قال العراقي: فإن أراد به علة في العمل بالحديث فصحيح، أو في صحته فلا، لأن في الصحيح أحاديث كثيرة منسوخة.، وأطلق بعضهم العلة على مخالفة لا تقدح في صحة الحديث، كإرسال ما وصله الثقة الضابط، حتى قال: من الصحيح صحيح معلل، كما قيل: منه صحيح شاذ، وقائل ذلك أبو يعلى الخليلي، **ومثَّل الصحيح المعلل بحديث مالك:** " للمملوك طعامه " [1] فإنه أورده في الموطأ معضلاً، ورواه عنه إبراهيم بن طهمان، والنعمان بن عبد السلام، موصولاً، قال . والقائل أبو يعلي .: فقد صار الحديث بتبيين الإسناد صحيحاً يعتمد عليه، قيل: وذلك عكس المعلل، فإنه ما ظاهره السلامة، فاطلع فيه بعد الفحص على قادح، وهذا كان ظاهره الإعلال بالإعضال، فلما فتش تبين وصله[2]

إلي أي إسناد يتطرق التعليل ؟

السبب السابع: تدليس الثقات: وقد يكون سبب العلة تدليساً أدركه النقاد، فكشفوا فيه عن انقطاع في الإسناد، أو رواية عن ضعيف غُيِّر اسمه أو كنيته، وغالباً ما تكون العلة في حديث الأعمش، أو هشيم بن بشير، أو إسحاق بن أبي فروة، أو ابن جريح، ناشئة عن التدليس.

السبب الثامن: الرواية عن المجروحين والضعفاء: وقد تضمنت كتب العلل أحاديث ذُكر أن علتها جرح الراوي، فكان هذا الجرح سبباً في العلة، وقد اشترطنا لدخول هذا الفرع في العلل: أن يكون من الخفاء بحيث يغيب عن بعض الثقات الأعلام، كأن يروي مالك عن عبد الكريم أبي أمية، والشافعي عن إبراهيم بن أبي يحيى. (شرح علل الترمذي لابن رجب الحنبلي ١/ ٩٣ . ١١٩ بتصرف)

١) أخرجه مسلم: كتاب الأيمان، باب التغليظ علي من قذف مملوكه بالزني ١٢٨٤/٣ح ١٦٦٢، ومالك في الموطأ: كتاب الاستئذان، باب الأمر بالرفق بالمملوك ٩٨٠/٢ ح١٧٦٩

٢) تدريب الراوي ٢٥٨/١، وانظر الإرشاد لأبي يعلي ١٦٠، وفتح المغيث للعراقي ١٠٧، وشرح التبصرة ٢٣٩/١، وقواعد التحديث ١٣١، وفتح المغيث للسخاوي ٢٣٤/١

يتطرق التعليل إلي الإسناد الجامع شروط الصحة ظاهراً [١].

بم تدرك العلة ؟ تدرك العلة بأمور:

. بتفرد الراوي وعدم المتابعة عليه.

. مخالفة غيره له ممن هو أحفظ، وأضبط، وأكثر عدداً.

. وجود قرائن قد يقصر التعبير عنها تُضم إلي ما سبق، تنبه العارف بهذا الشأن علي وهم وقع بإرسال في الموصول، أو وَقْفٍ في المرفوع، أو دخول حديثٍ في حديث، أو غير ذلك، بحيث يغلب علي ظنه فيحكم بعدم صحة الحديث، أو يتردد فيتوقف فيه، وربما تقصر عبارة المعلل عن إقامة الحجة علي دعواه [٢]

الطريق إلي معرفة العلة: الطريق إلي معرفته جمع طرق الحديث، والنظر في اختلاف رواته، وفي ضبطهم وإتقانهم. [٣]

قال ابن المديني: الْبَابُ إِذَا لَمْ تَجْمَعْ طُرُقَهُ لَمْ يَتَبَيَّنْ خَطَؤُهُ. [٤]

روي الخطيب بسنده إلي محمد بن يحيى قال: رَأَيْتُ لِعَلِيٍّ بْنِ الْمَدِينِيِّ كِتَابًا عَلَى ظَهْرِهِ مَكْتُوبٌ: الْمِائَةُ وَالنَّيِّفُ وَالسِّتِّينَ مِنْ عِلَلِ الْحَدِيثِ، وَالسَّبِيلُ إِلَى مَعْرِفَةِ عِلَّةِ الْحَدِيثِ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ طُرُقِهِ وَيَنْظُرَ فِي اخْتِلَافِ رُوَاتِهِ وَيُعْتَبَرَ بِمَكَانِهِمْ مِنَ الْحِفْظِ وَمَنْزِلَتِهِمْ فِي الْإِتْقَانِ وَالضَّبْطِ. [٥]

أين تقع العلة ؟ قد تقع العلة في إسناد الحديث، وهو الأكثر، وقد تقع في متنه.

ثم ما يقع في الإسناد: قد يقدح في صحة الإسناد والمتن جميعاً، كما في التعليل بالإرسال والوقف [٦]، وقد يقدح في صحة الإسناد خاصة من غير قدح في صحة المتن.

---

١) تدريب الراوي ٢٥٢/١، وقواعد التحديث ١٣١

٢) تدريب الراوي ٢٥٢/١

٣) المرجع السابق ٢٥٣/١

٤) الجامع لأخلاق الراوي ٢١٢/٢

٥) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ٢٩٥/٢

٦) يقول السخاوي:... فالتي في السند تقدح في قبول المتن بقطع مسند متصل، أو بوقف مرفوع، أو بغير ذلك من موانع القبول، وذلك لازم إن كانت من جهة اختلاف على راوي

مثال لما وقعت العلة في إسناده من غير قدح في المتن:

حديث يعلي بن عبيد (وهو ثقة)، عن سفيان الثوري، عن عمرو بن دينار، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ قال: " البيِّعَان بالخيار.... الحديث "،

غلط " يعلي " علي " سفيان " في قوله: عمرو بن دينار، إنما هو عبد الله بن دينار، هكذا رواه الأئمة من أصحاب سفيان، كأبي نعيم الفضل بن دكين، ومحمد بن يوسف الفريابي، ومخلد بن يزيد وغيرهم، وكلاهما ثقة [1]

وسبب الاشتباه على " يعلي ": اتفاقهما في اسم الأب، وفي غير واحدٍ من الشيوخ، وتقاربهما في الوفاة، ولكن عمرو أشهرهما، مع اشتراكهما في الثقة [2].

مثال وقوع العلة في المتن وهي قادحة:

ما انفرد به مسلم في صحيحه من رواية الوليد بن مسلم، حدثنا الأوزاعي قَتَادَةَ أَنَّهُ كَتَبَ إِلَيْهِ يُخْبِرُهُ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، أَنَّهُ حَدَّثَهُ قَالَ: صَلَّيْتُ خَلْفَ النَّبِيِّ صَلى الله عَلَيه وَسَلم وَأَبِي بَكْرٍ، وَعُمَرَ، وَعُثْمَانَ، فَكَانُوا يَسْتَفْتِحُونَ بِـ: {الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ}، لاَ يَذْكُرُونَ: {بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ} فِي أَوَّلِ قِرَاءَةٍ وَلاَ فِي آخِرِهَا.

الحديث الذي لا يعرف من غير جهته، ولم يمكن الجمع، وراويها أرجح ولو في شيء خاص، وكذا إذا تبين أن راوي الطريق الفرد لم يسمع ممن فوقه مع معاصرته له، كحديث أشعث بن سوار، عن محمد بن سيرين، عن تميم الداري، فإن ابن سيرين لم يسمع من تميم، لأن مولده لسنتين بقيتا من خلافة عثمان، وكان قتل عثمان ﷺ في ذي الحجة سنة خمس وثلاثين، وتميم مات سنة أربعين، ويقال قبلها، وكان ابن سيرين مع أبويه بالمدينة، ثم خرجوا إلى البصرة، فكان إذ ذاك صغيراً، وتميم مع ذلك كان بالمدينة، ثم سكن الشام، وكان انتقاله إليها عند قتل عثمان، وحينئذ فهو منقطع بخفاء الإرسال، وقد خفي ذلك على الضياء مع جلالته.

وقد لا تقدح، وذلك إذا كان الخلاف فيما له أكثر من طريق، أو في تعيين واحد من ثقتين. (فتح المغيث ١/٢٢٨ . ٢٢٩)

١) تدريب الراوي ١/٢٥٤

٢) فتح المغيث للسخاوي ١/٢٢٩، وقد أخرج الحديث الشيخان وغيرهما من حديث سفيان، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، أخرجه البخاري في: كتاب البيوع، باب إذا كان البائع بالخيار هل يجوز البيع ٢/٧٤٤ح٢٠٠٧ بلفظ " كل بيعين لا بيع بينهما حتى يتفرقا إلا بيع الخيار "، ومسلم: كتاب البيوع، باب من يخدع في البيع ٣/١١٦٥ح١٥٣٣.

[1]، ثم رواه من رواية الوليد، عَنِ الأَوْزَاعِيِّ، أَخْبَرَنِي، إِسْحَاقُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَذْكُرُ ذَلِكَ.

يقول ابن الصلاح: فعلل قوم رواية اللفظ المذكور . يعني التصريح بنفي البسملة . لما رأوا الأكثرين إنما قالوا فيه: " فكانوا يستفتحون القراءة بالحمد لله رب العالمين " من غير تعرض لذكر البسملة، وهو الذي اتفق البخاري ومسلم علي إخراجه في الصحيح [2]

ورأوا أن من رواه باللفظ المذكور، رواه بالمعني الذي وقع له، ففهم من قوله: " كانوا يستفتحون بالحمد لله " أنهم كانوا لا يبسملون.

فرواه علي ما فهم وأخطأ، لأن معناه: أن السورة التي كانوا يفتتحون بها من السور هي الفاتحة، وليس فيها تعرض لذكر التسمية.

وانضم إلي ذلك أمور منها: أنه قد ثبت عن أنس أنه سئل عن الافتتاح بالتسمية، فذكر أنه لا يحفظ فيه شيئاً عن رسول الله ﷺ [3]. [4]

وعليه فيمكن تقسيم العلة بعدة اعتبارات:

أ_ تقسيم العلة بحسب تأثيرها. فالعلة بحسب تأثيرها على قسمين:

١ . **علة قادحة:** وهي العلة التي يُضعّف الحديث من أجلها.

٢ . **وعلة غير قادحة:** وهي العلة التي لا يُضعف بها الحديث.

---

١) الحديث أخرجه مسلم: كتاب الصلاة، باب حجة من قال: لا يهجر البسملة ٢٩٩/١

٢) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب ما يقول بعد التكبير ٢٥٩/١ح٧١٠ بلفظ: " أن النبي ﷺ وأبا بكر وعمر كانوا يفتتحون الصلاة بالحمد لله رب العالمين "، ومسلم: كتاب الصلاة، باب حجة من قال: لا يجهر بالبسملة ٢٩٩/١ح٣٩٩

٣) علوم الحديث ٨٣، وانظر فتح المغيث للسخاوي ٢٣٠/١

٤) **أشهر المصنفات في العلل:** صنَّف جهابذة الحديث مصنفات كثيرة في العلل منها : العلل ومعرفة الرجال: لعلي بن المديني ٢٣٤هـ، والعلل ومعرفة الرجال: لأحمد بن حنبل ٢٤١هـ، والعلل: لمحمد بن إسماعيل البخاري ٢٥٦هـ، والعلل: لمسلم بن الحجاج ٢٦١هـ، والعلل الكبير، والصغير: لمحمد بن عيسي الترمذي ٢٧٩هـ، والعلل: لأحمد ابن محمد المعروف بالخلال ٣١١هـ، والعلل لعبد الرحمن بن أبي حاتم ٣٢٧هـ، والعلل الواردة في الأحاديث النبوية: لعلي بن عمر الدارقطني ٣٨٥هـ.

ب_ تقسيم العلة بحسب محلها. فالعلة بحسب محلها على قسمين أيضاً:

١ . **علة في الإسناد:** وهي العلة التي تقع في إسناد الحديث.

٢ . **علة في المتن:** وهي العلة التي تقع في متن الحديث..

ج_ تقسيم العلة بحسب تأثيرها ومحلها معاً .

من خلال التقسيمين السابقين يمكن لنا ظهور هذا التقسيم الثالث، وهذا التقسيم هو الذي ذكره ابن حجر في نكته على ابن الصلاح فإنه قال : إذا وقعت العلة في الإسناد قد تقدح وقد لا تقدح، وإذا قدحت فقد تخصه وقد تستلزم القدح في المتن. وكذا القول في المتن سواء.[١]

فالأقسام على هذا ستة.

حكم الحديث المعل:

الحديث المعل ضعيف لا يحتج به، إذا كانت العلة قادحة، أما إن كانت غير قادحة فلا تأثير لها، والله أعلم.

١) النكت علي ابن الصلاح ٧٤٦/٢

المبحث الخامس
معرفة الاعتبار للمتابعة والشاهد.

تمهيد.

إن من الأمور المهمة التي يجب علي الباحث الاهتمام بها أن يعتني بمعرفة الاعتبار للمتابعات، والشواهد، وألا يتسرع في الحكم علي الحديث بالضعف دون النظر إليها، فهذه أمور يتداولها أهل الحديث، يتعرفون بها حال الحديث، ينظرون هل تفرد به راويه أو لا ؟ وهل هو معروف أولا ؟

وبعض العلماء يقولون: " الاعتبار والمتابعات والشواهد " وهذه العبارة توهم أن الاعتبار قسم للمتابعات والشواهد، وليس كذلك، بل الاعتبار هي الهيئة الحاصلة في الكشف عن المتابعة والشاهد، وعلي هذا كان حق العبارة أن يقول " معرفة الاعتبار للمتابعة والشاهد " فهذا سالم من الاعتراض.

وذلك لأن الاعتبار هو نفس معرفة القسمين، أو علة معرفتهما، وليس قسيماً لهما، لعدم اندراج الثلاثة تحت أمر واحد، فإن التقسيم هو ضم القيود المتباينة أو المتخالفة إلي المقسم، وليس هذا كذلك، بل الاعتبار هيئة للتوصل إلي المتابع والشاهد، فكيف يكون قسماً لهما ؟ [1]

حقيقة الاعتبار:

الاعتبار: سَبْرَك . بفتح المهملة ثم موحدة ساكنة . " أي اختيارك ونظرك " الحديث من الدواوين المبوبة والمسندة وغيرهما، كالمعاجم والمشيخات والفوائد، لتنظر هل شارك راويه الذي يظن تفرده به راوٍ غيره، أو فقل: هل شارك راوٍ من رواية غيره فيما حمل عن شيخه، سواء اتفقا في رواية ذاك الحديث بلفظه عن شيخ واحد أم لا ؟ [2]

---

١) توضيح الأفكار ١٠/٢، وانظر فتح المغيث للسخاوي ٢٠٧/١
٢) فتح المغيث ٢٠٧/١

أو أن الاعتبار: أن يأتي إلى حديث لبعض الرواة، فيعتبره بروايات غيره من الرواة، بسبر طرق الحديث، ليعرف هل شاركه في ذلك الحديث راو غيره فرواه عن شيخه أولا [١].

يقول ابن حجر: وتتبع الطرق من الجوامع والمسانيد والأجزاء لذلك الحديث الذي يظن أنه فرد هو الاعتبار [٢].

وعليه فإن البحث والتفتيش عن طرق الحديث من الجوامع والمسانيد وغيرهما لمعرفة المتابعة من عدمها هو الاعتبار.

حقيقة المتابِع

المُتَابِع: . بكسر الباء . هو ما وافق راويه [٣] راو آخر [٤] ممن يصلح أن يُخَرَّج حديثه فرواه عن شيخه أو من فوقه [٥].

أقسامه: تنقسم المتابعة إلي قسمين:

أ . تامة: وهي أن تحصل المشاركة للراوي من أول الإسناد.

ب . قاصرة:وهي أن تحصل المشاركة للراوي في أثناء الإسناد [٦]

ولا يشترط في المتابعة بنوعيها اتفاق الروايتين في اللفظ، بل يكتفي اتفاقهما في المعني مع اتحاد الصحابي.

قال الحافظ في النخبة: والفرد النسبي إن وافقه غيره فهو المتابِع، والمتابعة على مراتب، إن حصلت للراوي نفسه فهي: تامة، أو لشيخه فمن فوقه

---

١) قواعد التحديث ١٢٩

٢) نخبة الفكر ٢٢٩

٣) وهو المُتَابَع . بفتح الباء ..

٤) وهو المتابِع . بكسر الباء ..

٥) قواعد التحديث ١٢٨

٦) قلت: إن المتابعة القاصرة قد تكون تامة بالنسبة إلي غيرها، فقد يكون الالتقاء في شيخ شيخ المصنف، وقد يكون الالتقاء في شيخ شيخ شيخ المصنف، هكذا، إذاً القاصرة تكون تامة بالنسبة إلي غيرها، وكذا قد تكون التامة قاصرة بالنسبة إلي غيرها.

فهي: القاصرة، ويستفاد منها التقوية، ولو جاءت بالمعنى كفي، لكنها مختصة من كونها من رواية ذلك الصحابي. [١]

حقيقة الشاهد.

الشاهد: هو وجود متن يُروي عن صحابي آخر، يُشبهه في اللفظ والمعني، أو في المعني فقط [٢]

والجمهور من المحدثين يطلقون الشاهد علي ما اختلف فيه الصحابي، والقليل منهم كابن الصلاح والبخاري وغيرهما يطلقون علي المتابع شاهداً

وهذا الاستعمال القليل يُطْلِق لفظ الشاهد علي الحديثين اللذين اتفقا في المعني، سواء كانا من رواية صحابي واحد أم لا، ويطلق لفظ المتابعة علي الحديثين اللذين اتفقا في اللفظ، سواء كانا من رواية صحابي واحد أم لا.[٣]

وهذا قول ثان في حد المتابع والشاهد، ومحصله: أن المعول عليه في تسمية المتابع والشاهد إنما هو لفظ المتن أو معناه، سواء اتحد الصحابي أو اختلف.

أي أن المتابعة قد تطلق علي الشاهد وبالعكس، والأمر فيه سهل كما ذكر ابن حجر [٤]، ووجه السهولة فيه: أن الغرض من المتابع والشاهد هو تقوية الحديث كما مر آنفاً في أقسام المتابعة.[٥]

---

١) نخبة الفكر ٢٢٩

٢) نخبة الفكر ٢٢٩

٣) راجع فتح المغيث ٢٠٨/١.

٤) نزهة النظر شرح نخبة الفكر ٣٧ حيث قال: " وقد تطلق المتابعة علي الشاهد وبالعكس، والأمر فيه سهل "

٥) يقول الحافظ العراقي موضحاً ما سبق: الاعتبار أن تأتي إلي حديث بعض الرواة فتعتبره بروايات غيره من الرواة بسبر طرق الحديث، ليُعرف هل شاركه في ذلك الحديث راو غيره فرواه عن شيخه أم لا ؟ فإن يكن شاركه أحد ممن يعتبر بحديثه، أي يصلح أن يخرج حديثه للاعتبار به والاستشهاد به، فيُسمي حديث هذا الذي شاركه تابعاً، وإن لم تجد أحداً تابعه عليه عن شيخه، فانظر: هل تابع أحد شيخ شيخه، فرواه متابعاً له أم لا ؟ فإن= = وجدت أحداً تابع شيخ شيخه عليه، فرواه كما رواه، فسمِّه أيضاً تابعاً، وقد يسمونه شاهداً، وإن لم

ومثال ذلك: اطلاق ابن الصلاح الشاهد . بناء علي هذا الاستعمال القليل . علي المتن الذي يشبه الحديث المراد تخريجه في المعني، وإن كان عن نفس الصحابي، حيث ذكر ما رواه مسلم في صحيحه من حديث ابن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن عطاء بن أبي رباح، عن ابن عباس ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺمَرَّ بِشَاةٍ مَطْرُوحَةٍ أُعْطِيَتْهَا مَوْلاَةٌ لِمَيْمُونَةَ مِنَ الصَّدَقَةِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: أَلاَّ أَخَذُوا إِهَابَهَا فَانْتَفَعُوا بِهِ؟. (١).

ثم ذكر ابن الصلاح له شاهداً رواه مسلم أيضاً من طريق عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنَ وَعْلَةَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: إِذَا دُبِغَ الإِهَابُ فَقَدْ طَهُرَ." (٢).

وجه الدلالة: أن ابن الصلاح اعتبر الحديث الثاني شاهداً، مع اتحاد الصحابي في الحديثين.

ومثال إطلاق المتابعة علي الشاهد: عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: سَمِعْتُ عُمَرَ ﷺ، يَقُولُ: قَاتَلَ اللهُ فُلاَنًا، أَلَمْ يَعْلَمْ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: لَعَنَ اللهُ اليَهُودَ، حُرِّمَتْ عَلَيْهِمُ الشُّحُومُ فَجَمَّلُوهَا (٣)، فَبَاعُوهَا.

ثم قال البخاري: تَابَعَهُ جَابِرٌ، وَأَبُو هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ (٤).

تجد: فافعل ذلك فيمن فوقه إلي آخر الإسناد حتي في الصحابي، فكل من وُجد له متابع، فسمِّه تابعاً، وقد يسمونه شاهداً كما تقدم، فإن لم تجد لأحد ممن فوقه متابعاً عليه، فانظر: هل أتي بمعناه حديث آخر في الباب أم لا ؟ فإن أتي بمعناه حديث آخر، فسمِّ ذلك الحديث شاهداً، وإن لم تجد حديثاً آخر يؤدي معناه، فقد عُدمت المتابعات والشواهد، فالحديث إذاً فرد " (فتح المغيث ٩٠ . ٩١)

١) أخرجه مسلم: كتاب الحيض، باب طهارة جلود الميتة بالدباغ ١/٢٧٧ح٣٦٣

٢) أخرجه مسلم في الموضع السابق ح ٣٦٦، وانظر مقدمة ابن الصلاح ٤٠

٣) جملت الشحم وأجملت إذا أذبته واستخرجت دهنه (النهاية ١/ ٢٩٨)

٤) **حديث ابن عباس** أخرجه البخاري: كتاب أحاديث الأنبياء، باب ما ذكر عن بني إسرائيل ٣/١٢٧٥ح٣٢٧٣، **وحديث جابر:** أخرجه في كتاب البيوع، باب بيع الميتة والأصنام ٢/٧٩٩ح٢١٢١، **وحديث أبي هريرة:** أخرجه في كتاب البيوع، باب لا يُذاب شحم الميتة ولا يُباع وَدَكُهُ٢/٧٧٥ح٢١١١.

وجه الدلالة: أن الإمام البخاري أطلق علي شاهدي جابر، وأبي هريرة، متابعتين لحديث عمر ﷺ.

كيفية الوقوف علي المتابعات والشواهد:

يتم ذلك عن طريق تخريج الحديث، وجمع طرقه، وشواهده من كتب السنة الأصيلة، وقد ذكرنا أهمية التخريج في التمهيد فليرجع إليه.

بيان من يعتبر به في المتابعات والشواهد:

ليس كل ضعف في الحديث يزول بمجيئه من وجوه، بل ذلك يتفاوت

فمنه: ضعف يزيله ذلك، بأن يكون ضعفه ناشئاً من ضعف حفظ راويه مع كونه من أهل الصدق والديانة، فإذا رأينا ما رواه قد جاء من وجه آخر عرفنا أنه مما قد حفظه، ولم يختل فيه ضبطه له.

وكذلك إذا كان ضعفه من حيث الإرسال زال بنحو ذلك، كما في المرسل الذي يرسله إمام حافظ، إذ فيه ضعف قليل يزول بروايته من وجه آخر مسنداً متصلاً.

يقول ابن حجر: ومتى توبع السيئ الحفظ بمعتبر، كأن يكون فوقه [١] أو مثله [٢] لا دونه [٣]، وكذا المستور والمرسل والمدلس، صار حديثهم حسناً لا لذاته، بل باعتبار المجموع من المتابع والمتابع [٤]

ومن ذلك ضعفٌ لا يزول بنحو ذلك: لقوة الضعف، وتقاعد الجابر عن جبره ومقاومته، وذلك كالضعف الذي ينشأ من كون الراوي متهماً بالكذب، أو كون الحديث شاذاً.

وعليه فإذا رُوى الحديث من وجوه ضعيفة لا يلزم أن يحصل من مجموعها حُسْن، بل ما كان ضعفه لضعف حفظ راويه الصدوق الأمين، زال بمجيئه من

---

١) أي أقل ضعفاً منه.
٢) أي مثله في سوء الحفظ.
٣) أي أضعف منه.
٤) نخبة الفكر ٢٣٠

وجه آخر وصار حسناً بذلك، ومثاله ما رواه الترمذي وحسنه من طريق شُعْبَة، عَنْ عَاصِمِ بْنِ عُبَيْدِ اللهِ، قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللهِ بْنَ عَامِرِ بْنِ رَبِيعَةَ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ امْرَأَةً مِنْ بَنِي فَزَارَةَ تَزَوَّجَتْ عَلَى نَعْلَيْنِ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: أَرَضِيتِ مِنْ نَفْسِكِ وَمَالِكِ بِنَعْلَيْنِ؟ قَالَتْ: نَعَمْ، قَالَ: فَأَجَازَهُ. "[1] قال الترمذي وفي الباب عن عمر [2]، وأبي حَدْرَدْ [3] وغيرهما.

فعاصم ضعيف لسوء حفظه [4] وقد حسَّن له الترمذي هذا الحديث لمجيئه من غير وجه.

وكذا إذا كان ضعفها لإرسال، أو تدليس، زال بمجيئه من وجه آخر، وكان دون الحسن لذاته.

ومثال الضعيف بالإرسال وتقويته بحديث مسند من وجه آخر:

ما أخرجه الترمذي في سننه قال: حَدَّثنا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، قَالَ: حَدَّثنا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، أَنَّ أُمَّ سَعْدٍ

---

١) الحديث أخرجه الترمذي: كتاب النكاح، باب ما جاء في مهور النساء ٤٢٠/٣ ح١١١٣ وقال: حديث عامر بن ربيعة حسن صحيح.

٢) حديث عمر أخرجه الترمذي في الموضع السابق ٤٢٢/٣ح١١١٤ ولفظه : قال عمر ابن الخطاب: ألا لا تغالوا صدقة النساء، فإنها لو كانت مكرمة في الدنيا، أو تقوى عند الله، لكان أولاكم بها نبي الله ﷺ، ما علمتُ رسول الله ﷺ نكح شيئاً من نسائه، ولا أنكح شيئاً من بناته، على أكثر من ثنتي عشرة أوقية ". قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح، والأوقية عند أهل العلم: أربعون درهماً، وثنتا عشرة أوقية: أربعمائة وثمانون درهما.

٣) حديث أبي حدرد: أخرجه أحمد ٤٤٨/٣ ح١٥٧٤٤ قال: ثنا وكيع، عن سفيان، عن يحيي بن سعيد، عن محمد بن إبراهيم التيمي، عن أبي حدرد الأسلمي، أنه أتي النبي ﷺ يستفتيه في مهر امرأة فقال: كم أمهرتها ؟ قال: مائتي درهم، فقال: لو كنتم تغرفون من بُطْحَان ما زدتم. وبطحان: بفتح الباء وقيل بضمها، اسم وادي المدينة، ورواته ثقات، ثم رواه في الحديث ١٥٧٤٥ عن عبد الرزاق، عن سفيان به، وصرح التيمي فيه بالتحديث عن أبي حدرد.

٤) انظر ترجمته في: تاريخ الدوري ٢٤٣/٢، والجرح والتعديل ٣٤٧/٦، والتقريب ٣٦٦/١

مَاتَتْ وَالنَّبِيُّ ﷺ غَائِبٌ، فَلَمَّا قَدِمَ صَلَّى عَلَيْهَا وَقَدْ مَضَى لِذَلِكَ شَهْرٌ" [1] وقد ورد موصولاً من طريق آخر رواه البيهقي في سننه [2] فَتَقَوَّي.

ومثال الثاني (أي الحديث الضعيف لتدليس الراوي إذا عنعن، وتقويته لوروده من وجه آخر): ما رواه الترمذي وحسَّنه من طريق هشيم، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي زِيَادٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنِ البَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ، قَالَ: قَالَ

---

١) كتاب الجنائز، باب ما جاء في الصلاة علي القبر ٣/٣٥٦ح١٠٣٨، والبيهقي في الكبري: كتاب الجنائز، باب الصلاة علي القبر بعدما يدفن الميت ٤/٤٨ح ٦٨١٢ من طريق هشام الدستوائي عن قتادة به بألفاظ متقاربة، ثم قال: وكذلك رواه ابن أبي عروبة، عن قتادة وهو مرسل صحيح.

وذكره ابن حجر في تلخيص الحبير ٢/١٢٥ وقال: رواه البيهقي وإسناده مرسل صحيح، ثم أخرجه من طريق عكرمة عن ابن عباس في حديث، وفي إسناده سويد بن سعيد أ هـ

قلت: ومعني مرسل صحيح: أن إسناده إلي ابن المسيب صحيح، لكنه ضعيف لإرساله علي قول الجمهور، ويتقوي بوروده موصولاً من طريق آخر.

٢) أخرجه البيهقي في الموضع السابق ح ٦٨١٣ قال: ورواه سويد بن سعيد، عن يزيد ابن زريع، عن شعبة، عن قتادة، عن عكرمة، عن ابن عباس موصولاً قال: قال رسول الله ﷺ: " هذه وهذه في الدية سواء . يعني الخنصر والإبهام . فقيل له: لو صليت على أم سعد، فصلَّى عليها، وقد أتى لها شهر، وقد كان النبي ﷺ غائباً ".

أخبرناه أبو سعد الماليني، ثنا أبو أحمد بن عدي الحافظ، ثنا إسحاق بن إبراهيم وعمران السختياني قالا: ثنا سويد بن سعيد، فذكره، وهذا الكلام في صلاته على أم سعد في هذا الإسناد ينفرد به سويد بن سعيد، والمشهور: عن قتادة، عن ابن المسيب، عن النبي ﷺ مرسلاً كما مضى، وفيما حكي أبو داود عن أحمد بن حنبل: أنه قيل لأحمد: حَدَّثَ به سويد عن يزيد بن زريع. قال: لا تحدث بمثل هذا.

والحديث ذكره الذهبي في الميزان ٣/٣٤٦ وقال: رواه جماعة عن سويد بن سعيد، ولم يتابع عليه.

قلت: سويد بن سعيد بن سهل الهروي، قال النسائي: ليس بثقة، وقال ابن حجر: صدوق في نفسه، إلا أنه عمي فصار يتلقن ما ليس من حديثه، وأفحش فيه ابن معين القول، وقال البخاري: حديثه منكر. (الميزان ٣/٣٤٦ . التقريب ١/٣٢٧).

رَسُولُ اللهِ ﷺ: حَقٌّ عَلَى الْمُسْلِمِينَ أَنْ يَغْتَسِلُوا يَوْمَ الجُمُعَةِ، وَلْيَمَسَّ أَحَدُهُمْ مِنْ طِيبِ أَهْلِهِ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَالمَاءُ لَهُ طِيبٌ" (١)

وجه الدلالة: أن هشيماً موصوف بالتدليس مع ثقته وقد عنعن، لكن لما تابعه عند الترمذي أبو يحيى التيمي، وكان للمتن شواهد من حديث أبي سعيد الخدري وغيره، حسَّنَه.

وأما الضعيف لفسق الراوي، أو كذبه: فلا يُؤثر فيه موافقة غيره له، إذا كان الآخر مثله، لقوة الضعف وتقاعد هذا الجابر.(٢).

يقول ابن الصلاح: ومن ذلك ضعف لا يزول بنحو ذلك (٣) لقوة الضعف وتقاعد هذا الجابر عن جبره ومقاومته، وذلك كالضعف الذي ينشأ من كون الراوي متهماً بالكذب، أو كون الحديث شاذاً، وهذه جملة تفاصيلها تدرك بالمباشرة والبحث، فاعلم ذلك فإنه من النفائس العزيزة والله أعلم " (٤)

---

١) الحديث أخرجه الترمذي: في آخر أبواب الجمعة، باب ما جاء في السواك والطيب يوم الجمعة ٢/٤٠٨ح٥٢٩ قال: حدثنا أحمد بن منيع، حدثنا هشيم، عن يزيد بن أبي زياد، عن عبد الرحمن بن أبي ليلي، عن البراء بن عازب به.
ورواه في نفس الموضع ح ٥٢٨ من طريق أبي يحيى إسماعيل بن إبراهيم التيمي عن يزيد ابن أبي زياد به، وقال أبو عيسى: وفي الباب عن أبي سعيد وشيخ من الأنصار، وحديث البراء حديث حسن، ورواية هشيم أحسن من رواية إسماعيل بن إبراهيم التيمي، وإسماعيل ابن إبراهيم التيمي: يُضَعَّف في الحديث.، ورواه ابن أبي شيبة: كتاب الصلوات، باب في غسل الجمعة ١/٤٣٣ح٤٩٨٩ عن هشيم عن يزيد به، وقد صرح فيه هشيم بالإخبار حيث قال: أخبرنا يزيد بن أبي زياد.
قلت: إسماعيل بن إبراهيم ضعفه أبو حاتم، والنسائي، وابن المديني، والدارقطني، وابن حجر (الجرح والتعديل ٢/١٥٥، والكامل ١/٣٠٨، والمجروحين ١/١٢٢، والتقريب ١/٧٨).
ولحديث البراء شاهد من حديث أبي سعيد الخدري أخرجه البخاري: كتاب = = = الجمعة، باب الطيب للجمعة ١/٣٠٠ح٨٣٩، ومسلم: كتاب الجمعة، باب الطيب والسواك يوم الجمعة ٢/٥٨١ح٨٤٦.
٢) تدريب الراوي ١/١٧٦، ١٧٧، وانظر المنهل الروي ٣٧.
٣) إشارة إلي زوال الضعف الناشئ عن ضعف حفظ راويه مع كونه من أهل الصدق والديانة إذا جاء من وجه آخر
٤) علوم الحديث ٣٠ . ٣١

وقد ذكرتُ من يُعتبر به ومن لا يعتبر به، في المبحث الثاني في الجرح والتعديل، فليُرَاجع.

.ومما يجب أن يُنْتَبَه إليه:

أنه قد يُقْرَن ثقة بضعيف في إسناد واحد، فالحكم علي الحديث في هذه الحالة يكون بمجموع الطريقين، ويكون الإسناد صحيحاً، فمن المعلوم أن الحديث إذا كان له طريقان أحدهما ثقة والآخر ضعيف كان أقوي في الدرجة من إسناد ليس له إلا طريق واحد.

كما يجب علي الباحثين أن ينتبهوا جيداً للضعف المذكور في الإسناد، فإن البعض قد يبحث عن المتابعات للضعيف فلا يجد، بل يجد الحديث مروياً من طُرُقٍ أخري كلها تدور علي هذا الضعيف، فيظنوا أنها متابعات له، ويُرَقُّون الحديث بناء علي ذلك، وهذا خطأ فاحش، فإن المطلوب البحث عن متابعات لهذا الضعيف، لا لتلاميذه الراوين عنه، والله أعلم.

المبحث السادس
الحكم علي الحديث

إن الحكم علي الحديث هو المحصلة النهائية، والغاية المرجوة من كل ما تقدم، فبعد الترجمة لرجال الإسناد، ومراعاة ما ذُكر فيه، وبعد العلم بالجرح والتعديل ومراتبه، والعلم بمصطلح الحديث وفنونه، والنظر في انتفاء الشذوذ والعلة، ومعرفة المتابعات والشواهد، نستطيع أن نصل بعد التأني والروية إلي الحكم الأمثل علي الحديث.

ويمكن تقسيم الأحاديث باعتبار الحكم عليها إلي قسمين:

الأول: أحاديث كُفينا مؤونة البحث فيها.

الثاني: أحاديث يجب دراسة أسانيدها.

أما الأول: فإن هناك من الأحاديث ما لسنا في حاجة إلي دراسة أسانيدها، لأن الأئمة والجهابذة من العلماء قد قاموا بالبحث عنها بدقة وعناية وأخرجوها في كتبهم، ومن هذه الأحاديث:

١. أحاديث الصحيحين: فقد التزم البخاري ومسلم إخراج الأحاديث الصحيحة سنداً ومتناً، فوجود الأحاديث فيهما أو في أحدهما دليل علي صحة الحديث، لجلالتهما في هذا الشأن، وتقدمهما في تمييز الصحيح علي غيرهما، وتلقي العلماء لكتابيهما بالقبول.

يقول الحافظ السخاوي فيما نقله عن أبي إسحاق الإسفرائيني: أهل الصنعة مجمعون على أن الأخبار التي اشتمل عليها الصحيحان مقطوع بصحة أصولها ومتونها، ولا يحصل الخلاف فيها بحال، وإن حصل فذاك اختلاف في طرقها ورواتها.

قال: فمن خالف حكمه خبراً منها وليس له تأويل سايغ للخبر، نقضنا حكمه، لأن هذه الأخبار تلقتها الأمة بالقبول [١].

١) فتح المغيث ٥١/١، وانظر تدريب الراوي ١٣٣/١، وقواعد التحديث ٨١

وما كان في صحيح البخاري من تعليقات فقد أجاب عنها الحافظ ابن حجر في كتابه " تغليق التعليق "، ووزع ذلك علي طول شرحه للبخاري في فتح الباري، وكذلك ما عند مسلم من تعليقات بيَّن الأئمة اتصالها، وحكموا علي أحاديث البخاري ومسلم بالصحة، بل وأعلي درجات الصحة

٣ ـ أحاديث كتب التزمت الصحة:

. كالزيادات والتتمات التي في المستخرجات [١]علي الصحيحين: ومن أشهر الكتب التي التزمت الصحة كتاب أبي عوانة الإسفرائيني[٢]، وكتاب أبي بكر الإسماعيلي [٣]، وكتاب أبي بكر البرقاني [٤]، وغيرها من تتمة لمحذوف، أو زيادة شرح في كثير من أحاديث الصحيحين.

وذلك لأن أصحاب المستخرجات يروون تلك التتمات لأحاديث الصحيحين أو الزيادات عليها بأسانيد صحيحة مستخرجة عليه.

. وكصحيح ابن خزيمة، حيث يقول ابن الصلاح: ويكفي مجرد كونه موجوداً في كتب من اشترط منهم الصحيح فيما جمعه ككتاب ابن خزيمة [٥]

---

١) الاستخراج: أن يعمد حافظ إلى صحيح البخاري مثلاً فيورد أحاديثه حديثاً حديثاً بأسانيد لنفسه، غير ملتزم فيها ثقة الرواة . وإن شذ بعضهم حيث جعله شرطاً . من غير طريق البخاري، إلى أن يلتقي معه في شيخه أو في شيخ شيخه، وهكذا ولو في الصحابي. (فتح المغيث للسخاوي ٣٨/١)

٢) أبو عوانة يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم بن يزيد الإسفراييني، أحد الحفاظ الجوالين والمحدثين المكثرين ت ٣١٦هـ (راجع ترجمته في تذكرة الحفاظ ٧٧٩/٣، والرسالة المستطرفة ص ٢٧)

٣) أبو بكر أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل الإسماعيلي الجرجاني، إمام أهل جرجان ت ٣٧١هـ (راجع ترجمته في تذكرة الحفاظ ٩٥٢/٣، وطبقات الحفاظ ٣٢٨، والرسالة المستطرفة ص ٢٦)

٤) أبو بكر أحمد بن محمد بن أحمد بن غالب الخوارزمي البرقاني الإمام الحافظ، ت ٤٢٥ هـ (راجع ترجمته في سير أعلام النبلاء ٤٦٤/١٧)

٥) علوم الحديث ١٧، وقال الحافظ السيوطي في التدريب ١٠٩/١: صحيح ابن خزيمة أعلي مرتبة من صحيح ابن حبان، لشدة تحريه، حتى إنه يتوقف في التصحيح لأدني كلام في الإسناد فيقول: إن صح الخبر، أو إن ثبت كذا، ونحو ذلك.

. وكصحيح ابن حبان، المسمي بالتقاسيم والأنواع، وقد نسب بعض العلماء ابن حبان إلي التساهل، يقول الحازمي: ابن حبان أمكن في الحديث من الحاكم.

وما ذُكِر من تساهل ابن حبان ليس بصحيح، فإن غايته أنه يسمي الحسن صحيحاً، فإن كانت نسبته إلي التساهل باعتبار وجدان الحسن في كتابه فهي مشاحة في الاصطلاح، وإن كانت باعتبار خفة شروطه فلا، لأنه يخرج في الصحيح ما كان راويه ثقة غير مدلس، سمع من شيخه وسمع منه الآخذ عنه، ولا يكون هناك إرسال ولا انقطاع، وإذا لم يكن في الراوي جرح ولا تعديل، وكان كل من شيخه والراوي عنه ثقة، ولم يأته بحديث منكر فهو عنده ثقة [١].

. وككتاب المستدرك علي الصحيحين للإمام الحاكم، حيث اعتني بضبط الزائد عليهما مما هو علي شرطهما أو شرط أحدهما، أو صحيح وإن لم يوجد شرط أحدهما، معبراً عن الأول بقوله: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، أو على شرط البخاري أو مسلم، وعن الثاني بقوله: هذا حديث صحيح الإسناد، وهو متساهل في التصحيح، وقد لخص الذهبي مستدركه، وتعقب كثيراً منه بالضعف والنكارة، وجمع جزءاً فيه الأحاديث التي فيه وهي موضوعة، فذكر نحو مائة حديث، وإنما وقع للحاكم التساهل لأنه سود الكتاب لينقحه فأعجلته المنية، فما صححه ولم نجد لغيره من المعتمدين تصحيحاً ولا تضعيفاً حكمنا عليه بأنه حسن، إلا أن يظهر فيه علة توجب ضعفه. [٢]

٣ . أحاديث نص الأئمة المعتمدون علي صحتها: كسنن أبي داود، والترمذي، والنسائي، والدارقطني، والبيهقي، وغيرها، منصوصاً على صحته فيها، ولا يكفي وجوده فيها، إلا في كتاب من شرط الاقتصار على الصحيح، كابن خزيمة، وأصحاب المستخرجات.

---

١) تدريب الراوي ١٠٨/١، وقد بذل محقق الكتاب الأستاذ شعيب الأرنؤوط جهداً كبيراً في دراسة أحاديثه والحكم عليها فجزاه الله خيراً.

٢) تدريب الراوي ١٠٥. ١٠٦ بتصرف.

وكذا لو نصَّ على صحته أحد منهم، ونُقل عنه ذلك بإسناد صحيح، كما في سؤالات أحمد بن حنبل، وسؤالات ابن معين وغيرهما [١].

وكل ما تقدم يمكن تسميته بالحكم النقلي علي الحديث، وهو الحكم الذي ننقله عن المحدثين من حيث الصحة أو الضعف، سواء أئمة الحديث الكبار: كالإمام مالك، وأحمد، والبخاري، ومسلم، والترمذي، وأبي حاتم، وأبي زرعة، والنووي، والحاكم، والبيهقي، والذهبي، والعراقي، وابن حجر، والسخاوي، والسيوطي وغيرهم.

أو المشتغلين بالحديث: كأساتذة الجامعات الإسلامية، ومن حذا حذوهم، وكطلاب العلم من طلاب الدراسات العليا، ومن نهج نهجهم من أهل الدراية والحكم علي الحديث [٢].

وأما القسم الثاني: الأحاديث التي يجب دراسة أسانيدها : [٣]

فإن الحكم علي الحديث يكون بدراسة الإسناد المذكور فقط، وهذا الحكم يكون نتيجة ما تقدم من مراحل في المباحث السابقة، وقد ذكرنا أن شروط الحديث المقبول: اتصال السند، وعدالة الرواة، وضبطهم، وخلوه من الشذوذ، والعلة القادحة [٤].

---

١) تدريب الراوي ١٠٥/١

٢) انظر طرق الحكم علي الحديث بالصحة أو الضعف لأستاذي وشيخي فضيلة الأستاذ الدكتور: عبد المهدي عبد القادر ص ٤٨.

٣) وهو الذي من أجله وُضِعَ البحث.

٤) هذه شروط متفق عليها، وبقي للصحيح شروط مختلف فيها، منها: أن يكون راويه مشهوراً بالطلب، وليس المراد الشهرة المخرِجة عن الجهالة، بل قدرٌ زائد علي ذلك، ومنها: أن الصحيح لا يُعرف برواية الثقات فقط، وإنما يُعرف بالفهم والمعرفة وكثرة السماع والمذاكرة، ومنها: أن بعضهم اشترط علمه بمعاني الحديث حيث يروي بالمعني، ومنها: أن أبا حنيفة اشترط فقه الراوي، ومنها: اشتراط البخاري ثبوت السماع لكل راو من شيخه، ولم يكتف بإمكان اللقاء والمعاصرة، ومنها: أن بعضهم اشترط العدد في الرواية كالشهادة (راجع التدريب ٦٩/١ . ٧٠)

. فإذا تحقق شرط اتصال السند، وخلا من الشذوذ والعلة، وكان الراوي عدلاً ضابطاً كأن يكون ثقة، أو ثبت، أو متقن أو نحو ذلك من ألفاظ التوثيق، كان الإسناد صحيحاً.

. وإذا كان الراوي قد خف ضبطه، كأن يُقال في الراوي: صدوق، أو ليس به بأس، أو لا بأس به . عند غير ابن معين . كان الإسناد حسناً.

. وإذا لم يتحقق شرط اتصال السند: فإن الحكم يكون طبقاً لنوع السقط، وإذا وُجِد في الراوي طعن، فإن الطعن يكون بعشرة أشياء بعضها أشد في القدح من بعض، وقد ذكرتُ تفصيل ذلك في المبحث الثالث.

. فإذا كان الإسناد حسناً نظرنا في المتابعات والشواهد، فلربما وجدنا متابعاً يرتقي به الإسناد إلي الصحيح لغيره.

. وإذا كان في الإسناد ضعيف وكان ضعفه مما ينجبر، فإنه يرتقي بالمتابعات (بمن هو مثله أو أعلي منه) إلي الحسن لغيره، وقد يرتقي إلي الصحيح لغيره إذا كان الضعف بسبب انقطاع أو إبهام، وجاء من طريق آخر، فزال الانقطاع أو عُيِّن المبهم، وكان ثقة، فنحكم عليه بالصحة إذا توافرت باقي الشروط فيه.

يقول الأستاذ الدكتور/ عبد المهدي عبد القادر: ومن الأقوال الشائعة: أن الضعيف إذا توبع ارتقي إلي الحسن لغيره، وهذا ليس علي إطلاقه، فلربما ارتقي الضعيف إلي الصحيح، ومثال ذلك: ما لو كان الضعف بسبب انقطاع أو إبهام، وجاء من طريق آخر فعالج هذا الخلل، فهنا قد زال الانقطاع أو عُيِّن المبهم، وعلينا أن ندرس حال الحديث في هذا الوضع الجديد، وربما توافرت شروط الصحة، فنحكم بصحته، ولقد صرح الحاكم في معرفة علوم الحديث بذلك، فقال:

وقد يُروي الحديث وفي إسناده رجل غير مسمي وليس بمنقطع، وذكر لذلك مثالاً، فيه راو مبهم، جاءت رواية أخري فذكرته [١]

. وإذا كان في الإسناد ضعيف، وكان ضعفه مما لا ينجبر، كأن يكون الضعف شديداً، فإنه لا يتقوي بحال من الأحوال، والدليل علي ذلك ما ذكره السيوطي حيث قال : وأما الضعيف لفسق الراوي، أو كذبه، فلا يؤثر فيه موافقة غيره له إذا كان الآخر مثله، لقوة الضعف، وتقاعد هذا الجابر، نعم يرتقي بمجموع طرقه عن كونه منكراً أو لا أصل له [٢]

يقول الحافظ ابن حجر: ينبغي أن يُمَثَّل في هذا المقام بحديث " من حفظ علي أمتي أربعين حديثاً " فقد نقل النووي اتفاق الحفاظ علي ضعفه مع كثرة طرقه [٣].

---

١) طرق الحكم علي الحديث بالصحة أو بالضعف ص ٤٢ . ٤٥.

قلت: **يقول الإمام الحاكم في معرفة علوم الحديث** ٢٨ : **وقد يروى الحديث وفي إسناده رجل غير مسمى وليس بمنقطع، ومثال ذلك:** ما أخبرنا أبو العباس محمد بن أحمد بن محبوب التاجر بمرو، ثنا أحمد بن سيار، ثنا محمد بن كثير، ثنا سفيان الثوري، ثنا داود ابن أبي هند، ثنا شيخ عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: " يأتي على الناس زمان يخير الرجل بين العجز والفجور، فمن أدرك ذلك الزمان فليختر العجز على الفجور ". وهكذا رواه عتاب بن بشير، والهياج بن بسطام، عن داود بن أبي هند.

وإذا الرجل الذي لم يقفوا على اسمه: أبو عمر الجدلي: ثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، حدثني يحيى بن أبي طالب، ثنا علي بن عاصم، عن داود بن أبي هند قال: نزلت جزيرة قيس فسمعت شيخاً أعمى يقال له: أبو عمر يقول: سمعت أبا هريرة يقول: قال رسول الله ﷺ: " ليأتين على الناس زمان يخير الرجل بين العجز و الفجور، فمن أدرك ذلك الزمان فليتخير العجز على الفجور.

قال الحاكم: فهذا النوع من المنقطع الذي لا يقف عليه إلا الحافظ الفهم المتبحر في الصنعة، وله شواهد كثيرة جعلت هذا الواحد شاهدا لها.

٢) تدريب الراوي ١/١٧٥

٣) النكت علي كتاب ابن الصلاح لابن حجر ص ١٣٣، وقد روي هذا الحديث عن ثلاثة عشر صحابياً، خرَّج رواياته كلها ابن الجوزي في العلل المتناهية ص ١١١ . ١٢٢ وبيَّن ضعفها كلها، إذ ليس فيها طريق ولا رواية تسلم من علة قادحة.

. ومما يجب أن يُنْتَبَه إليه:

أنه لا بد علي الباحث أن يُقَيِّد الحكم علي الحديث بالإسناد المدروس فقط، بأن يقول: الحديث بهذا الإسناد صحيح، أو حسن، أو ضعيف.

لأنه ربما يكون الحديث صحيحاً أو حسناً ويعارضه حديث آخر في معناه، وسنده أقوي منه، فيكون الحديث الذي حكم عليه بالصحة شاذاً، أو ربما وقفنا فيه علي علة غامضة.

يقول ابن جماعة: قولهم "حسن الإسناد، أو صحيح الإسناد " دون قولهم: " حديث صحيح أو حسن "، إذ قد يصح إسناده أو يُحَسَّن دون متنه، لشذوذ أو علة، فإن قاله حافظ معتمد، ولم يُقْدَح فيه، فالظاهر منه حكمه بصحة المتن أو حسنه (١).

متى يرتقي الحسن لذاته إلي الصحيح لغيره ؟

يرتقي الحديث الحسن لذاته إلي الصحيح لغيره إذا توبع الصدوق بمثله أو أعلي منه.

يقول الحافظ السيوطي: " إذا كان راوي الحديث متأخراً عن درجة الحافظ الضابط، مع كونه مشهورا بالصدق والستر . وقد عُلِمَ أن من هذا حاله فحديثه حسن . ثم رُوِىَ حديثه من غير وجه، ولو وجهاً واحداً، قوى بالمتابعة، وزال ما كنا نخشاه عليه من جهة سوء الحفظ، وانجبر بها ذلك النقص اليسير، وارتفع حديثه من درجة الحسن إلى درجة الصحيح.

ومثَّل ابن الصلاح له بحديث مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: لَوْلاَ أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي لأَمَرْتُهُمْ بِالسِّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ صَلاَةٍ." (٢) فمحمد بن عمرو بن علقمة من المشهورين بالصدق والصيانة، لكن لم

---

١) المنهل الروي ٣٧، وانظر تدريب الراوي ١٦١/١

٢) أخرجه: **الترمذي** في سننه كتاب أبواب الطهارة، باب ما جاء في السواك ٣٤/١ح٢٢ قال: حَدَّثنا أَبُو كُرَيْبٍ، قَالَ: حَدَّثنا عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: لَوْلاَ أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي لأَمَرْتُهُمْ بِالسِّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ صَلاَةٍ. وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ = =زَيْدِ بْنِ

يكن من أهل الإتقان حتى ضعَّفه بعضهم من جهة سوء حفظه، ووثقه بعضهم لصدقه وجلالته، فحديثه من هذه الجهة حسن.

فلما انضم إلى ذلك كونه روى من وجه آخر حكمنا بصحته، والمتابعة في هذا الحديث ليست لمحمد عن أبي سلمة فقط، بل لأبي سلمة، عن أبي هريرة، فقد رواه عنه أيضاً: الأعرج، وسعيد المقبري، وأبوه، وغيرهم.

ومثَّل غير ابن الصلاح بحديث البخاري، عن أُبَيِّ بن العباس بن سهل بن سعد، عن أبيه، عن جده في ذكر خيل النبي ﷺ [1].

خَالِدٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ (وأخرجه في الحديث الذي يليه وقال: حديث حسن صحيح)، وحديث أبي سلمة عن أبي هريرة وزيد بن خالد عن النبي ﷺ كلاهما عندي صحيح، لأنه قد روى من غير وجه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ هذا الحديث، وحديث أبي هريرة إنما صح لأنه قد روى من غير وجه.، **والنسائي** في الكبرى: كتاب الصيام، باب السواك للصائم ١٩٧/٢ح٣٠٤٢.

والحديث رواه **البخاري**: كتاب الجمعة، باب السواك يوم الجمعة ٣٠٣/١ح٨٤٧، **ومسلم**: كتاب الطهارة، باب السواك ٢٢٠/١ح٢٥٢ كلاهما من طريق الأعرج عن أبي هريرة. **ورواه: ابن ماجه**: كتاب الطهارة، باب السواك ١٠٥/١ح٢٨٧، **والنسائي** في الموضع السابق ١٩٦/٢ح٣٠٣٥، ٣٠٣٧ كلاهما من طريق سعيد بن أبي سعيد المقبري، عن أبي هريرة به. **ورواه: النسائي** في الموضع السابق ح ٣٠٣٦ من طريق سعيد المقبري، ح ٣٠٤٠ من طريق عطاء مولي أم سلمة،، ح ٣٠٤٣، ٣٠٤٤، ٣٠٤٥ من طريق حميد ابن عبد الرحمن جميعاً عن أبي هريرة به.

ومحمد بن عمرو بن علقمة قال عنه النسائي: ليس به بأس، وقال الحافظ: صدوق له أوهام، وقال أبو حاتم: صالح الحديث يكتب حديثه وهو شيخ (التقريب ٢٠٥/٢، والجرح والتعديل ٣٠/٨)

ومُتَابعه: محمد بن إبراهيم: هو ابن الحارث بن خالد التيمي، وثقه ابن معين، وأبو حاتم، والنسائي، وابن حجر (الجرح والتعديل ١٨٤/٧ . والتقريب ١٤٩/٢)

وهذا مثال لكون المُتَابِع أعلي في المرتبة من المُتَابَع.

١) أخرجه: **البخاري**: كتاب الجهاد والسير، باب اسم الفرس والحمار ١٠٤٩/٣ح٢٧٠٠ ولفظه: كان للنبي ﷺ في حائطنا فرس يقال له اللحيف " قال أبو عبد الله: وقال بعضهم: اللخيف ". **ورواه: البيهقي في الكبري**: كتاب السبق والرمي، باب ما جاء في تسمية البهائم والدواب ٢٥/١٠ح١٩٥٨٧ من طريق عبد المهيمن بن عباس بن سهل عن أبيه عن سهل بن سعد: أنه كان عند سعد بن سعد ثلاثة أفراس للنبي ﷺ يعلفهن وأسماؤهن: اللزاز واللحيف والظرب. =

فإن أُبَيًّاَ هذا ضعَّفَه لسوء حفظه " أحمد، وابن معين، والنسائي "، وحديثه حسن، لكن تابعه عليه أخوه عبد المهيمن، فارتقى إلى درجة الصحة [1]

يقول الحافظ ابن حجر: " ويؤخذ من صنيعه . أي البخاري . أنه وأن اشترط في الصحيح أن يكون راوية من أهل الضبط والإتقان أنه إن كان في الراوي قصور عن ذلك ووافقه على رواية ذلك الخبر من هو مثله، انجبر ذلك القصور بذلك، وصحَّ الحديث على شرطه [2] ".

يقول ابن الصلاح: " إذا كان راوي الحديث متأخراً عن درجة أهل الحفظ والإتقان، غير أنه من المشهورين بالصدق والستر، ورُوي مع ذلك حديثُه من غير

= **يقول ابن حجر في فتح الباري** ٥٩/٦ : قوله: " يقال له اللحيف " يعني بالمهملة والتصغير، وضبطوه عن ابن سراج بوزن " رغيف " قلت: ورجحه الدمياطي، وبه جزم الهروي وقال: سُمِّي بذلك لطول ذنبه، وكأنه يلحف الأرض بذنبه، وقوله: وقال بعضهم: " اللخيف " . بالخاء المعجمة . وحكوا فيه الوجهين، وهذه رواية عبد المهيمن بن عباس ابن سهل، وهو أخو أُبَيٍّ بن عباس، ولفظه عند ابن منده: كان لرسول الله ﷺ عند سعد ابن سعد والد سهل ثلاثة أفراس، فسمعت النبي ﷺ يسميهن لزاز . بكسر اللام وبزايين الأولى خفيفة .، والظَّرِب . بفتح المعجمة وكسر الراء بعدها موحدة . واللخيف ".

١) تدريب الراوي ١٧٥/١ . ١٧٦

يقول ابن حجر في مقدمة فتح الباري ٣٨٩ : " أبي بن عباس بن سهل بن سعد الساعدي الأنصاري المدني، ضعفه أحمد وابن معين، وقال النسائي ليس بالقوي، قلت: له عند البخاري حديث واحد في ذكر خيل النبي ﷺ، وقد تابعه عليه أخوه عبد المهيمن بن العباس، وروى له الترمذي، وابن ماجه اهـ ".

وأُبَيّ بن العباس قال فيه البخاري: ليس بالقوي، وقال فيه الذهبي: هو وإن لم يكن بالثبت إلا أنه حسن الحديث، وقال فيه ابن حجر: فيه ضعف (التاريخ الكبير ٤٠/١، والجرح والتعديل ٢٩٠/٢، والميزان ٢٠٨/١، والتقريب ٦٢/١).

وأخوه عبد المهيمن بن عباس: قال فيه البخاري وأبو حاتم وابن عدي: منكر الحديث، وقال ابن معين والذهبي: ضعفوه، وقال ابن حجر: ضعيف (التاريخ الكبير ١٧٣/٦، والجرح ٦٧/٦، والكامل ٣٤٣/٥، والمغني في الضعفاء ٤٠٩/٢، والتقريب ٤٨٦/١)

وهذا مثال لكون المُتَابِع مثل المُتابَع في الدرجة.

٢) فتح الباري ٦٣٥/٩

وجهٍ، فقد اجتمعت له القوة من الجهتين، وذلك يرقي حديثه من درجة الحسن إلي درجة الصحيح لغيره [١] ".

وقد يقول قائل: كيف يرتقي الحسن لذاته إلي الصحيح لغيره، وحدُّ الصحيح تمام الضبط، وحد الحسن ضبطاً أقل من ضبط الصحيح ؟

والجواب: أن الصدوق خفيف الضبط، إذا وافقه مثله زالت خفة الضبط بتعدد الطرق وبموافقة غيره له.

يقول الحافظ ابن حجر: إنما يُحكم له [٢] بالصحة عند تعدد الطرق، لأن للصورة المجموعة قوة تجبر القدر الذي قصر به ضبط راوي الحسن عن راوي الصحيح [٣].

. ارتقاء الضعيف إلي الصحيح لغيره.

إن الأصل في الضعيف [٤] أن يرتقي إلي الدرجة التي فوقه مباشرة وهي " الحسن لغيره " إذا توبع بمن هو مثله أو فوقه، إلا أننا وجدنا في عمل أئمة الحديث كالبخاري ومسلم والنسائي وغيرهم أن الحديث إذا كان في سنده ضعيف يقبل الجبر، وتوبع بثقة من وجه آخر، فإنهم يحكمون
للحديث بالصحة [٥]

يقول ابن كثير:.... ومنه ضعف يزول بالمتابعة، كما إذا كان راويه سيء الحفظ، أو رُوي الحديث مرسلاً، فإن المتابعة تنفع حينئذ، ويرفع الحديث عن حضيض الضعف إلي أوج الحسن أو الصحة، والله أعلم [٦]

---

١) مقدمة ابن الصلاح ١٧
٢) أي الحسن لذاته.
٣) نزهة النظر ٣٣
٤) المراد بالضعيف هنا: ما كان ضعفه مما ينجبر.
٥) المراد بالصحيح هنا: الصحيح لغيره، لأن الصحة طرأت عليه من وجه آخر.
٦) اختصار علوم الحديث ٣٣، ومعني الحضيض: قرار الأرض وأسفل الجبل (لسان العرب ٤٠٠/١)

ومثال ذلك: ما أخرجه النسائي في سننه قال: أَخبَرَنا يَحْيَى بْنُ مُوسَى، قال: حَدَّثنا أَنَسُ بْنُ عِيَاضٍ، قال: حَدَّثنا الأَوْزَاعِيُّ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ، قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنِّي رَجُلٌ شَابٌّ، قَدْ خَشِيتُ عَلَى نَفْسِيَ الْعَنَتَ، وَلاَ أَجِدُ طَوْلاً أَتَزَوَّجُ النِّسَاءَ، أَفَأَخْتَصِي؟ فَأَعْرَضَ عَنْهُ النَّبِيُّ ﷺ حَتَّى قَالَ ثَلاَثًا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: يَا أَبَا هُرَيْرَةَ، جَفَّ الْقَلَمُ بِمَا أَنْتَ لاَقٍ، فَاخْتَصِ عَلَى ذَلِكَ، أَوْ دَعْ.

قال الإمام النسائي: الأَوْزَاعِيُّ لَمْ يَسْمَعْ هَذَا الْحَدِيثَ مِنَ الزُّهْرِيِّ وَهَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ قَدْ رَوَاهُ يُونُسُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ. (١)

وجه الدلالة: أن الإمام النسائي ضعَّف هذا الطريق وأعلَّه بعدم سماع الأوزاعي هذا الحديث من الزهري، والأوزاعي إمام ثقة إلا أنه في الزهري ليس بذاك كما ذكر ابن معين وغيره (٢)، وقد صحَّحَ النسائي الحديث لمتابعة يونس بن يزيد (٣) للأوزاعي.

ومن ذلك أيضاً: ما أخرجه البخاري في صحيحه قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ سَلاَمٍ، حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ بَشِيرٍ أَبُو بَكْرٍ، أَخْبَرَنَا هَاشِمُ بْنُ هَاشِمٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَامِرُ

---

١) أخرجه **النسائي في الكبرى**: كتاب النكاح، باب النهي عن التبتل ٣/٢٦٤ح٥٣٢٣، **ورواه البخاري معلقاً**: كتاب النكاح، باب ما يكره من التبتل ٥/١٩٥٣ح٤٧٨٨ قال: وقال أصبَغ: أخبرني ابن وهب عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب عن أبي سلمة عن أبي هريرة به. بألفاظ متقاربة.

يقول ابن حجر في الفتح ٩ /:١١٩: وصله جعفر الفريابي في كتاب القدر، والجوزقي في الجمع بين الصحيحين، والاسماعيلي من طرق عن أصبغ، وأخرجه أبو نعيم من طريق حرملة، عن ابن وهب، وذكر مغلطاي أنه وقع عند الطبري: رواه البخاري عن أصبغ بن محمد، وهو غلط، هو أصبغ بن الفرج، ليس في آبائه محمد.

٢) الأوزاعي هو: عبد الرحمن بن عمرو بن أبي عمرو الأوزاعي. التقريب ٢/٤٥٨

٣) يونس بن يزيد بن أبي النَّجاد: ثقة إلا أن في روايته عن الزهري وهماً قليلاً. (التقريب ٢/٣٦٩، والجرح والتعديل ٩/٢٤٧)

بْنُ سَعْدٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: مَنِ اصْطَبَحَ بِسَبْعِ تَمَرَاتِ عَجْوَةٍ، لَمْ يَضُرَّهُ ذَلِكَ اليَوْمَ سَمٌّ، وَلاَ سِحْرٌ" (١)

وجه الدلالة: أن في إسناد البخاري أحمد بن بشير، ضعيف يُعتبر بحديثه(٢) وقد روي له البخاري حديثاً واحداً هو هذا الحديث، وقد تابعه مروان بن معاوية (٣) وهو ثقة، وأبو أسامة حماد بن أسامة وهو ثقة (٤)، عند البخاري ومسلم، وأبو بدر شجاع بن الوليد وهو صدوق مشهور(٥) عند مسلم، فارتقي الحديث بالمتابعات المذكورة إلي الصحيح لغيره والله أعلم.

---

١) **الحديث أخرجه البخاري:** كتاب الطب، باب شرب السم والدواء به وما يخاف منه والخبيث ٥/٢١٧٩ح٥٤٤٣، **وأخرجه في** كتاب الطب أيضاً، باب الدواء بالعجوة للسحر ٥/٢١٧٦ح٥٤٣٥، **وفي** كتاب الأطعمة، باب العجوة ٥/٢٠٧٥ ح٥١٣٠ من طريق مروان بن معاوية الفزاري، **وأخرجه في** الموضع الثاني ح ٥٤٣٦ من طريق حماد ابن أسامة، **ومسلم:** كتاب الأشربة، باب فضل تمر المدينة ٣/١٦١٨ح٢٠٤٧ من طريق أبي أسامة حماد بن أسامة، ومن طريق مروان بن معاوية، وأبي بدر شجاع بن الوليد، جميعاً عن هاشم به.

٢) قال فيه محمد بن عبد الله بن نمير: صدوق، حسن المعرفة بأيام الناس، حسن الفهم، وكان رأساً في الشعوبية يخاصم في ذاك فوضعه ذلك عند الناس، قال الذهبي: الشعوبية: هم الذين يفضلون العجم على العرب، وقال أبو زرعة: صدوق، وقال الدار قطني: ضعيف يعتبر بحديثه، وقال النسائي: ليس بذاك القوي، وقال الحافظ: صدوق = له أو هام (الميزان ١/٢١٩، وتهذيب الكمال ١/٢٧٣، والتهذيب ١/١٥، والتقريب ١/٣٢)

٣) مروان بن معاوية بن الحارث بن أسماء الفزاري، ثقة حافظ وكان يدلس أسماء الشيوخ (انظر ترجمته في: تاريخ بغداد ١٣/١٤٩، والجرح والتعديل ٨/٢٧٢ والتقريب ٢/٢٤٦)

٤) حماد بن أسامة القرشي مولاهم أبو أسامة مشهور بكنيته، ثقة ثبت ربما دلس (انظر ترجمته في: الطبقات الكبرى ٦/٣٩٤، والثقات ٦/٢٢٢، والتقريب ١/١٩٤)

٥) شجاع بن الوليد بن قيس السَّكوني، أبو بدر الكوفي، صدوق ورع له أوهام (انظر ترجمته في: الميزان ٣/٣٦٤، والتهذيب ٤/٢٧٥، والتقريب ١/٣٣٤).

الخاتمة

الحمد لله وكفي، وصلاة وسلاماً علي عباده الذين اصطفي وبعد:

فإن علم الحديث علم رفيع القدر، لا يُرْزَقه إلا من حباه الله واختصَّه بمزيد فضله وعظيم مِنَّتِه، ويجب علي من يشتغل بعلم الحديث أن يكون عارفاً بكيفية دراسة الأسانيد، وأستطيع أن أُلَخِّص مراحل دراسة الأسانيد من خلال ما ذكرنا في المراحل التالية:

المرحلة الأولي: الترجمة لرجال الإسناد.

المرحلة الثانية: العلم بالجرح والتعديل.

المرحلة الثالثة: العلم بمصطلح الحديث.

المرحلة الرابعة: النظر في انتفاء الشذوذ والعلة.

المرحلة الخامسة: معرفة الاعتبار للمتابعة والشاهد.

المرحلة السادسة: الحكم علي الحديث.

هذا وبمدي تمكن الباحث من تلك المراحل وجودة تطبيقها، يكون الحكم علي الحديث علي الوجه الأكمل.

والله العظيم أسأل أن أكون قد وفقت في كتابة هذا البحث، فما كان من توفيق فمن الله وحده، وما كان من خطأ أو سهو أو نسيان فمني ومن الشيطان، ومن يعري عن الخطأ والتحريف !!

أبو محمد / نبيل محمد عبده محمد زاهر

فهرس بأهم المصادر والمراجع بعد القرآن الكريم

. أبجد العلوم: لصديق بن حسن القنوجي ١٣٠٧هـ، ط دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٧٨، ت/ عبد الجبار زكار.

ـ أحوال الرجال لأبي إسحاق إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني ٢٥٩هـ، ط مؤسسة الرسالة بيروت ١٤٠٥هـ الأولي، ت/ صبحي البدري السامرائي.

. اختصار علوم الحديث (مع الباعث الحثيث) للحافظ عماد الدين أبي الفداء بن كثير ٧٧٤هـ، شرح العلامة أحمد محمد شاكر، وتعليق المحدث / ناصر الدين الألباني، وتحقيق علي بن حسن الأثري، ط دار العاصمة، السعودية، الأولي ١٤١٥هـ.

. أدب الإملاء والاستملاء: لعبد الكريم بن محمد بن منصور أبو سعد التميمي السمعاني ٥٦٢هـ، ط دار الكتب العلمية بيروت ١٤٠٥هـ، ت/ ماكس فايسفايلر.

. الإرشاد إلي معرفة علماء البلاد: لأبي يعلي الخليل بن عبد الله بن أحمد الخليلي القزويني ٤٤٦هـ، ط مكتبة الرشد الرياض ١٤٠٩هـ الأولي، ت/ محمد سعيد عمر.

. الاستيعاب في معرفة الأصحاب: لابن عبد البر، ط دار الجيل، بيروت، الأولي ١٤١٢هـ، ت / علي محمد البجاوي

. الإصابة في تمييز الصحابة: لأبي الفضل أحمد بن علي المعروف بابن حجر العسقلاني ٨٥٢هـ، ط دار الجيل، بيروت ١٤١٢ . ١٩٩٢، الأولي، ت/ علي محمد البجاوي.

. تاريخ بغداد: للخطيب البغدادي، ط دار الكتب العلمية، بيروت.

. التاريخ الكبير: للإمام البخاري، ط مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت ١٩٩٥، ت /محب الدين العمري.

ـ تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي: للحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ٩١١هـ، ط مطبعة السعادة، القاهرة، ت/ د/ عبد الوهاب عبد اللطيف.

. تذكرة الحفاظ: للحافظ السيوطي، ط دار الفكر العربي.

ـ تقريب التهذيب: لأحمد بن علي بن حجر ٨٥٢ هـ، ط دار المعرفة بيروت ١٤١٧ . ١٩٩٧، ت/ خليل مأمون شيحا.

. تقييد المهمل وتمييز المشكل: لأبي علي الحسين بن محمد بن أحمد الغساني الجياني ٤٩٨هـ، ط وزارة الأوقاف المغرب ١٤١٨هـ، ت / أ / محمد أبو الفضل.

ـ التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من كتاب ابن الصلاح: للحافظ زين الدين عبد الرحيم العراقي ٨٠٦هـ، ط دار الفكر العربي، ت/ عبد الرحمن محمد عثمان.

ـ تهذيب التهذيب: لابن حجر، ط دار الفكر، بيروت، ١٤٠٤ـ ١٩٨٤ الأولي.

ـ تهذيب الكمال: لأبي الحجاج المزي، ط مؤسسة الرسالة، بيروت، الثانية ١٤٠٥هـ، ت/ د/ بشار عواد.

ـ توضيح الأفكار لمعاني تنقيح النظار: لأبي إبراهيم محمد بن إسماعيل بن صلاح المعروف بالأمير الصنعاني ١١٨٢هـ، ط دار الكتب العلمية ـ بيروت، الأولي ١٤١٧هـ، ت/ أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة.

ـ الثقات: لابن حبان البستي، ط مؤسسة الكتب الثقافية، الأولي.

ـ الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع: لأحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي ٤٦٣هـ ط مكتبة المعارف ـ الرياض١٤٠٣هـ، ت/ د/ محمود الطحان.

ـ الجرح والتعديل: لابن أبي حاتم ٣٢٧هـ، ط حيدر آباد، الهند.

ـ الحطة في ذكر الصحاح الستة: لأبي الطيب السيد صديق حسن القنوجي ١٣٠٧هـ، ط دار الكتب العلمية بيروت، ١٤٠٥هـ الأولي.

ـ الخلاصة في أصول الحديث: للحسين بن عبد الله الطيبي ٧٤٣هـ، ت/ صبحي السامرائي ١٣٩١هـ ١٩٧١م.

ـ رسالة في الجرح التعديل: لأبي محمد عبد العظيم بن عبد القوي المنذري ٦٥٦هـ، ط مكتبة دار الأقصي ـ الكويت، الأولي ١٤٠٦هـ ت/ عبد الرحمن عبد الجبار.

ـ الرفع والتكميل في الجرح والتعديل: لأبي الحسنات محمد بن عبد الحي اللكنوي الهندي ١٣٠٤هـ، ط مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب، الثالثة ١٤٠٧، ت/ عبد الفتاح أبو غدة

ـ سنن ابن ماجه: لأبي عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه ٢٧٥هـ، ط دار الفكر بيروت، ت/ محمد فؤاد عبد الباقي.

ـ سنن أبي داود: لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني ٢٧٥هـ، ط دار الفكر، ت/ محمد محيى الدين عبد الحميد.

ـ سنن الترمذي: لأبي عيسي محمد بن سورة الترمذي ٢٧٩هـ، ط دار إحياء التراث، بيروت، ت/ أحمد

محمد شاكر.

ـ السنن الصغرى المسماة بالمجتبي: للحافظ النسائي أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن النسائي ٣٠٣هـ، ط مكتب المطبوعات، حلب، ١٤٠٦ ـ ١٩٨٦، الثانية، ت/ عبد الفتاح أبو غدة.

ـ السنن الكبرى: لأحمد بن الحسين بن علي أبو بكر البيهقي ٤٥٨هـ،ط دار الباز، مكة المكرمة ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م، ت/ محمد عبد القادر عطا.

ـ سير أعلام النبلاء: لأبي عبد الله الذهبي، ط مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤٠٦هـ، ت/ بشار عواد.

ـ شرح صحيح مسلم للنووي: لأبي زكريا النووي ٦٧٦هـ، ط دار إحياء التراث، بيروت، الثانية ١٣٩٢هـ.

ـ شرف أصحاب الحديث: للخطيب البغدادي ٤٦٣هـ، ط دار إحياء السنة، أنقرة، ت / د / محمد سعيد خطي.

ـ صحيح البخاري: لمحمد بن إسماعيل البخاري ط دار ابن كثير، اليمامة، بيروت، ١٤٠٧ ـ ١٩٨٧، ت/ د / مصطفي ديب البغا.

ـ صحيح مسلم: لأبي الحسين مسلم بن الحجاج ٢٦١هـ، ط دار إحياء التراث، بيروت، ت/ محمد فؤاد عبد الباقي.

ـ الضعفاء الكبير: لأبي جعفر محمد بن عمر بن موسي العقيلي ٣٢٢هـ، ط دار الكتب العلمية بيروت ١٤٠٤، الأولي، ت / د / عبد المعطي أمين قلعجي.

ـ طبقات الحفاظ: لجلال الدين السيوطي، ط مكتبة وهبة القاهرة ت/ علي محمد عمر.

ـ الطبقات الكبرى: لمحمد بن سعد، كاتب الواقدي ٢٣٠هـ، ط دار صادر، بيروت، ت/ إحسان عباس.

ـ علل الحديث: لعبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن مهران الرازي أبو محمد ٣٢٧ هـ، ط دار المعرفة بيروت ١٤٠٥هـ، ت/ محب الدين الخطيب.

ـ فتح الباري شرح صحيح البخاري: لابن حجر العسقلاني ط دار المعرفة بيروت، ت/ محب الدين الخطيب.

ـ فتح المغيث بشرح ألفية الحديث: للحافظ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي ٨٠٦هـ، ط مكتبة السنة، القاهرة، الثانية ١٤٠٨هـ ت/ أ / محمود ربيع.

ـ فتح المغيث شرح ألفية الحديث: لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي ٩٠٢هـ، ط دار الكتب

العلمية بيروت، الأولي ١٤٠٣هـ.

. الفِصَلْ في الملل والأهواء والنِحَلْ: لأبي محمد علي بن أحمد المعروف بابن حزم الظاهري ٤٥٦هـ، ط دار الجيل، بيروت، الثانية ١٤١٦هـ ت/ د / محمد إبراهيم عمر

. فيض القدير شرح الجامع الصغير: للمناوي، ط المكتبة التجارية، مصر، الأولي.

. قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث: لمحمد جمال الدين القاسمي، ط دار الكتب العلمية بيروت ١٣٣٩، الأولي.

. القاموس المحيط: للفيروز آبادي، ط مؤسسة الرسالة، بيروت.

ـ الكامل في ضعفاء الرجال: لابن عدي ٣٦٥هـ، ط دار الفكر، بيروت، الثالثة ت/ يحيى مختار غزاوي.

. الكفاية في علم الرواية: للخطيب البغدادي ٤٦٣هـ، ط المكتبة العلمية، المدينة المنورة، ت/ أبو عبد الله السورقي.

. لسان العرب: لمحمد بن مكرم بن منظور الأفريقي ٧١١هـ، ط دار صادر، الأولي.

. اللباب في تهذيب الأنساب: لعز الدين بن الأثير الجزري، ط دار صادر، بيروت.

. معرفة علوم الحديث: لأبي عبد الله محمد بن عبد الله بن الحاكم النيسابوري ٤٠٥هـ، ط دار الكتب العلمية بيروت ١٣٩٧هـ الثانية، ت/ السيد معظم حسين.

. مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث: لأبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري، المعروف بابن الصلاح ٦٤٢هـ هـ، ط مكتبة المتنبي، القاهرة.

. المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين: لابن حبان البستي، ط دار المعرفة بيروت الأولي ١٩٩٢م ت/ محمود إبراهيم زايد.

ـ المحدث الفاصل : للحسن بن عبد الرحمن الرامهرمزي ٣٦٠هـ ن ط دار الفكر بيروت ١٤٠٤هـ الثالثة، ت/ د / محمدج عجاج الخطيب.

. المنهل الروي: لمحمد بن إبراهيم بن جماعة ٧٣٣هـ، ط دار الفكر دمشق ١٤٠٦هـ، الثانية، ت/ د/ محيى الدين رمضان.

. موضح أوهام الجمع والتفريق: للخطيب البغدادي ٤٦٣هـ، ط دار المعرفة بيروت ١٤٠٧ هـ، الأولي، ت عبد المعطي أمين قلعجي.

. ميزان الاعتدال في نقد الرجال: للإمام الذهبي، ط دار الكتب العلمية، بيروت، الأولي، ١٩٩٥، ت / علي محمد معوض، وعادل أحمد عبد الموجود.

. نخبة الفكر: لابن حجر العسقلاني، ط دار إحياء التراث، بيروت.

. النهاية في غريب الحديث والأثر: لأبي السعادات المبارك بن محمد المعروف بابن الأثير ٦٠٦هـ، ط المكتبة العلمية، بيروت ١٣٩٩هـ، ت/ محمود الطناحي.

فهرس الموضوعات

الموضوع	رقم الصفحة
المقدمة	٢٦١
التمهيد	٢٦٤
المبحث الأول: الترجمة لرجال الإسناد	٢٧٤
المبحث الثاني: الجرح والتعديل وأهميتهما في دراسة الأسانيد.	٣٠٦
المبحث الثالث: أهمية علم مصطلح الحديث عند دراسة الأسانيد	٣٤٧
المبحث الرابع: النظر في انتفاء الشذوذ والعلة	٣٦٢
المبحث الخامس: معرفة الإعتبار للمتابعة والشاهد	٣٧٤
المبحث السادس: الحكم علي الحديث	٣٨٣
الخاتمة	٣٩٥
فهرس المصادر والمراجع	٣٩٦
فهرس الموضوعات	٤٠١